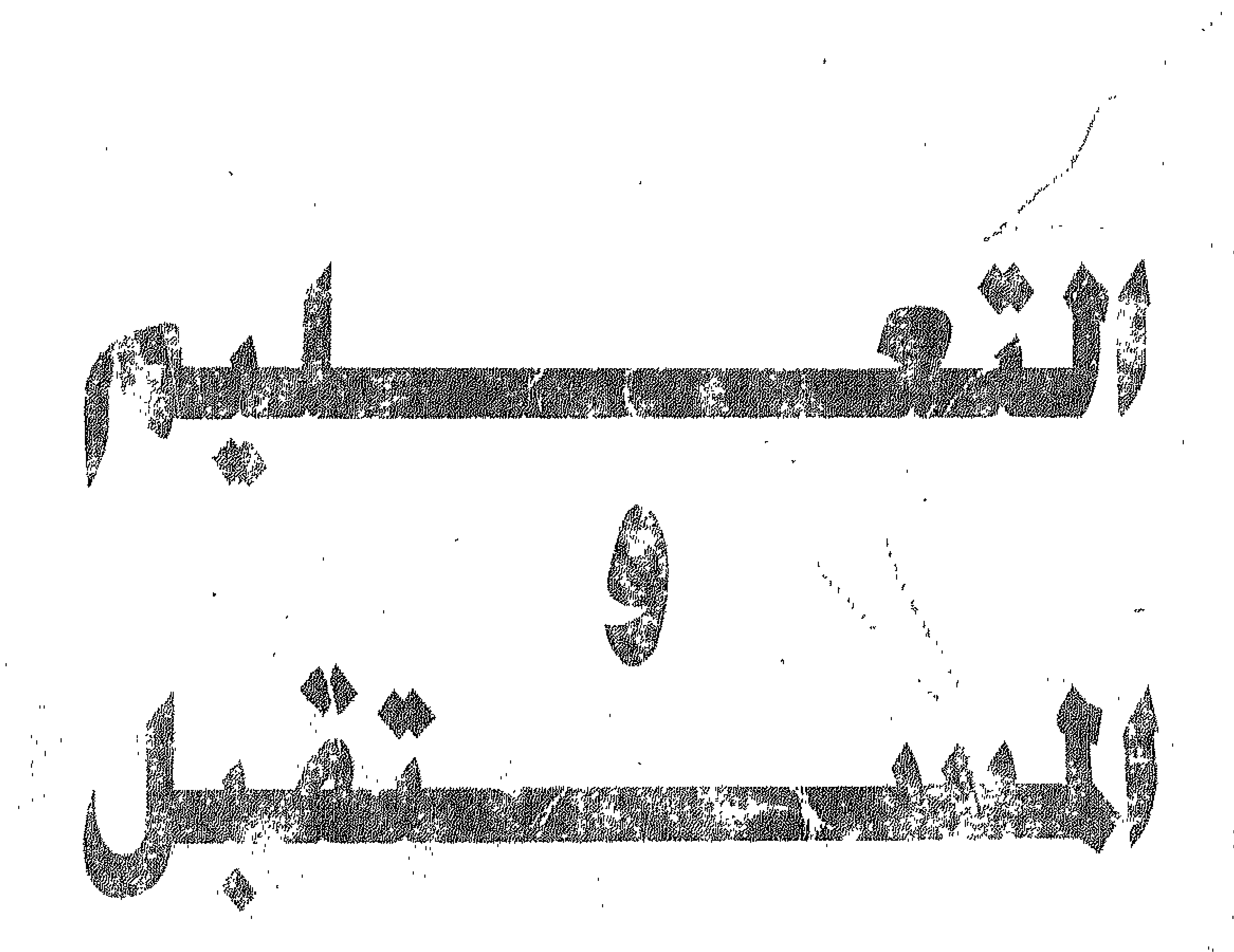
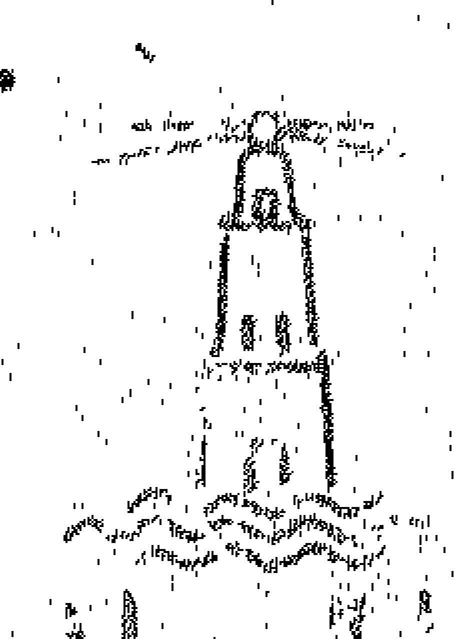


دكتور حسين كامل بهاء الدين





التعليم والمستقبل

التعليم والمستقبل

دكتور حسين كامل بهاء الدين



دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة – ج . م . ع .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾ صدق الله العظيم . هذه دعوة صريحة للعلم والمعرفة ، وربط محكم بين العلم والإيمان فى زمن الهندسة الوراثية (أنفسهم) واقتحام الفضـاء (الآفاق) .

إن الأمة العربية مهد الحضارة ومهبط الأديان ، تستعد اليوم لدخول القرن الحادى والعشرين ، وسط سباق محموم ، تتنافس فيه دول العالم على الصدارة .

ولقد تأخرت الأمة العربية كثيرًا فى القرون السابقة ، تحت وطأة ظروف عديدة ، بعضها خارجى ، والآخر داخلى ، فسبقتنا دول كثيرة ، وتناءت بيننا المسافات ، واتسعت فجوة التخلف ، حتى تضاءل الأمل عند الكثيرين فى اللحاق بالمتقدمين الذين أغدقت عليهم الطبيعة ، و الذين استفادوا من الموقع والفرص والإمكانات .

والآن حانت الفرصة ، ليستعيدَ هذا الشعب العريق مكانته ، وهذا المكان العبقرى صدارته .

إن أمامنا الآن فرصة ذهبية ، لنستفيدَ من قوة جديدة ومتجددة ، هى فى الواقع تطوير واستثمار لقوة قديمة ، كنا نحن أصحابها يوما من الأيام ، ألا وهى قوة العلم .

إن هذا ممكن ، إذا توافرت لدينا قوة الإرادة ، والتفانى الذى كان سمةً من سمات أجدادنا العظام .

فهل نتمسك بهذه الفرصة التى قد لا تتكرر ؟ وهل نسلك الطريق الذى يمكن أن يصلَ بنا إلى التفوق ؟ هل آن لنا أن نستعيدَ تماسكنا الاجتماعى ؟ وهل آن لنا أن نتخلى عن الأنانية وحب الذات ، وأن نتذكر أن أمامنا جميعا رسالةً فى هذه الحياة ، حتى لا يصبح وجودنا مجرد حياة نقضيها بلا عمل يشكر ، وخطى نمشيها بلا أمل يذكر ؟

إننا نستطيع الآن بالعلم والإيمان عن طريق التعلم ، أن نجعل لحياتنا معنى وقيمة ، وأن نحققَ رسالةَ الخلودِ التى حاول أجدادنا فى زمانهم أن يجسدوها فى الأهرامات والمعابد .

وإذا كان التعليم فى الماضى ظاهرة حضارية ووسيلة تطور وتقدم ، فإنه – اليوم – أصبح أمنا قوميا وضرورة للبقاء .

إذن ، فلم يعد أمامنا من خيار إلا أن نضع التعليم على قمة أولويات العمل الوطنى ، وأن نجند له كل القوى الوطنية ، وأن نحشد له كل إمكانات الأمة ، وإخلاص كل المواطنين وتفانيهم ، لأن الحقبة القادمة لا تتعلق بإتمام إنجاز وطنى فحسب ، وإنما تتعلق –أيضا – بقضية أخطر بكثير ، هى أن نكون أو لا نكون .

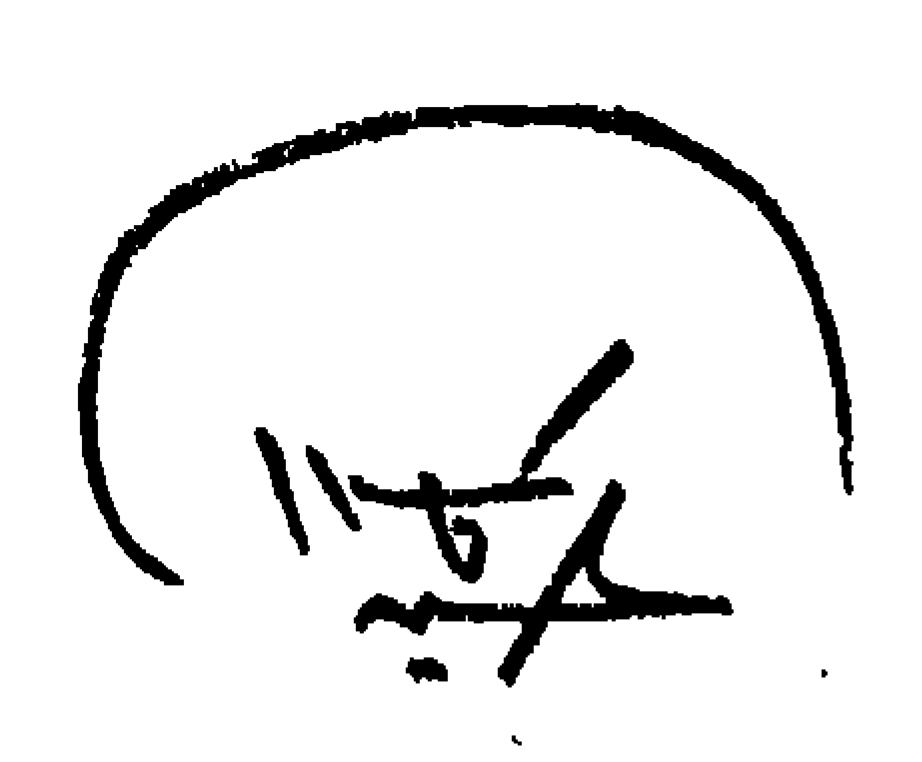
هل آن لهذا الشعب العظيم – الذى أشعل يوما مشعل الحضارة ، وأشاع ضوء الاستنارة فى العالم من آلاف السنين – أن يتجاوزَ مرحلةَ التباهى بالماضى التليد ، وأن يضيف إلى اعتزازه بتراثه العريق إرادة قوية قادرة على

تحقيق مكانةٍ فى المستقبل ، تضاهى عظمة الماضى ، وتليق بمعدن هذا الشعب وعبقرية هذا المكان .

رؤيتى أننا نستطيع ، وتجربتى فى السنين الماضية ، تؤكد هذه الرؤية . إننا نملك إحساسا شعبيا جارفا بأهمية التعليم ، وقد شاءت إرادة الله أن يقود مصر الرئيس محمد حسنى مبارك الذى يؤمن بالتعليم ، فوضعه فى مكانةٍ غير مسبوقة ، واعتبره مشروع مصر القومى ، وشمله بدعمه وحمايته ، تسانده فى هذه الرسالة أم الأطفال السيدة سوزان مبارك راعية التعليم والثقافة والطفولة .

لقد أصبح التعليم فى السنين الأخيرة ، موضوعا قوميا لفت الأنظار ، وشاركت فيه كل القوى .

أملى ودعائى ، أن يبارك الله فى هذه الأرض الطيبة ، وأن يوفق شعبها ورئيسها فى تحقيق الأمل الكبير .



المحتويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفصل الأول

التعليم بوابة التقدم

الفصل الأول

التعليم بوابة التقدم

لم يعد القرن الحادى والعشرون تاريخا بعيد المنال ، فنحن بالفعل على مشارف القرن الجديد أو الألفية الثالثة من تاريخ البشرية . ولعل ما يجب أن يشغل بالنا اليوم فى عالمنا العربى الذى فقد الصدارة ، ويكاد أن يفقد الكيان والإرادة ، بدلا من حساب الشهور والأيام المتبقية على حلول القرن المرتقب هو أن نعيد حساباتنا حول الخطط والإمكانات التى أعددناها لاقتحام الألفية الثالثة من موقع المتقدمين .

ومصر مهد الحضارات ، تتحفز الآن لنهضة شاملة فى جميع المجالات ، تزكيها روح الانتماء ، ومشاعر الاعتداد بالماضى ، والثقة فى المستقبل ، كما تستعد للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، من بوابة المتفوقين . فلا يعقل أن تكون أول دولة فى التاريخ – وهى رائدة الفكر والفن والعلم والحضارة – فى عداد المتخلفين عن ركب الحضارة والتقدم ، واستيعاب مفاهيم العصر وأنماطه الجديدة ، فى عالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية هائلة ، فى المعلومات والإلكترونيات والحاسبات والاتصالات ، تزيد بها ومعها الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا وعمقا . فقد أصبح من يملك ناصية العلم والتكنولوجيا والمعلومات هو من له حق البقاء ، الأمر الذى يحتم علينا ، أن نسابق الزمن ، ونضاعف الجهد ، حتى تدخل مصر القرن الجديد فى زمرة من لهم فرصة البقاء بين الأقوياء ، وحق

الانتساب لهذه الصفوة ، خاصة وأن العالم المتقدم لن ينتظرنا حتى نلحق به ، ولن يمد يده إلينا طواعية واختيارًا ، **لتزداد الصفوة واحدا بنا** . إن علينا انتزاع حق الانتساب ، والانخراط فى العالم المتقدم ، بالجهد ، والعزيمة والإصرار ، واستيعاب آليات التقدم ، وإحداث نقلة نوعية للحياة على أرض مصر ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التعليم المتميز.

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل فى أى منطقة من العالم ، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم ، وأن كل الدول التى تقدمت - بما فيها النمور الآسيوية - تقدمت من بوابة التعليم ، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياستها .

ومما لا شك فيه - أيضا - أن جوهر الصراع العالمي هو سباق فى تطوير التعليم ، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى . وأنا شخصيا من المؤمنين بهذه المقولة التى قالها الرئيس محمد حسنى مبارك فى صيف عام ١٩٩٣م ، كما أننى من المؤمنين بأهمية التعليم كضمان لدخول مصر القرن الحادى والعشرين ، واحتلال مكانة تليق باسمها.

إن التعليم يتحمل مسئولية هائلة فى تحقيق التنمية التى نرجوها ، التنمية الشاملة ، التنمية بمعناها الواسع التى تشمل كل نواحى الحياة ، التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف ، ورعاية ، وتدعيم ، وتعظيم ، للقوى البشرية ، وللخبرات والقدرات التى يمتلكها الإنسان ، وتوجيهها بما يخدم هذا الإنسان نفسه ، وفى إطار المجتمع الذى يعيش فيه ، كما تشمل التنمية كذلك ، التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وكل ما يدعم نواحى

أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة . وإذا نظرنا إلى التجارب الإنسانية الناجحة التى تمت فى العقود الماضية ، والتى حققت تقدما ملموسا ومحسوبا فى كافة هذه المجالات شرقا وغربا ، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

فالصراع فى العالم اليوم هو سباق فى التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية . فالجوهر هو صراع تعليمى ؛ لأن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة فى النمو الاقتصادى والقوى العسكرية أو السياسية نجحت فى هذا التقدم من باب التعليم .

هذا الموضوع نجده أمامنا فى مقولات شهيرة ، وفى تجارب محددة ، أتذكر منها قول المؤرخ العالمى المشهور « أرنولد توينبى » : « إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة » ، ونفس المقولة لأستاذ أمريكى كبير « بول كينيدى » فى كتاب حد يث له بعنوان « الاستعداد للقرن الحادى والعشرين » ، حيث خلص فيه إلى أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمقابلة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وإذا نظرنا إلى الدول الكبرى التى تتصارع على القمة اليوم ، نجدها تطور من نظم تعليمها ، وتحاول أن تدرس نظم التعليم الأخرى الموجودة فى الدول المنافسة ، وتوجه معظم جهودها لتطوير التعليم . واليابان خير مثال على ذلك ، فبعد ضربها بالقنابل الذرية ، وخسارتها الفادحة فى الحرب العالمية الثانية ، قامت بتوجيه كل اهتمامها للتعليم ، وخصصت ثلثى استثماراتها له ، واستطاعت أن تحقق معجزة اقتصادية بلغت ذروتها فى الثمانينات ، أى أنها فى حوالى (٤٠) أربعين سـنة أصبحت العملاق

الاقتصادى المبهر فى العالم .

وها هى سنغافورة ، البلد الصغير ، تؤكد تجربتها أهميةَ التعليم فى التنمية ، والذى عن طريقه استطاع دخلها القومى أن يتعدى (٢٠) عشرين ألف دولار للفرد فى السنوات الأخيرة .

وتشهد على هذا – أيضا – تايوان ، وكوريا الجنوبية ، وتجربتهما الرائدة فى النهوض بالتعليم ، وبالتالى التنمية الشاملة فيهما . حيث كانت كوريا الجنوبية فى بداية الستينات فى ظروف أكثر سوءًا من ظروف مصر ، وكانت نسبة التعليم العالى فيها لا تزيد على ٦٪ ، ومع هذا فقد شهدت فيها التسعينات نموا اقتصاديا قدره ٨,٥٪ لسنوات متتالية ، فى الوقت نفسه ارتفعت نسبة التعليم العالى فيها إلى ٣٩٪ . ولقد تكررت هذه التجربة فى دول عديدة ، وفى ظروف مختلفة .

وبالنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الطرف الآخر ، فإننا نجد أنه عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى عام ١٩٥٧م ، قامت الدنيا ولم تقعد فى أمريكا من أجل اللحاق بالاتحاد السوفيتى ، ولم تذهب أمريكا إلى مصانع الصواريخ ، ولا إلى الصناعات الحربية ، بل شرعت تدرُس منهج الرياضيات والعلوم للتعليم الأساسى فى روسيا ، وكان التطوير فى هذه المناهج هو المدخل الذى مهد لانتصار أمريكا المذهل فى هذا السباق .

وفى عام ١٩٨٣م ، أحس الرئيس الأمريكى السابق « ريجان » أن الين اليابانى استطاع السيطرة على السوق العالمية ، فقامت قيامة أمريكا ، وأصدرت تقريرها الشهير **أمة فى خطر** ، واهتموا مرة أخرى بالتعليم الأساسى وبصفة خاصة الرياضيات والعلوم .

ثم تابع الرئيس السابق « بوش » اهتمامه بالتعليم ، وكان برنامج أمة تتعلم ليوضح أهمية التعليم لأمريكا ، حتى يواصل الأمريكيون التفوق فى جميع المجالات . كذلك ، فقد اعتمد الرئيس « كلينتون » فى برنامجه الانتخابى على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم ، وفى خطاب له استغرق (٦٠) ستين دقيقة ، كان تأكيده فى الجزء الأكبر منه على التعليم ، مشيرا إلى أنه سيقود حملة مقدسة لتطوير التعليم ، وأن التعليم سوف يحتل المكانة الأولى فى برنامج حكومته ، كما أكد على أن التعليم يشكل بعدا أساسيا لأمن أمريكا القومى .

وفى إنجلترا ، فإن « تونى بلير » رئيس حزب العمال فى بريطانيا – والذى حقق نجاحا ساحقا فى الانتخابات الأخيرة ، وقام بتشكيل الحكومة البريطانية الجديدة – ظل طوال حملته الانتخابية وفى مؤتمرات الحزب يردد : تسألوننى عن الأولوية فى برنامج الحكومة ، إنه التعليم ، التعليم ، التعليم .

ونحن – إلى عهد قريب – كنا نرى أن التعليم الأساسى هو مرحلة التعليم الابتدائى ، ثم امتد ليشمل التعليم فى المرحلة الإعدادية . وجاء وقت كان يقابل بالتقدير مجرد الحصول على الشهادة الابتدائية ، ثم أصبحت الكفاءة بعد ذلك ، ثم حلت محلها التوجيهية ، ثم بعد هذا الجامعة . والآن أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون – صراحة – أن التعليم الأساسى فيها هو التعليم الجامعى ، وآخرهم كان الرئيس الأمريكى « كلينتون » الذى قال : إن برنامج الحكومة هو « تعليم عال للجميع » ، فكل شاب وفتاة يبلغان الثامنة عشرة من عمرهم فى الولايات المتحدة لابد أن تتاح لهم فرصة دخول الجامعة .

وفي حديث للتليفزيون الإسرائيلي ، أشار « شيمون بيريز » إلى أنهم يكرسون الدولة اليهودية ، وأن دولا قريبة منهم تكرس الدولة الإسلامية ، وقال « فإذا كانت الدول التي تكرس الدين الإسلامي في هذه المنطقة تملك الثروات الطبيعية والبترولية ، فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم ، وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها ، وإتاحة التعليم الجامعي لكل فتى وفتاة في إسرائيل » . ياترى هل توقظ هذه المقولة أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج من غفوتها التي طالت ، ومن فرقتها التي هانت ، وتجمع كلمتها على كلمة حق وصحوة استنارة ؟

ونجد أن المفكرين عندما يتحدثون عن تقويم قدرات الدول المختلفة يضعون في اعتبارهم نسبة ومستويات التعليم ، ففي إنجلترا تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من شاغلي مناصب الإدارة العليا ٢٤٪ فقط ، مقارنة بـ ٦٢٪ في ألمانيا ، و٨٥٪ في كل من أمريكا واليابان .

والإحصاءات تثبت أن أمريكا واليابان لديهما أعلى معدلات من العلماء والمهندسين ، فمن بين كل مليون مواطن يوجد في اليابان (٣٥٠٠) عالم ، وفي أمريكا (٢٥٠٠) عالم ، وفي أوروبا (١٥٠٠) عالم ، كما يوجد في كل من أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية (٢٥٠) عالم ، وبعض الدول الإفريقية (٥٠) عالما .

وعندما نرصد الإحصاءات - أيضا - على مستوى العالم ، نجد أن التعليم الجامعي وصل إلى ٦٤٪ من الشريحة العمرية في أمريكا ، و٦٣٪ في كندا ، و٦٢٪ في فنلندا ، وأكثر من ٥٠٪ في اليابان ، ومن ٣٠٪

– ٤٠٪ كحد أدنى في معظم دول أوروبا ، وفى إسرائيل ٣٥,٥٪ ، وفى مصر مازالت النسبة ١٩٪ . واليوم – فى هذا الصراع الرهيب – لابد أن تكون الجامعة هى القوة الأساسية التى تحدث التقدم .

وإذا كان التعليم الأساسى الركيزة الأساسية فى بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة ، واستيعاب آليات التقدم ، وتفهم لغة العصر ، فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة ، والمعلوماتية المتسارعة الخطى ، تفرض بل وتحتم ألا يكون التعليم الجامعى والعالى مقصورا على الصفوة فقط ، كما كان من قبل . ففى الوقت الذى كان فيه اكتشاف تكنولوجيات جديدة يشكل الميزة التنافسية لأية دولة ، كان يمكن قصر التعليم العالى والمتميز على نسبة ١٥٪ – ٢٠٪ من الشباب فقط . أما الآن ، فإنه من المحتم أن يشمل القاعدة العريضة المنخرطة فى التعليم ، وذلك ؛ لأن الميزة الحدية للإنتاج أصبحت تتمثل فى اكتشاف أساليب تكنولوجية جديدة لتطبيق اكتشافات قائمة ، واكتشاف أساليب حديثة متطورة لما سبق اكتشافه من قبل . ومن هنا ، فإنه من الضرورى أن يشمل التعليم العالى والمتميز القاعدة العريضة العاملة فى خطوط الإنتاج ، والتى تتحمل مسئولية تطبيق خبراتها وقدراتها المتميزة فى عملية الإنتاج نفسها . وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هذه القاعدة العريضة (أى حوالى ٥٠٪ – ٦٠٪ من الشباب) قد تأهلت لذلك بحصولها على المؤهل الجامعى أو العالى ؛ لأننا فى مواجهة موقف سيصبح فيه التعليم الجامعى هو التعليم الأساسى .

وإذا ما نظرنا إلى اليابان ، نجد أنها تتصف وفقا لكل المعدلات العالمية بنظام تعليمى ممتاز ، ومع ذلك ، فقد بدأت فى السنين الأخيرة تراجع

نفسها ، وبدأت تحدث تغييرًا حقيقيًا فى سياسة التعليم ؛ لأن اليابانيين فطنوا إلى أنهم قد استطاعوا نقل التكنولوجيا الحديثة وتقليدها ، وأنهم فى حاجة ملحة - الآن - إلى الابتكار والمبادأة ، وهناك جدل ونقاش واسع فى اليابان حول تغيير السياسة التعليمية .

فهل يمكن أن نتجاهل هنا فى مصر هذه الحركة العالمية فى التطويرونحن نواجه أزمة حقيقية فى التعليم ، عبر عنها **الرئيس محمد حسنى مبارك بصدق سنة ١٩٩١م ، حينما قال : إن أزمة التعليم قد مست المدرسة والمعلم والمنهج والطالب ، وأنه برغم كل الجهود المخلصة التى بذلت ، فإن الحصيلة النهائية مازالت قاصرة عن تحقيق آمال هذا الشعب .**

فهل يمكن -فى ظل نظام عالمى جديد له قواعده الصارمة- أن نقف بمعزل عن الآخرين ؟ وهل يمكن - فى ظل سقوط الحواجز والسدود -أن نعزل أنفسنا ، وألا نقبل التغييرات التى حدثت فى مواجهة رياح الديمقراطية ، وحرية الإنسان ، وأن نغمض أعيننا عن هذه التغييرات الجوهرية التى أسقطت إمبراطوريات ومحت مذاهب ، وأحدثت ثورة نشاهدها اليوم فى كل مكان من العالم ؟ وكيف يمكن أن نحقق المواجهة ؟ أو كيف يمكن أن نوفق بين المتناقضات التى تحدث من حولنا ، كرياح الديمقراطية ، وحرية الفكر ، وحرية الإنسان ، ودعاوى التطرف والإرهاب الفكرى ؟ كيف يمكن أن نوفق بين النظام الإنتاجى العالمى الجديد ، وهو إنتاج كثيف المعرفة ، شديد السرعة ، إنتاج يصمم لمجابهة أو تلبية احتياجات طائفة محددة من المستهلكين الذين تتغير أذواقهم واحتياجاتهم من فترة لأخرى ، وتلقى على خطوط الإنتاج عبئا هائلا ، حيث يتحتم عليها المرونة ،

والتطوير السريع ، والتكيف ، لملاحقة الأذواق أو الطلبات المتغيرة ، فى سرعة شديدة ، ودون توقف ، وذلك يتوقف - أيضا - على تدفق المعلومات اللازمة إلى خطوط الإنتاج من الأسواق والمستهلكين مباشرة . أقول : كيف يمكن أن نوفق بين هذا النظام الإنتاجى العالمى الجديد الذى يعتمد على اقتصاديات السوق وآلياته ، وبين نظام تعليمى تقليدى عانى كثيرا من نقص الاعتمادات ومحاولات الاختراق ودعاوى الجمود ؟ كيف يمكن أن نوفق بين كل هذه المتناقضات ؟ كيف يمكن أن نرتفع إلى مستوى المسئوليات ، وأن نواجه هذه التحديات ؟

إن العالم كله يتجه اليوم إلى عصر الكيانات الكبيرة ، حيث تتكامل الإمكانات بين دول مجتمعة ، كالسوق الأوربية المشتركة ، ودول شرق آسيا .

ونحن فى عالمنا العربى بما يملكه من ثروات ضخمة وإمكانات هائلة ، ومقومات طبيعية لتشكيل وحدة عربية - يجب أن نهيئ لتواجد مؤثر وقوى فى عالم اليوم . فلعله قد آن الأوان لتحويل موارد وثروات العالم العربى من ثروات متآكلة مع الزمن فى الخزائن أو أقبية البنوك ، أو ودائع تضيع مع ريان جديد أو سوق مناخ مستحدث - وذلك فضلا عن تعرضها للنضوب من عام إلى آخر بحكم طبيعتها ومكوناتها الطبيعية كموارد أولية كالبترول والمواد الخام - إلى العملة الجديدة النادرة القابلة للاستثمار المتجدد ، عملة القرن الحادى والعشرين ، المتمثلة فى العلم والمعلومات ، والتى تمثل الرصيد الحقيقى القومى فى القرن القادم . إن هذا الاستثمار يتجه إلى العلم والمعرفة ، حيث تسود التكنولوجيا فائقة الصغر ، والمواد الجديدة ، والطاقة المتجددة ، وطاقة الفضاء ، بديلا عن الثروة التقليدية ومصادر الطاقة الملوثة للبيئة كالبترول

والزراعة ، والإنتاج الحيوانى ، وحيث تتفتح آفاق جديدة هائلة لنوعيات من الإنتاج ، تتغلب على ماعداها كما ونوعا . ويكفى أن أشير إلى أن ما يحتويه سنتيمتر واحد فى الفضاء من الطاقة يزيد بأضعاف مضاعفة على أى مادة أخرى ، وذلك فضلا عن أنها طاقة غير ملوثة للبيئة ، هذا التلوث البيئى الذى تتفاقم عواقبه الوخيمة يوما بعد يوم على مستوى العالم كله شرقه وغربه .

إن ثورة المعلومات ، والتكنولوجيا فى العالم ، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية ، لنلحق بركب هذه الثورة ؛ **لأن من يفقد فى هذا السباق العلمى والمعلوماتى مكانته ، لن يفقد فحسب صدارته ، ولكنه سيفقد قبل ذلك إرادته ، وهذا احتمال لا نطيقه ، ولا يصح أن نتعرض له .**

الفصل الثانى

أزمـــة التعليـــم

الفصل الثانى

أزمـــة التعليـــم

يعيش التعليم فى معظم دول العالم أزمة حقيقية ، وإن اختلفت أبعادها ، وتنوعت أشكالها ، وتفاوتت درجاتها ، من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة إلى غيرها . ورغم هذا التنوع والاختلاف ، فإنه لابد من التسليم بأن طبيعة العمليـة التعليمية ذاتها تضيف أبعادا جديدة إلى هذه الأزمة ، وأن التطور الذى يحدث فى عالم اليوم تتسارع خطاه وتتزايد يوما بعد يوم ، الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم هذه الأزمة وزيادة حدتها وانعكاساتها .

فنحن إذا نظرنا إلى العملية التعليمية ، يتلاحظ لنا أن مردود تطويرها يختلف عن أى عمليات أخرى ، فهى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتظهر نتائجها ، كما أنها أيضا عملية تتسم بالتعقيد والتشابك والتداخل ، سواء مع المتغيرات العالمية والمحلية ، أو من حيث اتصالها بالبشر أو الإنسان بواقعه الاجتماعى والاقتصادى ، وتأثرها به وتأثيرها فيه ، أو من حيث ضرورة اتصافها بالطموح الذى يجب أن يتجاوز الواقع بتحدياته ، وأن يتعامل فى نفس الوقت مع المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وهو بطبيعته غير منظور وغير معروف ، ويصعب التكهن بأبعاده والتوقع لملابساته .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لطبيعة أزمة التعليم بصفة عامة ، فإن الوضع لن يختلف كثيرا عند التعرض لأزمة التعليم المصرى ، وإن كانت

أكثر تأثرًا بالبعد التاريخى ، وبما مرت به مصر من ظروف انعكست وأثرت فى التعليم حتى وقتنا الحاضر . فالتعليم له مقوماته وقيمه ورسالته وآلياته لتحقيق أهدافه ، وهو فى ذلك كله لا ينعزل - ولا يمكن أن ينعزل - عن حركة المجتمع ، أو حركة التاريخ ، فالعلاقة بينهما حية ومتبادلة ومستمرة .

إن مصر كانت مهدًا للحضارات ، فالحضارة المصرية القديمة قدمت للبشرية وأضافت للتراث الإنسانى فى جميع نواحى الفنون والآداب والعلوم البحتة كالرياضيات والفلك والكيمياء ، والعلوم التطبيقية كالهندسة والطب والزراعة والإدارة ، وكذلك الجانب الروحى فى عهد إخناتون ، الذى تمثل فى أول صيحة للتوحيد .

ومع دخول المسيحية مصر كان للأديرة والكنائس دور فى تعليم ونشر هذه الديانة . ومنذ انتشار نور الإسلام فى مصر (سنة ٢٠ هجرية - ٦٤٠ ميلادية) ، كان للتعليم الإسلامى دوره المسئول فى نشر وتأصيل مبادئه ورسالته ، فكان الأزهر الشريف - ومازال - يقوم بهذا الدور ، كما كانت الكتاتيب ومدارس المساجد تقوم به ، ولم يقتصر ذلك على أبناء مصر أو الأمة العربية ، وإنما امتد للمسلمين فى العالم أجمع .

ومنذ ظهور النهضة الحديثة فى مصر مع بداية القرن التاسع عشر ، فى عهد محمد على ، أنشئ النظام التعليمى الحديث بجانب الأزهر الشريف ، حيث أنشئت المعاهد العالية ، والمدارس ، لتوفير احتياجات الدولة ، وفى مقدمتها احتياجات الجيش المصرى . فكان إنشاء مدرسة الهندسة العليا عام ١٨١٦م ، ومدرسة الطب عام ١٨٢٧م ، ثم مدرسة الصيدلة ، والزراعة ، والألسن ، والصناعات ، وإنشاء المدارس التجهيزية عام ١٨٢٥م ، ثم الابتدائية

عام ١٨٣٢م ، وكانت كلها تتبع الجيش (ديوان الجهادية) حينئذ .

وإذا كان التعليم الحديث فى مصر قد بدأت انطلاقاته فى عهد محمد على الذى اهتم بإيفاد العديد من البعثات إلى أوربا وفرنسا بالذات – وكان من بين أعضاء هذه البعثات رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك – فإن التعليم قد مر بعد ذلك بانتكاسة كبيرة فى عهدى عباس وسعيد ، حيث ألغى ديوان المدارس ، وألغيت المدارس ، وصحب ذلك اضطهاد لرجال التعليم .

وجاءت الطامة الكبرى ، بتأثر بعض حكام مصر فى ذلك الوقت بمستشاريهم الأجانب ، حين قال « كونج بك » الإنجليزى لسعيد قولته المعروفة : « دع الشعب على جهله ، فالأمة الجاهلة أسلس قيادة فى يد حاكمها » .

وعندما تولى على مبارك نظارة المعارف عام ١٨٦٨ م ، تم إعداد إطار أول تخطيط للتعليم للنهوض به ونشره ، إلى أن جثم الاستعمار البريطانى على أرض مصر ١٨٨٢م ، حيث اتخذ من مديونية مصر سببا لإغلاق المدارس ، ومناهضة التعليم الوطنى ، وحصره فى أضيق نطاق ، لتخريج موظفين محدودى القدرة والثقافة والمعرفة ، بيد أن أبناء الوطن المناضلين – أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد – حملوا راية الحرية والعلم ، وتمكنوا بمساندة شعبية من إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م . وكان من نتاج ثورة ١٩١٩م ودستور ١٩٢٣م ، أن حدثت انطلاقة طموحة فى النظام التعليمى فى مصر ، فظهرت المدارس الإلزامية عام ١٩٢٣م ، وتحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥م ، وفتحت مدارس للبنات أسوة بمدارس البنين ، إلى أن جاء المرحوم الدكتور طه حسين الذى نادى بأن التعليم حق

لأبناء الشعب كافة، كحقهم فى الماء والهواء .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أعلنت مجانية التعليم الجامعى والعالى استكمالاً لمجانية التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وتحقيق تكافؤ الفرص لأبناء مصر فى القبول بالتعليم الجامعى وفقا لمجموعهم فى امتحان الثانوية العامة الذى أعقبه التوسع فى التعليم الجامعى وانتشاره فى أرجاء البلاد كافة .

ولقد مرت قضية التعليم فى مصر بعدة مراحل منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تم التوسع فى إنشاء المدارس ، ونشر التعليم بين فئات المجتمع المصرى الذى حرم ردحا طويلاً منه . وكنتيجة حتمية لما تحملته مصر ، سواء للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والتى كانت من أشرف المعارك التى خاضها الشعب المصرى ، وقواته المسلحة الباسلة ، حتى تحقق النصر ، أو لما دفعته من فواتير حروب أربع ، خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسائر مباشرة ، وألف مليار دولار خسائر غير مباشرة ، وكذلك ، لما شهدته هذه الحقبة من تاريخ مصر نتيجة الحروب الأربع ، ومن نتائج ما يحدث عادة بعد الحروب من غلبة القيم المادية والفردية والأنانية والانفتاح الاستهلاكى – كانت له آثار وخيمة على الاقتصاد القومى ، والتى أدت إلى تدنى الخدمات بشكل واضح .

حدث هذا فى الوقت الذى لم تكن آثار الإصلاح الاقتصادى قد ظهرت بعد ، ولم تكن الآثار الإيجابية لنصر أكتوبر قد تبلورت ولم تكن آثار السلام قد استقرت ، الأمر الذى انعكس على موارد واستثمارات التعليم . حيث كان أكثر من نصف المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى

للكرامة الإنسانية ، فآلاف المدارس ليس بها دورات مياه ، وآلاف المدارس آيلة للسقوط ، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب ، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل .والمكتبات والأسوار وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة . وكان العائق الأكبر فى عدم حل هذه المشكلة وتركها كل هذه السنوات ، هو عدم وجود استثمارات . وكان لا يخفى على أحد أن المدارس كانت تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سيئة ، لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع الأسر على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس . **لقد كانت الأبنية التعليمية إحدى أضعف حلقات العملية التعليمية ، خاصة وأن معظمها كان مبنيا على مساحات صغيرة جدا من الأرض ، وأن أغلبها كان مؤجرا ، ولم يكن قد صمم منذ البداية كمبنى أو منشأة تعليمية بما تستلزمه من مواصفات فى هذا الشأن .**

ومع انعكاسات الموقف السكانى وتداعيات أزمة الانفجار السكانى ، والتزايد الهائل فى أعداد التلاميذ فى سن التعليم الأساسى ، وقصور المبانى التعليمية ، وانتقاص عمرها الافتراضى نتيجة الكثافة العالية ، وتحميل الفصول المدرسية فوق طاقة استيعابها بمعدلات كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ ، وتحميل المبنى المدرسى الواحد أكثر من مؤسسة تعليمية ، وتعدد الفترات التى وصلت إلى أربع فترات دراسية فى اليوم الواحد –بحيث لم يكن الزمن الذى يقضيه التلميذ فى مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يوميا فى أحسن الفروض – تدهورت تماما العملية التعليمية وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير أحدث تأثيرًا سلبيا على كل مكونات التعليم وعناصره الأخرى من معلم ، ومناهج دراسية وغيرهما ، كما أحدث انفصاما بين نظم

التعليم واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادى الجديد ، بحيث لا يجد الخريج فرص عمل مناسبة رغم حصوله على الشهادة ؛ لأنها لاتؤهله للإسهام فى حركة المجتمع ، هذا ، **بالإضافة إلى غياب البعد المستقبلى ، حيث ظلت المؤسسات التعليمية معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب** . فالبعد المستقبلى – رغم أهميته – غائب تماما عن مناهجنا التعليمية ، وفى معظم المؤسسات التعليمية ، وإلى وقت قريب ، لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . فنحن نخرج أفرادا للمجتمع بأفكارنا نحن ، وبتجربتنا نحن ، بظروفنا المحلية الحاضرة ، التى لن يعيشوها ، ولن يقابلوها ، فى حين أنه يتحتم علينا إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .

وكنتيجة منطقية لضعف ثقة الأسرة أو افتقادها فى المدرسة ، وفيما تقدمه من تعليم لأبنائها ، اتجهت الأسرة إلى السوق السوداء للتعليم المتمثل فى الدروس الخصوصية ، والتى لم تكن تمثل ظاهرة عامة فحسب ، ولكنها أصبحت ظاهرة مرضية . والغريب أننى اطلعت على منشور صادر من نظارة المعارف العمومية بتنظيم إعطاء المعلمين الدروس الخصوصية للتلاميذ فى عام ١٨٩٧م ، وذلك بشرط أخذ موافقة جهات عملهم وفى ظروف ينظمها هذا المنشور ، وإن كانت فى إطار محدود للغاية . وقد تزايدت هذه الظاهرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م نتيجة الهجرة المتزايدة إلى دول الخليج ، وبدء مرحلة الانفتاح ، اللتين كان لهما أبعادهما ونتائجهما الاجتماعية الخطيرة على الأسرة ، والتى تمثلت بصفة خاصة فى غياب إشراف الأسرة فى كثير من الأحيان على أبنائها فى مرحلة التلمذة ، وكان الالتجاء إلى

الدروس الخصوصية أحيانا نوعا من الأب البديل ، أو انعكاسا فى بعض الأحيان لعقدة ذنب ترى فى هذه الدروس الخصوصية تعويضا ماديا من المغتربين أو من الذين جرفتهم موجة الانفتاح لأبنائهم نتيجة شعورهم بالذنب ، والتى كان من أسبابها أيضا عدم استطاعة الدولة خلال سنين طويلة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى نعرفها جميعا ، أن تُوفى المعلمين أجورهم العادلة ، فاضطروا بدورهم إلى البحث عن مصدر للدخل خارج المدرسة . وقد تزامن هذا – كما سبق الإشارة – مع ظاهرة تدنى مستوى التعليم فى المدارس الرسمية ، مما اضطر الكثير من أولياء الأمور إلى أن يبحثوا عن بديل خارج المدرسة . **ذلك فضلا عن تفشى ظاهرة الكتب الخارجية التى كان من أهم أسبابها ، عدم تطوير الكتب الدراسية وابتعادها عن مسايرة الأساليب الحديثة فى الطباعة ، وجمود المحتوى ، وترويج بعض الفئات المستفيدة منها من محترفى الدروس الخصوصية لها .**

ومع بداية التسعينات ، ونجاح شعب مصر ، بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى تحقيق إنجازات كبرى فى جميع مجالات العمل الوطنى ، بدأت المسيرة الوطنية لإعداد مصر للدخول إلى القرن الحادى والعشرين . **ومن هنا ، كانت مناداة الرئيس مبارك بأن التعليم أمن قومى لمصر ، وأن التعليم استثمار ، وليس خدمات ، ودعوته إلى المشروع القومى لتطوير التعليم ، واعتبار التعليم ركيزة التقدم** ، وهو العنصر الذى يحكم قدرتنا على مواجهة تحديات العصر بقوة واقتدار ، وهو المدخل لخريطة العالم الجديدة ، ولذلك فإن النهوض بالتعليم يعتبر قضية قومية كبرى ، تستحق أولوية مطلقة .

الفصل الثالث

التحديـــــــات

الفصل الثالث

التحديات

تواجه الأمة العربية – وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين – العديد من التحديات الدولية والإقليمية والمحلية ، والتى تجعل من تطوير التعليم خيارًا استراتيجيا لا بديل عنه . فالأمة العربية لاتعيش بمعزل عن الدول الأخرى ، بل تعيش منفتحة على العالم كله بمالها من تراث ثقافى وحضارى يؤهلها للانفتاح على ثقافات العالم والتكيف مع متغيراته . ولعل تطوير التعليم فى مصر – شكلا ومضمونا – يتخذ ملامحه الأساسية من طبيعة التحديات الدولية والمحلية التى تواجهها مصر حاليا ومستقبلا ، ولذا يبدو منطقيا أن نستعرض فى البداية طبيعة تلك التحديات ، ومدى تأثيرها على قضية تطوير التعليم فى مصر .

أولا – التحديات الدولية

١ – العالميـــة :

• يمر العالم الآن بفترة غاية فى الحساسية ، حيث ينتقل من قرن إلى قرن ، وينتقل من نظام سياسى إلى نظام سياسى جديد ، ومن نظام اقتصادى إلى نظام مختلف تماما ، وسط ظروف دولية ومحلية مليئة بالمتغيرات والتحديات .

لقد مضى الوقت الذى كان يمكن فيه لأى دولة أن تقبع داخل حدودها ، وأن تنعم وحدها بالرخاء ، وأن تترك غيرها لمواجهة المجاعة ، أو الفقر ، أو الإرهاب ، أو التخلف ، وذلك ؛ لأن واقع ثورة الاتصالات ، قد تخطى

واجتاح حواجز الزمان والمكان ، هذا فضلا عن أن التقدم التكنولوجى قد أتاح إمكانات للأفراد ، ومنحهم قدرة غير مسبوقة من قبل مما يشكل احتمالات خطيرة تهدد السلام العالمى . ولعل من أقوى الأدلة وأبرز الملامح على ذلك ما نشاهده بالنسبة للبلدان التى تعانى الفقر والمجاعة والأوضاع الاجتماعية المتردية ، من اجتياح ظاهرة الهجرة الجماعية لمواطنيها ، إلى الدول الأكثر تقدما أو رخاء ، حيث يتوافدون على شواطئها ، ويمثلون عبئا عليها ، لم تستطع أن تتعامل معه الأجهزة الأمنية من حرس الحدود فى هذه الدول ؛ لأنه إذا تم الإمساك بالبعض منهم لترحيلهم ، فر البعض الآخر ، بل وعاد مرة أخرى من نجحوا فى إبعادهم . وبالفعل ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى بشدة من هذه المشكلة المتمثلة فى وجود أعداد من البشر يعيشون عنوة على أرضها . وبالرغم من جسامة هذه المشكلة ، فإن هناك احتمالا آخر أكثر فداحة وأشد خطورة ، ومن الممكن جدا أن يفرض وجوده ، ومؤداه أن الشعوب التى تشعر بأنها مهمشة أو مظلومة فى ظل واقع غير عادل ، وتعامل معاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة ، تتجه بدافع اليأس والإحباط الشديد وبمنطق اليائس ، إلى القيام بأعمال يائسة ضد الدول الأخرى . وهذه الاحتمالات الواردة تتجاوز التفكيرالنظرى ، إلى أرض الواقع العملى ، ولعلنا نعايش حاليا إرهاصات له ، فى أحداث متفرقة ومختلفة تحدث فى أجزاء متعددة من العالم .

لقد بدأت الأمور والأوراق تختلط ، ومثال ذلك : إذا نظرنا إلى أمريكا ، فإننا نجد أن الشركات الأمريكية المعروفة قد تغيرت ملكيتها ، بحيث أصبح جزء كبير جدا من ملكية هذه الشركات لم يعد أمريكيا ، هذا فضلا عن

أن معظم العاملين فى هذه الشركات من جنسيات غير أمريكية ، كذلك ، فقد انتقل جانب كبير من نشاط هذه الشركات إلى أماكن ودول أخرى ، وبالنسبة لمكونات الإنتاج نفسها ، فإن جزءا كبيرا منها – أيضا – لايصنع فى أمريكا ، فهو إنتاج تتعاون فيه أطراف عديدة ، مختلفة الجنسيات ، متعددة الهويات . وحينما يتكلم الأمريكيون عن الصناعة الأمريكية ، فإن الذين يردون عليهم ، ويتحاورون معهم ، هم المفكرون الأمريكيون أنفسهم ، فى شكل التساؤلات التالية : من هو الأمريكى فى نظركم ؟ ثم ، أين الأمريكى ؟ وأين الأجنبى ؟ على أرضنا أم خارج حدودنا ، وغيرها من التساؤلات التى أصبحت معها المسألة محيرة لكثير من المفكرين .

أيضا ، فلعلنا نلاحظ أن الشركة الصناعية أو التجارية المتعارف عليها فى النظام الغربى – والتى كان يشكل لها مجلس إدارة ، ورئيس ، ومديرون ، ومنفذون – أصبحت الآن تتجه إلى ما يعرف بالشركة الاعتبارية **Virtual Corporation** . إن المسألة كلها تتم وفقا لتعاقدات ، وتحالفات ، وارتباطات وقتية أو مرحلية ، بين جهات متعددة ، يقع بعضها فى نطاق الصناعة ، والبعض الثانى فى نطاق التجارة ، والثالث فى نطاق المؤسسات الخاصة ، والآخر فى نطاق الجامعات أو المعاهد ، وتتألف من مجموعة هذه الارتباطات ما يسمى بالشركة الاعتبارية . هذه المسائل كلها جعلت هناك عالما جديدا لم يكن متصورا من قبل .

والعالم بهذه المتغيرات يتجه نحو نظام عالمى جديد ، يتغير فيه نمط الحياة تماما ، وأصبح يعيش حضارة الثورة الثالثة التى تشهد سرعة المتغيرات ، كما فرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة ، والتى

تحتاج إلى عمالة على مستوى عال من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى ، واتخاذ القرار على خط الإنتاج مباشرة .

إن المهنة الأساسية فى الموجة الثالثة وفى إطار المؤسسة الاعتبارية هى المحلل الرمزى أو الاعتبارى **Symbolic Analyst** والذى يشمل اخصائى تحديد المشاكل **Problem Identifier** وحلال المشاكل **Problem Solving** والوسيط الاستراتيجى **Strategic Broker** والمحلل الرمزى وهو بطبيعة الحال نتاج تعليم متميز تفاعل مع المجتمع وقواعد الإنتاج واكتسب خبرة عملية فائقة تعزز إمكاناته العلمية المتميزة .

أخلص من هذا ، إلى أننا – ونحن نهتم بإعداد المواطن لما نتصوره من أدوار أو مسئوليات سيقوم بها فى المجتمع – لابد أن نضع فى اعتبارنا أمرين أساسيين :

الأمر الأول : ويتمثل فى **البعد المستقبلى للتعليم** ، وهذا يعنى ، أننا نعد إنسانا ليس للسنوات القليلة القادمة ، بل للعيش فى هذا العالم فى العقود الأولى من القرن القادم أى بعد ١٥ ، أو ٢٠ عاما أو أكثر ، فى نفس الوقت الذى ستتغير فيه كل الظروف التى كانت موجودة ، والتى بنينا عليها تصورنا ، وذلك إذا اقتصر تفكيرنا على الأفكار الحالية ، أو انحصر فى الواقع الحالى فقط خاصة فى عصر سيادة الاقتصاد الحر ، وحرية التجارة العالمية بعد الاتفاقية المعروفة باسم الجات **GATT** .

الأمر الثانى : إنه يجب ونحن نخطط لإعداد شبابنا لمواجهة الحياة ، أن يكون فى مفهومنا – أيضا – البعد العالمى ، وكلنا يعرف الحكمة التى تقول ، فكر عالميا ونفذ محليا Think globally and act locally ، وهذا

يعنى ، أنه لابد أن نفكر بطريقة عالمية ، ونتصرف بطريقة محلية ، بحيث يكون البعد العالمى جزءا أساسيا من تفكيرنا ، بما يستتبعه ذلك من نتائج تتصل بالمناهج ، وطرق التدريس ، واللغة التى نستخدمها ، والأساليب التى نتبعها ، والتخصصات التى نحتاج إليها ، ونخطط لها .

إن هذا الأمر يتحتم معه مواجهة هذا التحدى والتعامل مع معطياته ، لتمكين أبناء الأمة العربية من الدخول فى القرن الحادى والعشرين ، وهم مسلحون بلغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته ، بالقدر الذى يؤهلهم للتعامل الجيد مع آليات العصر ، واحترام الوقت واستثماره ، والقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة .

٢ – تحدى ثورة التكنولوجيا :

تجتاح العالم – اليوم – ثورة جديدة يطلق عليها أسم « الموجة الثالثة » وهى مزيج من التقدم التكنولوجى المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة ، والتى أدت إلى وجود ثورة جديدة فى مرحلة تالية للثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وتتميز هذه الثورة الجديدة بالسرعة الفائقة ، مقارنة بالثورات السابقة . فإذا كانت الثورة الزراعية قد استغرقت ٨٠٠٠ عام والثورة الصناعية أقل من ٣٠٠ عام فإن الثورة أو الموجة الثالثة قد تشكلت فى أقل من أربعة عقود فى إطار نظام جديد له هياكله ، وله نظامه الإنتاجى المتميز ، وله انعكاساته الصناعية ، وله آثاره الأخلاقية والاجتماعية أيضا ، حيث أدت إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة . وإذا كان الإنتاج فى عصر الثورة الصناعية قد تميز بالوفرة **Mass Production** وكثافة العمالة **Labour intensive** ، فإنه يتميز بالسرعة وتركيز المعرفة **Knowledge intensive** فى الثورة

الثالثة ، كما يتميز أنه إنتاج خدمات وأفكار بدلا من السلع والآلات والقدرة الكبيرة على مواجهة تغير أذواق المستهلكين .

وتحتاج وسائل الإنتاج وهياكله فى عصر الثورة أو الموجة الثالثة ، إلى التسلح بنظام معلوماتى فائق السرعة يستطيع التعرف على التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين ومتطلباتهم فى كل مكان من العالم ، ويحدث التعديل السريع فى خطوط الإنتاج لملاحقة هذا التغير ، ولإنتاج سلع أو خدمات جديدة . مما يحتم توفير كوادر قائمة على الإنتاج ، تتصف بقدرات عالية من حيث القدرة على استعمال الرياضيات المعقدة ، والقدرة على التعامل مع الكمبيوتر ، والقدرة على حل المشاكل **Problem Solving** واتخاذ القرارات **Decision- making** والقدرة الفائقة على تقييم جودة الإنتاج على خط الإنتاج ذاته ، دون انتظار لتعليمات أو رقابة لاحقة أو سابقة عليه .

إن الثورة الثالثة أحدثت تغييرات خطيرة فى العالم ، حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة ، وتنشأ مهن وتخصصات جديدة يوميا . ومن هنا ، يأتى تطوير التعليم كضرورة حتمية ، باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن المصرى بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر .

لقد كان المدخل التقسيمى أو الاختزالى لدراسة المعرفة **Reductionism** هو المدخل التقليدى السائد حتى عهد قريب ، حيث تعارف العلماء والمفكرون إلى حد يكاد يصل إلى الاتفاق فيما بينهم ، على تقسيم المعرفة الإنسانية إلى علوم ومجالات تخصص مختلفة . وبتعمق الباحثين والدارسين ، فإن النظرة الميكروسكوبية غلبت على النظرة الكلية ، الأمر الذى نجم عنه تعرض العلاقة البينية بين العلوم المختلفة للغشاوة وتعتيم الرؤية وعدم الوضوح ،

وذلك فضلا عن افتقاد الإنسان قيمة تكامل المعرفة ، وترابط عناصرها ، وتداخل مكوناتها .

ومع تفشى هذا الاتجاه ، حدث أيضا - وفى نفس الوقت -إحساس متنام لدى الإنسان بفقدان المعانى العميقة التى يشكلها العلم المرتبط باحتياجات الإنسان الأساسية ، الأمر الذى أدى إلى عجز التعليم عن إثارة المشاعر الدفينة التى تعبر عن حاجات الإنسان فى واقعه الذى يعيشه ، أو طموحه الذى يسعى إليه .

إن الارتباط بين المعلومات التى يستقيها الإنسان ، ومكونات الحياة نفسها ، هو الطريق الطبيعى ، والمدخل الحقيقى لاستيعاب المعرفة ، والتفاعل معها والتأثر بها . فلا يعقل أن يتناول الإنسان المكون من جسم وروح وقلب ومشاعر وعواطف وغرائز تتفاعل كلها وتشكل النسيج الإنسانى فى النهاية ، المجتمع الذى يعيش فيه ، بجزئيات منفصلة ، أو جزر منعزلة ، ومن خلال ظواهر متفرقة وأحداث بعيدة الصلة ببعضها البعض ؛ لأن هذا يفقد الحياة نفسها حيويتها وديناميكيتها ، وتأثيرها القوى لدى الإنسان ، وتفاعل الإنسان معها .

لا شك فى أن عناصر الحياة مترابطة ، متفاعلة ، متداخلة ، ابتداء من أكثر الأشياء ثباتا وصلابة وجمودًا ، إلى أصغرها حركة وحيوية ، فنحن حين نسطح المعرفة ونتعامل معها أو نتناولها كظواهر منفصلة أو منعزلة عن بعضها البعض - فإننا نفقدها البعد المكانى والزمانى والإنسانى ، هذا فضلا عن أننا - بذلك - نخلق مجتمعا مصطنعا ، يفقدنا الإحساس بالدهشة والانبهار اللذين يعدان من أهم حوافز التعليم والمعرفة ، الأمر الذى

يؤدى بالضرورة إلى الثقافة السطحية .

ومن جهة أخرى نحن نجتاز مرحلة خطيرة فى حياة البشر عموما ، فملاحقة الأحداث وسرعة التغيرات التى تجرى فى العالم شىء غير مسبوق ، ولعل هذا ماعبر عنه الكاتب الأمريكى « توفلر » حينما أصدر كتابه ، «صدمة المستقبل » ، وقارن بين ما يشعر به الإنسان عندما يتعرض لتلك التغيرات السريعة والمتلاحقة ، وبين الطيار الذى يجتاز لأول مرة حاجز الصوت .

إن دخول التكنولوجيا الفائقة ، قد أعطى الإنسان إمكانات هائلة ، لم تكن موجودة من قبل ، فاليابان مثلا أدخلت الإنسان الآلى من الجيل الثالث فى صناعة السيارات ، هذا وقد بلغت أعداد الإنسان الآلى فى العالم سنة ١٩٨٨م من الجيل الثالث ، ٢٨٠ ألف إنسان آلى ، منها ١٧٦ ألف موجودة فى اليابان ، و ٤٨ ألفا فى أوربا ، و ٣٣ ألفا فى أمريكا ، و ٢٣ ألفا فى باقى دول العالم ، هذا الإنسان الآلى استطاع أن يجعل الإنتاج عالى الجودة ، وخفض زمن الإنتاج إلى الربع وتكلفة الإنتاج إلى الثلث وحسم سباق صناعة السيارات فى العالم لصالح اليابان ، لكن فى مقابل هذا فإن دخول أى آلة متقدمة أو الإنسان الآلى أو سوبر كمبيوتر يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة . ولذا فقد بدأ شبح البطالة العالمية يطل على كثير من الدول ، حيث ظهرت البطالة فى أمريكا وأوروبا ، ولم تستطع دولة أوروبية فى السنوات العشر السابقة أن تقلل حجم البطالة عن ١٠٪ بأى شكل من الأشكال . وإذا كان العمل التكرارى (الروتينى) يشكل أكثر من ٧٥٪ من حجم العمل فى الدول المتقدمة ، فإن « السوبر كمبيوتر » والإنسان الآلى يمكنهما أداء هذه الأعمال بدلا من الإنسان ، وهذا بدوره

قد أدى إلى الاهتمام العالمى بالبطالة الرهيبة غير المسبوقة .

إن الثورة التكنولوجية الحديثة تتطور تطورا سريعا فى جميع المجالات ، فقدرة أى « كمبيوتر » صغير تتضاعف أربعة آلاف مرة كل عشر سنوات بنفس الحجم ، كما استطاع العلماء اكتشاف بعض « الترانزستورات » الصغيرة التى يمكن تجميع مائة مليون إلى بليون منها فى شريحة بحجم ظفرالإصبع ، وأصبح من المتوقع فى القريب المنظور – فى ظل التطور الموجود – إمكان تخزين كل كتاب أو صحيفة أو مستند تم إصداره حتى الآن ، على شريحة في حجم بطاقة ائتمان صغيرة . **كما أصبح من الممكن الآن – بفضل هذه القدرة الهائلة غير المسبوقة – أن تدرس الظواهر التى كانت تدخل فى عداد الظواهر الفوضوية أو الظواهر المركبة التى لا يمكن حسابها .**

ومثال ذلك ، أننا كنا – وإلى عهد قريب – نتعامل مع النظم الثابتة ، وكانت النظم المعقدة أو المركبة ، أو ما كان يدخل فى نطاق الفوضى Chaos فى الماضى القريب ، من التعقيد والضخامة بحيث كان يصعب معها إن لم يكن يستحيل قياسها أو التنبؤ العلمى بنتائجها ، وكانت العقبة الرئيسية – كما سلفت الإشارة – فى حساب هذه التطورات أو التفاعلات التى ينتمى إليها هذا النوع من الأنظمة غير الثابتة أو المعقدة تتعلق بعدم قدرة الحاسبات الإلكترونية التى كانت متوافرة إلى عهد قريب على حساب العوامل المختلفة التى تؤثر فى تلك الظواهر أو تتدخل فى مكوناتها متأثرة بها ومؤثرة فيها . فى حين أن هذا كله أصبح الآن يشكل علما جديدا هو علم التعقيد **The science of Complexity** حيث من الملاحظ الآن وفى ظل تطور الحاسبات

الإلكترونية ، أن سرعة هذه الحاسبات وقدرتها قد تقدمت بشكل مذهل غير مسبوق بما يمكن العلماء بواسطتها من إجراء العمليات الحسابية الضخمة والمعقدة المكونة لهذه الظواهر ، وبدأنا نتكلم عن مسائل قد تدخل فى إطار الخيال العلمى .

وتوجد أمثلة عديدة للثورة التكنولوجية وتأثيراتها العديدة فى مجالات الحياة المختلفة ، فقد استطاع العلماء فى مجال آخر أن يجتازوا الحواجزالجينية بين النباتات وبين النباتات والميكروبات ، وبين فصائل محددة من الحيوانات إلى فصائل أخرى ، كما تمكن العلماء من إنتاج حيوان له رأس فصيلة معينة وجسم فصيلة أخرى ، كما استطاعوا اجتيازالحاجز الجينى بين فصائل مختلفة وأنواع مختلفة من الكائنات الحية . **وبهذا دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عدة تكنولوجيات جديدة ، منها الكيمياء الحسابية أو الإحصائية ، والتكنولوجيا فائقة الصغر ، والحياة الصناعية ، والذكاء الصناعى ، بحيث أمكن العمل بعكس الاتجاه الذى كان سائدًا فى كل مراحل التاريخ السابقة** ، حيث كنا نبنى الأشياء من أعلى إلى أسفل ، نحضر خشبا ونقطعه ، ثم نشكل شكلا معينا ثم ننحته . ولكننا – الآن – ولأول مرة فى التاريخ – نبدأ رحلة عكسية ، نبدأ بالإنشاء عن طريق الذرات والجزيئات ، فعن طريق الكيمياء الإحصائية أو الرياضية ، نستطيع أن نحدد التركيب اللازم للمواصفات المطلوبة بكل تفاصيلها وكل معاييرها لإنشاء « كوبرى » أو جسر مثلا أو طريق ، أومادة تستعمل فى الطائرة ، أو مادة أخرى تستعمل فى السيارة ، أو مادة تستعمل فى توصيلات كهربائية ، ونحدد التركيب الكيميائى لهذه المادة غيرالموجودة حاليا ، ونعطيها لتكنولوجيا

أخرى وهى : **Computational Nanotechnology** ، وعن طريقها تقوم آلات فائقة الصغر فى حجم الجزيئات ، ببناء التركيب الكيميائى السابق اكتشافه بالكيمياء الإحصائية والحسابية ، وتشكل منه المنتج المطلوب ، حيث يقوم الذكاء الصناعى بالعمليات التى كان يقوم بها البشر فى تشغيل الآلات تحقيقا للتركيب الكيميائى المتصل . ولأننا وصلنا إلى تحديد كيميائى دقيق لطبيعة المنتج المطلوب إنتاجه ، فمن المنتظر أن تكون هذه المنتجات أكثر صلابة بمقدار (٨٠) ثمانين مرة على الأقل ، وأطول عمرا من المواد الموجودة حاليا فى أى صناعة ، أو فى أية عملية تكنولوجية .

لقد أصبحت هذه التكنولوجيا فائقة الصغر ، مدخلا هائلا إلى العلاج الطبى ، بحيث نستطيع أن ندخل الآلات فائقة الصغر فى مجرى الدم ، لتصلح أوعية أو شرايين ، أو لتقوم بتدمير بعض الخلايا السرطانية المريضة ، أو لتجرى عمليات جراحية فى أماكن لم يكن إجراء عمليات جراحية فيها متاحا . وقد أصبح من الممكن فى ظل هذه التطورات – وفى إطار اكتمال الخريطة الجينية للإنسان **Human Genome** – أن يصل عمر الإنسان فى مرحلة ما فى القرن القادم إلى ضعف العمر الحالى ، كل هذا وغيره يشكل سيناريوهات فائقة التعقيد ، فبدلا من أن يعيش الإنسان (٦٠) أو (٦٥) عاما كما هو الحال الآن ، أصبح من الممكن – وبفضل الله – أن يعيش (١٢٠) أو (١٣٠) أو (١٤٠) عاما .

إننا نواجه فى هذا المنعطف التاريخى تحديات خطيرة ، فأمامنا تحدى التقدم بما يفرضه من احترام التكنولوجيا المتقدمة ، واكتشافها ، واستعمالها وتطبيقها ، وفى نفس الوقت ، حماية المجتمع من سيطرة التكنولوجيا المتقدمة

على الحضارة والثقافة . وهذه مشكلة يعانى منها – اليوم – المجتمع الغربى ، وهى ظاهرة يطلق عليها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة **Technopoly**، أدت إلى مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ومجتمعية ، كالتفكك الأسرى ، والانحلال الأخلاقى ، وتفشى العنف والجريمة ، والإدمان ، وحتى الانتحار بعد الوصول إلى اليأس الكامل – فى بعض الأحيان – من جانب البعض .

نحن فى بلد يعتز بجذوره ، وتقاليده ، وتاريخه ، وحضارته ، فإذا كنا جزءا من مجتمع عالمى ، فإننا – فى نفس الوقت – يجب ألا نفقد هذه الجذور ، وهى بالقطع معادلة صعبة ، يتحتم علينا التعامل معها ، والنجاح فى تحقيق التوازن بين مفرداتها ، وتحديد طريقنا بينها وحماية الوطن من آثارها الخطيرة ، والتوفيق بين دواعى التقدم التكنولوجى ، وضرورات الانتماء والولاء للوطن والقيم والجذور الحضارية ، بحيث تعكس مناهجنا التعليمية هذه المتطلبات بالتركيز على التاريخ الوطنى ، بما يحقق الإحساس بالولاء والانتماء ، وينمى الشعور بالفخر والاعتزاز بالبطولات والإنجازات التى حققها الشعب فى تاريخه الطويل ، وبما يترجم الأحداث إلى دروس مستفادة وعظات وعبر تساعد الأبناء على تجنب المواقف والأخطار فى المستقبل . إننا فى مواجهة ثورة تكنولوجية عارمة ، لها تأثيرات فى كل مجالات الحياة ، ولابد أن نستعد لها . فإذا أخذنا – على سبيل المثال – الثقافة ، والفن ، والمسرح ، والرسم ، والشعر ، والأدب ، وحاولنا النظر إليها فى نطاق المجتمعات التى تتميز بالسرعة الهائلة وبالربحية كهدف أساسى فى الحياة ، وبالمادية الطاغية ، وبسيطرة التكنولوجيا على كل القيم وماعداها – فإن الأسئلة المطروحة فى هذه الحالة هى : هل تستطيع هذه الفنون أن

تنتعش وتزدهر فى ظل هذا المجتمع الذى تُقيَّم فيه الأعمال كلها من زاوية قيمتها المادية ، وبمقدار ربحيتها ؟ هل الفنان المبدع الذى يعكف على لوحة لشهور عديدة ، يستطيع أن يفعل ذلك فى مجتمع يطالبه بلقمة العيش من يوم إلى يوم ؟ هل يستطيع أحد أن ينفق على مسرح يتطلب التدريب المستمر للفرق تكاليف باهظة فى عمل يومى متواصل يوما بعد يوم يهدف إلى فن راق وأصيل ، وهناك البديل السريع فى السينما والفيديو والإنترنت ، وشبكة الاتصالات التى تستطيع أن تصل فى يسر وسهولة إلى أى مستهلك فى أى مكان من العالم بما يشاء أو بما يتاح من وسائل الإمتاع والترفيه فى أى لحظة ؟ هل العلاقات الإنسانية التى نشأنا وتربينا على تقديرها واحترامها ستظل هكذا ؟ لقد بدأنا نشعر ونسمع أن الصداقة تحولت إلى اتصالات وارتباطات مع من يستطيع أن يدفع أو من بيده أن يمنح أو يمنع ، حيث لم يعد – الآن – لدى كثير من الناس وقت لتضييعه فى الصداقة الخالصة المنزهة عن الهوى .

كذلك – فإن الأسرة تشهد مع هذه الثورة التكنولوجية التى كسرت حواجز الزمان والمكان ، بعد أن أصبح الترحال المستمر ، والانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى ، ومن بلد إلى بلد آخر ، ومن قطر إلى قطر آخر أسلوبًا سائدا للحياة – تطورات غير متوقعة وتغييرات شتى ، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الحياة يفتقد عوامل الاستقرار والألفة ، بحيث لايتوافر الوقت اللازم للاستمتاع بروح الأسرة ، بل لقد ظهرت العلاقات العابرة والاتجاه إلى الاستمتاع دون تورط فى علاقات مستديمة ، وأصبح هذا هو نمط الحياة الذى يفضل كثير من هؤلاء الرحالة أن يستبدلوه بالعلاقات الأسرية

التى نشأنا على احترامها والتمسك والاعتداد بها .

لا يمكن أن نتصور غياب أحاسيس أو تدهور قيم استمتعنا بها ، مثل الإحساس بالجمال ، والإحساس بالسعادة ، والاطمئنان ، والأمل النابع من الحياة الأسرية ، والقيم الإنسانية النبيلة ، مثل احترام الآخرين ، والصداقة ، والإخلاص ، فليس من السهل – ولو للحظة واحدة – أن نتصور تحول هذه القيم إلى مسميات أخرى ، تفرغها من مضمونها الحقيقى ؛ لأنه فى هذه الحالة ، ستصبح سعادة الإنسان على هذا الكوكب مهددة تهديدًا خطيرًا .

٣ – تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية :

فى إطار العالمية والثورة التكنولوجية تواجه مصر تحديا آخر يتعلق بعنصر المنافسة العالمية ، خاصة مع زيادة الانفتاح على العالم وتوقيع اتفاقيات الجات . ووفقا لهذا التحدى ، فإن عناصر المنافسة والجودة والتميز هى التى ستحكم قوانين السوق خلال المرحلة القادمة ، بحيث تصبح الدولة التى تملك ميزة نسبية فى الإنتاج والجودة هى التى تستطيع أن تحكم السوق ، وتحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم . **ومن هنا ، تظهر أهمية التعليم باعتباره أحد محددات إنتاجية أى دولة ؛ لأنه يحدد إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات والقدرات التى يتسلح بها الأفراد .**

وتختلف طبيعة المنافسة العالمية حاليا عنها فى القرون السابقة ، حيث كان تصارع الدول على المواد الخام والمستعمرات ، أما الآن فالتصارع بين الدول على الأسواق والمستهلكين . ولذلك ، فليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تقوى أو تدعم الصناعات فى الدول النامية ، حيث تعتبرها أسواقا لتصريف منتجاتها .

ويتصل بتحدى المنافسة تحد آخر يتعلق بالاحتكارات الدولية ، فمصر تحتاج إلى مستثمرين ، وقد طرحت مصر مشاريع كثيرة وطلبت من كل الدول المحبة للسلام أن تقدم المستثمرين . ولكن طبيعة الاستثمارات الموجودة عرضة لاحتكارات دولية ، الأمر الذى يضعف من ارتباطها الوطنى والجغرافى ، وأحيانا الأخلاقى ، بأى شىء ولأى شىء ، وذلك فضلا عن أنها تنظر إلى مصالحها الاقتصادية البحتة دون أى اعتبارات أخرى . وعلى قدر حاجتها للامتيازات يكون انتقالها فى أى وقت من بلد إلى بلد آخر يقدم لها ميزات أفضل ، مخلفة وراءها فراغا هائلا أو كارثة اقتصادية ، كما حدث فى ربيع ١٩٩٥م فى المكسيك ، وهذا مكمن خطورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وحدها دون قاعدة من القدرة الذاتية .

وعلينا ، ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، أن نحدد موقفنا ، هل هو موقف المتفرج السلبى ؟ أم موقف الفاعل الإيجابى المتصدر للتغيير ؟ فأمامنا تحديات كثيرة ، **أحدها فى مجال التعليم الذى يعد أحد العناصر البارزة التى تحكم اقتصاد السوق** .

إن هذه المتغيرات العالمية تشكل تحديا جديدا لكيان الدولة وحدودها وصلاحيتها ، فلاشك أن الاقتصاد الحر والنظام الرأسمالى بصفة عامة نظام يتعدى الحواجز والحدود ، ومنها الحدود الوطنية والإقليمية ؛ لأن التجارة الدولية لا تعرف حدودا ، ولا تعترف بحواجز ، وترفض أى ضوابط سواء كانت وطنية أم اجتماعية وأحيانا أخلاقية ، ولايهمها إلا قوانين السوق .

فالمنافسة على مستوى العالم – اليوم – تقوم على حرية الاختيار ، إذ لا نستطيع فى المستقبل أن نفرض حماية على المنتجات . إذ أن جميع دول العالم

تدخل سوقا واحدة ، فى تنافس تحكمه القدرة التى يتمتع بها أى شعب ، والقدرات التى يتسلح بها أفراده ، والتى تنعكس على إنتاجية المواطن .

وعلى المستوى الإقليمى ، فهناك دول تقف أمامنا ، ولابد أن نعمل لها حسابا ، وهناك منافسة مع كل دول العالم ؛ لأنه فى ظل هذه الحرية غير المسبوقة فى المجالات التجارية لابد أن نتنافس جميعا على أسواق العالم . والمنافسة العالمية والإقليمية فى ظل ثورة الاتصالات ، وفى ظل ثورة المعلومات ، وفى إطار تحرير التجارة ، وتزايد النفوذ الدولى على القرار الوطنى فى أى دولة ، تجبرنا على مواجهة عالم يشكل قرية كونية صغيرة ، تخضع لقانون العرض والطلب ، وتشكل سوقا واحدة . **والفيصل فى هذا السباق هو القدرة التنافسية لأى بلد فى مواجهة أطراف أخرى ، ولانستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى** . والقول بأنه يمكن أن ننغلق على أنفسنا ، أو نتقوقع داخل حدودنا ، أو أن نستغل الكثرة العددية من السكان ، ومن الأيدى العاملة ذات الخبرات المحدودة ، وباستعمال تكنولوجيات بسيطة متواضعة ، قول ترفضه الحقائق العلمية التى تتصل بالمرحلة التى نعيشها ، فثورة الاتصالات قد اجتاحت حواجز الزمان والمكان ، والثورة العلمية التكنولوجية لا قبل للكثرة العددية أيا كانت على مواجهتها أو منافستها .

وعليه ، فإن التحدى الحالى هو تحدى الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس . لهذا كان علينا أن نواجه التحدى ، وأن ننافس دولا تملك مقومات الموجة الثالثة ومعرفة متطلبات السوق ، واحتياجات

المستهلكين . والتسويق - الآن - عملية حاكمة فى الاقتصاد العالمى ، والذى أصبح اقتصاد السرعة ، وليس اقتصاد وفرة أو إنتاج وفرة ، ولايمكن أن يتم ذلك إلا عن طريقين :

الأول : تطويرالتعليم الذى يعمل على إكساب القدرات والخبرات التى تعمل على رفع إنتاجية الإنسان الفرد واكتشاف التكنولوجيات الجديدة وأساليبها المبتكرة بما يعمل على تضييق الفجوة الحضارية بيننا وبين العالم المتقدم .

الثانى : الحرص على السلام الاجتماعى والتماسك الأسرى ، فى ظل التطور السريع المتلاحق والذى تفرضه ثورة المعلوماتية .

ومن ناحية أخرى وفى مواجهة الثورة التكنولوجية التى استطاعت أن تجتاح حواجز الزمان والمكان ، خاصة إذا أخذنا فى الحسبان ، أننا بحكم اتفاقية الجات ، وما يترتب عليها من حرية التجارة ، ونمو الاقتصاد الحر ، قد أصبحنا فى قرية كونية صغيرة . ومع هذه الاحتمالات العلمية الهائلة بجوانبها الإيجابية والسلبية ، وبما فيها من خير وشر ، فإن المتأمل للمستقبليات يجد نفسه فى مواجهة معادلة فائقة التعقيد والصعوبة . والسؤال الذى يطرح نفسه أمامنا هو : هل نحن حقا مقبلون على زمن يستطيع فيه الإنسان أن ينعم بالرخاء والسعادة ، وتتوافر فيه كل متطلبات الحياة فى يسر وسهولة ، أم أن هناك احتمالات أخرى لم تكن واردة فى التفكير ، أو لم تكن تخطر على الذهن ؟

لقد أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادى فى العالم الذى أطلق عليه كثير من المفكرين الأمريكيين اسم « ماك وورلد »

Mac World ، نسبة إلى محلات « ماكدونالدز » الشهيرة التى تنتشر فى كافة الدول وفى كل مكان بصرف النظرعن الاختلافات السياسية والمفارقات الاجتماعية . ومن الواضح أن هذه التسمية تحمل فى طياتها نقدًا طريفًا ، وهو أن الاقتصاد الحر أو الرأسمالية التى لاتتقيد بارتباطات اجتماعية - لاتطيق فكرة القيود والحواجز ، حيث تكرهها الرأسمالية كراهية واضحة ، وإن ما تعارفنا عليه على أنه الصالح العام ، أو المصلحة العامة مسألة هامشية فى اقتصاد السوق ، حيث تترك الخدمات العامة فى إطار هذا النظام فى أحسن الفروض إلى مؤسسات اعتبارية هلامية غير مجدية فى كثير من الأحوال . وهل نستطيع فى ظل تنامى عدم التكافؤ الرهيب بين فئات كثيرة فى المجتمع ، أن ننعم بالأمان والاستقرار فى مواجهة تردى السلام الاجتماعى وتفكك النسيج الاجتماعى ؟ لقد صدقت توقعات عدد من المفكرين بأن البطالة ستزيد ؛ لأن دخول التكنولوجيا الفائقة - سواء أكانت آلة أم إنسانا آليا أم سوبر كمبيوتر - يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة وظهور شبح البطالة ، وفى نفس الوقت إلى توافر فرص الغنى الفاحش لمجموعة صغيرة من الناس ، فى مقابل فقر مدقع لشريحة أخرى أكبر . واليوم فى معظم الدول الصناعية المتقدمة وجدوا أن ٧٥٪ من قوة العمل عبارة عن أعمال تكرارية ، يمكن أن يحل محلها الكمبيوتر المتقدم أو الإنسان الآلى ، وهناك إحصاء صدر يقول : إن (٩٣) ثلاثة وتسعين مليونا من قوة العمل الأمريكى مهددون بالبطالة ، كما يتضح ذلك أكثر فى توزيع الثروة فى أمريكا ، حيث نجد أن ٤٪ فقط من مواطنى أمريكا الذين يعملون فى قطاع المعرفة ، يملكون أكثر مما يملك ٥١٪

من المجتمع الأمريكى الذى يشكل قاعدة المجتمع ، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد المستويات الدنيا فى التعليم دون غيرها ، خاصة بعد أن تأكدت حقيقة أن المطلوب فى الموجة الثالثة ، هو التعليم من المستوى الثالث ، الأمر الذى أدى إلى تزايد الفجوة بين دخول خريجى التعليم العالى ، وخريجى التعليم من المستويات الأدنى ، واستمرار هذه الفجوة فى التزايد هذا فضلا عن أن الغالبية العظمى ممن يفقدون أعمالهم نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة وإعادة الهيكلة فى اطار الموجة الثالثة ، هم من المستويات التعليمية قبل الجامعية . **وهذا يعنى بوضوح شديد أن الفجوة التعليمية الكبيرة قد أدت إلى فجوة اقتصادية مماثلة ، وتبعتها بالضرورة فجوة اجتماعية ، ظهرت بجلاء فى الولايات المتحدة الأمريكية بين السود بصفة خاصة ؛ لأن فرص التعليم العالى المتاحة لهم أقل .** هذا الوضع أصبح يهدد النظام الاجتماعى فى أمريكا ، خاصة إذا سلمنا بحقيقة أن هذه الفجوة تزداد اتساعا بمتواليات رياضية فى ظل الموجة الثالثة وثورة العلم .

إن المتتبع للدراسات التى تجرى حاليا ، يستطيع أن يلمح بعض المؤشرات أو العلامات التى تدل على هذا ، حيث بينت دراسة أجريت فى الفترة من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٠م فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن خُمس المجتمع الأمريكى الأكثر فقرا قد زاد فقره بنسبة ٥٪ ، وأن الخمس الأغنى فى هذا المجتمع قد زاد غناه بنسبة ٩٪ ، الأمر الذى يؤكد أن الاتجاه موجود ، وأن إحلال التكنولوجيا فائقة القدرة محل العمالة ، وإيجاد فرص هائلة لمن يملك المعرفة - أصبح أمرا يجب أن نواجهه .

إن دخول التكنولوجيا الفائقة ، سواء أكانت آلة ، أم إنسانا آليا ، أم سوبركمبيوتر ، يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة ، وظهور شبح البطالة .

فعلى سبيل المثال فإن جميع المؤسسات العالمية الكبيرة قد قامت بتقليص حجم العمالة الموجودة فيها تحت شعار إعادة الهيكلة **Downsizing** أو **Reengineering** ، لتكون قدرتها وكفاءتها فى العمل أفضل ، كما حدثت تطورات كثيرة جدا فى الصناعة ، خاصة فى صناعة الصلب والنسيج والسيارات ، وعلى سبيل المثال ، فإن شركة جنرال موتورز فى أمريكا خفضت عدد العمال فيها إلى الثلث فى الفترة من سنة ١٩٨٠م إلى سنة ١٩٩٠م ، كما أن يونيتد ستيل **United Steel** وهى أكبر شركة للصلب - قد استطاعت زيادة الإنتاج من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ بعد تخفيض العمالة من (١٢٠,٠٠٠) مائة وعشرين ألفا إلى عشرين ألفا ، واستطاعت أن تستغنى عن مائة ألف عامل خلال عشر سنوات ، وحدث هذا - أيضا - فى ألمانيا بالنسبة لصناعة السيارات .

إن ظاهرة البطالة بدأت تتفشى على الصعيد العالمى ، نتيجة دخول الكمبيوترات المتقدمة لتحل محل العقول البشرية ، وإحلال الإنسان الآلى محل القوى العاملة . وعلى سبيل المثال ، فقد بلغ حجم البطالة فى أمريكا عام ١٩٩٣م ما يقرب من ١٣٪ ، وخلال السنوات العشر الأخيرة لم تنجح دولة أوروبية واحدة فى إنقاص البطالة عن ١٠٪ . ففى فرنسا ، مع ارتفاع الناتج الوطنى الإجمالى إلى٨٠٪ خلال الـ٢٠ عاما الأخيرة ، زاد عدد العاطلين من ٤٢٠ ألف إلى ٥,١ ملايين ، وفى بريطانيا ، مع ارتفاع الناتج الوطنى الإجمالى بنسبة ٩٧٪ خلال الـ ٣٠ عاما الأخيرة ، ارتفع عدد

المنضمين إلى معدل الفقر في بريطانيا من ٥,٣ ملايين إلى ١١,٤ مليونا .

لهذا كان علينا - في هذه الحالة - أن نفكر بجدية في الاحتمالات التى تترتب على هذا التفاوت الصارخ فى الدخول وفى فرص الحياة . **ولاشك فى أن المتتبع للحياة البشرية يعلم أن جميع الأنظمة العظيمة ، والإمبراطوريات التى كتبت تاريخها بحروف من نور فى تاريخ البشرية قد سقطت كلها ، وبلا استثناء ، نتيجة التفاوت الصارخ ، والظلم الاجتماعى ، وضياع السلام الاجتماعى** . حدث هذا فى العالم كله ، بدءا من إمبراطوريتى الفرس والروم قديما ، والإمبراطورية البريطانية ، والصين ، وانتهاء « بالإمبراطورية » السوفيتية فى العصر الحديث .

٤ - تحدى زيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى :

تتعرض الأمة العربية وكل دول العالم ، لازدياد محاولة النفوذ الدولى الضغط على القرار الوطنى ، نرى ذلك فى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وفى اتفاقية الجات ، وفى مؤتمرات حقوق الإنسان ، وفى قرارات الأمم المتحدة التى تتعلق بموضوعات معينة ، ونراه فى الرأى العام العالمى ومن يقفون وراءه ، وكل ذلك نراه مؤثرا فى الإرادة الوطنية لأى دولة من دول العالم .

ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية والثقافية ، فإن ذلك يؤثر على القدرة التنافسية لأى دولة وعلى إنتاجية المواطن وقوة المجتمع الاقتصادية . وأيضا ، نتيجة لتزايد النفوذ الدولى ، وتزايد الماديات التى نتجت عن الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاتصالات ، فإن المواطن العادى يقل اعتماده على الدولة التى ينتمى إليها .

وذلك فضلا عن أن هناك نوعا من الاستقلال غير المسبوق للأفراد والجماعات يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان ، مع غلبة الحياة المادية الشديدة ، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة ، وتأثيرها على القيم فى المجتمع .

ويتضح الأثر الأكبر لزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى ، فى طبيعة رأس المال والاستثمار والاحتكارات السائدة الآن ، حيث إن هناك صفات أخـرى تتعلق بنوعية رأس المال ومصادره .

ففى إطار الثورة الصناعية ، كانت الاحتكارات محدودة إلى حد ما ، وكان كيان الدولة هو القوة الغالبة ، بمعنى أنه فى القرن التاسع عشر كانت إنجلترا هى الدولة المسيطرة ، وفى القرن العشرين الولايات المتحدة الأمريكية ، واليوم نستقبل القرن الحادى والعشرين ، حيث الاحتكارات الكبيرة العالمية **Multi National** التى تتعدى مصالحها وانتماؤها وتصرفاتها كل الحـدود الدولية والأخلاقية والسياسية المتعارف عليها الآن ، وهذه الاحتكارات تهدف إلى تحقيق مصالحها . هذا هو أحد وجهى العملة ، أما الوجه الآخر للعملة فيظهر حينما تجد هذه الاحتكارات ظروفا أفضل فى مكان آخر ، حينئذ تنتقل فجأة باستثماراتها من المكان الذى كانت مستقرة فيه إلى المكان الآخر ، وتترك فراغا ، وتسبب مشاكل للدولة التى اعتمدت على هذه الاستثمارات الخارجية .

ونحن نحمد الله ، على اعتزاز مصر باستقلالها وحرية قرارها ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل حقائق الحياة التى نعيشها فى هذا العصر ، وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار التزايد المضطرد فى النفوذ الدولى على القرارات الوطنية للدول . **فعلى سبيل المثال فإن مصر ترفض تدخل أى قوى فى مناهجها**

التعليمية ، وإذا تطلب الأمر الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، فمصر صاحبة القرار فى اتخاذ ما تراه مناسبا . فنحن نحدد المجالات التى يتم الاستعانة فيها بالخبرة الأجنبية ، والتى نعتقد أن الدول الأخرى تقدمت عنا فيها ، مثل الرياضة والعلوم واللغات . أما اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية ، فهى مسائل لايجوز إقحام الخبرة الأجنبية فيها ، ولايقبل من أى أجنبى أن يتطوع بالكلام عنها ؛ وفضلا عن أنه لايفهمها حتى يدلى برأيه ، ومن ثم ، فهذه المسائل محظور على أى خبرة أو نفوذ أجنبى أن يتطرق إليها .

ثانيا – التحديات المحلية والدولية

تواجه الأمة العربية– أيضا – وهى على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، العديد من التحديات ذات الطابع المحلى والدولى فى نفس الوقت ، وهى تحديات لاتواجه الأمة العربية وحدها ، ولكنها تواجه دول العالم المختلفة بدرجات متفاوتة من التأثير والتأثر ، **ويمكن استعراض هذه التحديات بإيجاز ، لتوضيح تأثيرها على ملامح تطوير التعليم خاصة فى مصر ، شكلاً ومضمونًا .**

١ – تحدى العنف والتطرف والإرهاب :

أصابت تلك الظواهر وطننا ، كما انتشرت فى بقاع أخرى من العالم ، وهى ناتجة عن أسباب كثيرة ، أهمها حالة الاغتراب والضياع التى يحس – فى إطارها – بعض الناس بالحاجة إلى الهروب ، طلبا للماضى فى صورة التطرف الدينى ، أو يقومون بالهرب إلى الخيالات فى صورة الإدمان ، أو بالهجرة من أوطانهم هربا أو يأسا ، أو بالتخلص من الحياة ذاتها . **فهى**

هجرة زمانية نتيجة غربة مكانية ، وإحساس بالعجز تجاه مجتمع لم يتفهموه أو فساد لم يطيقوه ، وتجاه ظروف لم يستطيعوا التغلب عليها ، ويقف على البعد من يتربص بهذه الفئات ، ومن يحرض ، ومن يستثمر ، ومن يدبر لاختراق المجتمع ، وعلى وجه التحديد الأمن القومى .

وهذا الخطر لا تنفرد به مصر فحسب ، ولكنه ظاهرة عالمية تجتاح معظم دول العالم ، ولابد من مواجهته بكل حزم ، حيث نعيش فى بلد نام يحتاج إلى استثمارات عالية تحتاج بدورها إلى الاستقرار الذى يعد أساس الاستثمار . وقد سبق أن حذر الرئيس مبارك دول العالم المتقدمة من ظاهرة الإرهاب ، ولكن الدول المتقدمة التى استخفت بهذه الظاهرة ، أصبحت الآن تكتوى بنارها أكثر من أى وقت مضى ، فقد أصبحت اليوم إحدى حقائق الموجة الثالثة .

ولما كان الإرهاب يبدأ فى عقول البشر قبل أن يصل إلى الشارع ويستخدم القنبلة والمدفع ، ويبدأ من خلال معامل تفريخ الإرهاب ، والتأثير فى عقول الأطفال والشباب ، وتلقينهم أمورا مغلوطة ، ومبادئ مشوهة ، وتعاليم ممسوخة ، كان على التعليم أن يواجه هذه الظاهرة بكل حسم ، فمن يحاول العبث بالعملية التعليمية يجب أن يقصى فورا عن التعليم .

ولا يجب أن يقتصر الأمر على السياسة أو الإجراءات العقابية فحسب ، وإنما يتم مواجهة التطرف من خلال عدة محاور ، هى : تطوير المناهج وتعديل سياسة القبول بكليات التربية ، وعمل اختبارات قبول دقيقة للمقبولين بهذه الكليات للتأكد من صلاحيتهم للعملية التعليمية ، وأنهم لا ينتمون إلى

هذه الفئات المضللة ، حتى يمكن سد الثغرة التى يمكن أن ينفذ المتطرفون منها محاولين اختراق العملية التعليمية ، كذلك فإن ملاحقة الفساد وترسيخ القدوة الحسنة والمثل العليا ، هى من أهم دعائم محاربة الإرهاب .

وكذا بتطوير مناهج التربية الدينية – ابتداء من المرحلة الابتدائية – بالاستعانة برأى علماء الدين والأزهر الشريف ، مع التركيز على السلوكيات والأخلاق حتى نبين أن الدين ليس شعائر وعبادات فحسب ، ولكنه – أيضا – سلوكيات وأخلاقيات قويمة وسليمة . **هذا ، بالإضافة إلى استثمار طاقات الأطفال والشباب فى الأنشطة التربوية ، وتعويدهم العمل الجماعى والانتماء إلى الوطن ، وغرس الأخلاقيات والسلوكيات الحميدة فيهم ، والإعداد الجيد للمعلم من خلال دورات التدريب المستمرة للمعلمين ، والمعلمات ، وذلك بهدف تنشئة الشخصية السوية القادرة على التصدى للإرهاب على المدى البعيد .**

٢ – تحدى التلوث البيئى :

نحن نجابه تحديا آخر يتمثل فى تلوث البيئة الذى يعد من عوامل التخلف ، وعدم إدراك أخطار تلوثها على المجتمع الذى نعيش فيه – من مسببات التلوث المختلفة سواء فى الماء أم الهواء أم التربة – بما يؤثر على الصحة العامة .

ولعل ما يحدث فى أجزاء متفرقة من العالم من كوارث بيئية ، أشهرها فى المدى القصير كارثة « تشيرنوبل » ومانتج عنها من آثار وصلت إلى مناطق وأماكن بعيدة عن مكان الحادث الأصلى ، يوضح خطورة التلوث البيئى على المستوى العالمى . وهناك – أيضا – أخطار تحيط بالبيئة ، نتيجة استعمال التكنولوجيات المختلفة ، خصوصا التكنولوجيات القائمة ، أو نتيجة التخلف

فى بعض البلاد عن تفهم خطورة ذلك .

وإذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات قد هدمت كل الحواجز والسدود ، فإن أحد آثارها السلبية أن هذا العالم لم يعد فيه مكان آمن من أى حدث يحدث فى مكان آخر ، ولم يعد فى مقدور أحد مهما كان ثراؤه ومهما كانت قوته ، أن يتجاهل آثار أى كارثة بيئية ، حتى وإن كانت بعيدة عن وطنه بآلاف الأميال .

نعنى بما تقدم ، أن ما يحدث من أخطار تحيط بالبيئة فى أى مكان من العالم ، تعنينا فى المقام الأول ؛ لأننا معرضون مثل غيرنا لهذه الأخطار ، وبعض هذه الأخطار قد لايكون نتيجة سوء الاستخدام ، أو نتيجة عدم الدراية ، ولكن نتيجة تغيرات بيئية ، أو نتيجة تغيير نمط الحياة . فالمراقبون لدرجة حرارة الأرض فى القرن الماضى والحالى يجدون أن هناك زيادة مضطردة فى درجات الحرارة ، وهناك حسابات علمية تقدر أن هناك ارتفاعا متوقعا فى حرارة الأرض يتراوح بين درجة ونصف وأربع درجات فى القرن القادم ، وهذا كفيل بارتفاع مياه البحر ، وإذا ارتفعت مياه البحر مترا واحدا ، فالآثار التى تترتب على هذا الارتفاع قد تشمل غرق من ١٢٪ إلى ١٥٪ من أرض الدلتا ، والأراضى الزراعية ، وتشريد ما يقرب من عشرة ملايين مواطن ، وهناك عشرات الأمثلة على التغييرات التى يمكن أن تحدث فى البيئة ، وعلى آثارها الخطيرة فى المجتمع .

لذا يعد تحدى البيئة أحد التحديات الخطيرة التى تواجه مصر والعالم أجمع خلال القرن القادم . ومن هنا ، كانت أهمية مراعاة مناهجنا التعليمية دراسة البيئة بمختلف عناصرها ، ودراسة مخاطر التلوث البيئى فى كافة مراحل التعليم ، بالإضافة إلى اهتمام أبحاثنا العلمية ومراكز البحوث بهذه القضية ، ناهيك عن مراكز البحوث المتخصصة فى قضايا البيئة ، والندوات والمؤتمرات التى تعقد خصيصا لهذا الغرض .

٣ - تحدى الانفجار السكانى :

يعد تحدى الانفجار السكانى من أخطر التحديات التى تواجه العالم ، حيث إنه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٥,٥ بلايين نسمة إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، وأن ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون فى الدول النامية التى يمثل العالم العربى جزءا كبيرا منها .

كما يعد الانفجار السكانى أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر ، وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين ، ويمكن أن نتصور حجم هذه المشكلة ، إذا عرفنا أن عدد سكان مصر كان يتضاعف كل نصف قرن تقريبا منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أصبح يتضاعف كل ٢٨ عاما تقريبا بعد ذلك . وتزداد حدة المشكلة إذا أدركنا أن الموارد وخاصة الزراعة والغذاء لاتتضاعف بنفس المعدل . ومن هنا ، توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد ، هذا فضلا عن أن سكان مصر عبر العصور يتركزون فى نسبة محدودة من مساحة الأرض المصرية لا تتعدى ٤٪ من جملة هذه المساحة .

وذلك ، بالإضافة إلى تدنى الخصائص السكانية بشكل عام ، وهى عوامل تؤدى إلى تفاقم مخاطر المشكلة السكانية فى مصر .

وبالرغم من التحسن النسبى الذى حدث فى السنين الأخيرة ، فقد وصل معدل الزيادة إلى ٢,٢ وهو معدل لازال عاليا بكل المقاييس العالمية ، وإذا لم نقلل هذا المعدل ، فإن عوائد التنمية المجددة تكون فى خطر .

ومن هنا ، كانت الأهمية القصوى ، للمشروع الجديد بحفر قناة توشكى ومشروعات تعمير سيناء ، وإنشاء واد جديد ، فى قلب الصحراء القاحلة ، ليخرج الإنسان المصرى - لأول مرة فى التاريخ - من حصار الوادى القديم العتيد ، الذى ضاقت روافده بسكانه ، المحتشدين عليه والمكتظين حوله ،

إلى مجتمعات جديدة تتوافر فيها مقومات الحياة والتحضر ، ويساهم فى تفتيت وخفض الكثافة السكانية العالية فى الوادى القديم ، ويستوعب الزيادة السكانية المتوقعة ، والآتية لاريب فيها ، مهما انخفضت معدلاتها ، إلى أدنى حد تشير إليه التوقعات والتنبؤات السكانية فى أحسن الفروض تفاؤلا .

وإذا كانت هذه المشروعات العمرانية الجديدة فى جنوب الوادى وسيناء تعتبر تنمية أفقية بالغة الأهمية فالأهم أن يواكب هذه التنمية الأفقية تنمية رأسية واعتبارية تنقل الإنسان المصرى إلى مكان جديد وفى نفس الوقت إلى حضارة جديدة تستوعب آفاق وإمكانات الموجة الثالثة .

وكذلك ، فإن من التحديات التى يجب أن يقابلها النمو الاقتصادى ، أن يكون معدل هذا النمو أعلى من معدل الزيادة السكانية . ولعلنا قد استمعنا إلى الرئيس مبارك ، حينما طالب بأن يزيد النمو الاقتصادى حتى يصل إلى ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية ، حتى نستطيع أن نفى بما وعدنا به المواطنين من البدء فى مرحلة الانطلاق والرخاء ، وتلك مسألة تحتاج إلى جهد كبير ، وإلى تغيير جذرى ، وإلى إرادة قوية من كل المواطنين . تلك مسألة لاتتحمل مسئوليتها الحكومة وحدها ، ولاقطاع الإنتاج فحسب ، وإنما هى مسئولية يتحملها كل المواطنين وتتعلق بإرادة قومية يجب أن تُصمم على بلوغ هذا الهدف . وبالرغم من الإصلاح الاقتصادى الذى حدث فى مصر ، فإن المواطن العادى لازال ينتظر حلول فترة الانطلاق والرخاء ، ومازالت المسافة أو الفجوة واسعة بين معدل الزيادة السكانية ، ومعدلات النمو الاقتصادى ، ولاتفى بحاجة هذا الوطن وطموحاته النبيلة .

هذه الزيادة السكانية – وهى تمثل تحديًا خطيرًا – لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى ؛ فهى تعرقل تقدمه ، وتجعل اليوم الدراسى

الكامل عدة فترات قصيرة لاتفى بالاحتياجات التعليمية ، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ ، كما جعلت وباء الدروس الخصوصية ينتعش نتيجة ازدحام الفصل المدرسى ، ونقص الاستيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة .

ومما لاشك فيه ، فإن للتعليم – خاصة تعليم الإناث – الدور الهام ، الذى قد لايعادله أو يقترب منه دور آخر ، فى الارتفاع بالوعى العام ، والتفهم والاقتناع ، بخطورة وأبعاد وانعكاسات المشكلة السكانية . ولعل فيما انتهت إليه الدراسات الاجتماعية والسكانية التى أجريت طوال السنوات الأخيرة ، من حيث الارتباط القوى بين المعدلات الكبيرة فى الزيادة السكانية ، وبين المناطق التى ترتفع فيها نسبة الأمية والتسرب من التعليم ، ما يؤكد ذلك . هذا فضلا عن أن هذه الدراسات ذاتها قد أظهرت أيضا ، نفس الارتباط بين انتشار ظواهر التطرف والإرهاب وبين هذه المناطق التى تتفشى فيها الأمية وظاهرة تسرب الإناث من التعليم ، وهو أمر يدعو – بل ويحتم – الوصول بالخدمة التعليمية إلى هذه المناطق ، بالقدر الذى يتناسب مع ظروفها وإمكاناتها أيا كانت ، **ولعل هذا المنظور القومى الواعى كان وراء فكرة السيدة سوزان مبارك فى إنشاء وتبنى مدارس الفصل الواحد ومدارس خدمة المجتمع ، فى المناطق المحرومة من التعليم ، والتى تعانى من ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث .**

يتضح من هذا الاستعراض السريع أن مصر – وهى تخطو إلى القرن الحادى والعشرين – تواجه الكثير من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية ، وأن مواجهة هذه التحديات يفرض حتمية تطوير التعليم فى مصر كخيار استراتيجى .

الفصل الرابع

الموجة الثالثة أو الألفية الثالثة

الفصل الرابع

الموجة الثالثة أو الألفية الثالثة

يشهد العالم الآن ثورة هائلة فى التكنولوجيا والمعلومات والتقدم العلمى ، بحيث أصبح التنافس بين القوى فى العالم يرتكز أساسا على القوة الاقتصادية والقدرات والإمكانات العلمية والتكنولوجية ، فالعالم ينتقل الآن إلى الموجة الثالثة ؛ حيث ينتقل من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى الذى من أهم صفاته الإنتاج غزير المعرفة . إننا مقبلون على تغييرات جمة فى كل شيء ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، وهذه التغييرات تتمثل بصفة خاصة فيما يلى :

١ - طبيعة مجتمع الموجة الثالثة :

نحن ننتقل من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى **Post Industrial** والذى أطلق عليه بعض المفكرين « مجتمع الموجة الثالثة » أو المنحنى الثانى **Second Curve** . ولأن هذا الانتقال هو انتقال نوعى ، وانتقال حاد ، وانتقال من مجتمع يتسم بالاقتصاد والإنتاج كثيف العمالة ، وإنتاج الوفرة ، وإنتاج سلع وأدوات ، إلى مجتمع الإنتاج فيه إنتاج كثيف المعرفة ، إنتاج خدمات وأفكار ، إنتاج يعتمد فى تخطيطه على الكمبيوتر ، إنتاج يلعب فيه الـ **Computer** والـ **Super Computer** دورا أساسيا - فنحن نتحدث عما أطلق عليه تخطيط الإنتاج بالكمبيوتر والإنتاج المعتمد على الكمبيوتر **Computer Assisted Design , Computer Assisted Manufacture**

الذى يدخل فيه الإنسان الآلى من الجيلين الخامس والسادس ليحل محل العامل التقليدى . إنه مجتمع مختلف تماما عن المجتمع الذى نعيش فيه ، مجتمع مختلف فى نوعية المنتج والمستهلك والسوق والإنتاج وطبيعة العلاقات التى تسود هذا المجتمع ، مجتمع المستهلكين الذين يريدون سلعة فى أى مكان وفى أى وقت ومن أى نوع ، مجتمع الاستهلاك فيه أساسا استهلاك للخدمات وللأفكار ، مجتمع تدخل فيه شبكة المعلومات (الإنترنت) بديلا عن الكمبيوتر الذى بدأ فى المجتمع الصناعى ، مجتمع يحل فيه العلم والمعرفة محل رأس المال ، والمؤسسة الاعتبارية بديلا عن المؤسسات التقليدية ، وبطاقات الائتمان الإلكترونية بديلا عن النقد ، والإنسان الآلى بديلا عن العامل ، والأسواق الواعدة بديلا عن الأسواق الآفلة .

وبالطبع ، ونحن نتجه إلى القرن الحادى والعشرين ، فإننا نتجاوز فترة حساسة جدا فى تاريخ العالم ، ولا أريد القول بأنها فترة حاسمة ، ولكن أقول : إنها فترة فى غاية الحساسية ، وذلك ؛ لأننا ننتقل من قرن إلى قرن ، وننتقل من نظام سياسى عالمى إلى نظام سياسى جديد ، ومن نظام إنتاجى أو اقتصادى معين إلى نظام مختلف تماما وسط ظروف دولية ومحلية مليئة بالمتغيرات ومليئة بالتحديات .

وفى إيجاز ، أقول : **إنه يمكن التفريق بين مجتمع الموجة الثالثة والمجتمعات السابقة على هذه الموجة فى عملية الانتقال هذه ، بأننا ننتقل من مجتمع يعتمد على وفرة العدد وقوة العضل إلى نظام اقتصادى يعتمد على تقدم العلم وثورة المعلومات** ، فالإنتاج الذى كان فى الثورة الصناعية يعتمد على اقتصاد الوفرة ، يختلف عن الإنتاج فى ظل الثورة الثالثة التى

تعتمد على اقتصاد السرعة .

وهذه الثورة هى مزيج من التقدم التكنولوجى المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة ، وقد أدت إلى وجود نظام جديد أو ثورة جديدة فى مرحلة تالية للثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وإنها تتميز عن المراحل السابقة بالسرعة الفائقة للتغيير .

فالعالم كله فى ظل هذه الثورة أو هذه الموجة يتجه إلى الكوخ الإلكترونى ، والذى يستطيع من يجلس بداخله أن يتصل بكل الأنحاء ، وتأتى إليه جميع المعلومات والعلوم وهو فى مكانه بالكمبيوتر والمكتبة الإلكترونية .

إن إحدى الحقائق المهمة فى الموجة الثالثة والتى يجب أن نستوعبها ، هى أنها كسرت الحواجز والحدود بكل أنواعها ، فكل إنسان فى العالم يستطيع أن يتصل بأى مكان آخر فى الدنيا ، ولم يصبح فى استطاعة أى شخص أو أى فئة أو أى دولة أن تنعزل أو تعزل أحدا داخل حدود آمنة بمعزل عن التغيرات التى تحدث فى مكان بعيد ، فالعالم فعلا أصبح قرية كونية صغيرة ، وأصبح الفصل بين المجتمعات مستحيلا فى ظل نظام الموجة الثالثة ؛ لأن كل تأثير وكل حدث يحدث فى أى مكان فى العالم يؤثر على أية دولة مهما كانت بعيدة ومهما كانت آمنة .

إن العالم يتجه نحو نظام عالمى جديد يتغير فيه نمط الحياة تماما - كما سلفت الإشارة - وأصبح يعرف فيما بعد بحضارة الموجة الثالثة التى تشهد سرعة المتغيرات ، والتى فرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة ،

والحاجة إلى عمالة على مستوى عال من التعليم والتدريب ، والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى ، واتخاذ القرار على خط الإنتاج مباشرة .

وكل هذه المتغيرات التى تحدث حولنا لها انعكاسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النظام التعليمى .

وإذا كنا نهدف إلى تعليم متميز يواكب العصر ، فلابد من إحلال الفهم والتحليل بدلاً من الحفظ والتلقين ، وهو ما يمكِّن أبناء الأمة العربية من الدخول فى القرن الحادى والعشرين ، وهم مسلحون بلغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته . ولذلك ، فإن من الضرورى تسليح أبنائنا بأسلحة العصر ، والخبرات الأساسية التى تمكنهم من التعامل الجيد مع الموارد ، سواء أكانت موارد مادية أم بشرية ، واحترام الوقت واستثماره ، والقدرة على التعامل مع البشر وقيادة الفريق ، والقدرة على التعايش مع مفاهيم العصر الجديد وآلياته .

٢ - الإنتاج فى الموجة الثالثة :

إن الإنتاج فى الموجة الثالثة هو إنتاج مُفصّل لمجموعة معينة من المستهلكين ، فى موجات قصيرة تتغير بعد حين إلى نوعية أخرى فى مواجهة أذواق تتغير باستمرار ، وهذا يعتمد على نظام هائل للمعلومات ، ونظام هائل للتسويق ، ومرونة غير مسبوقة فى نمط الإنتاج ، وفى تغيير مستمر للهياكل ووسائل الإنتاج ، ولا نستطيع أبدا أن نواجهه بقوة عمل جاهلة أو نصف متعلمة ؛ **لأن العلم أصبح - الآن - يشكل الجزء المهم والحاسم فى رأس المال ، كما أن المعلومات أصبحت تقلل من الاعتماد على رأس المال ، ومن الاعتماد على الأيدى العاملة . وهذا ؛ لأن طبيعة التغيير الذى حدث فى العالم جعل دورة الإنتاج تتغير فى فترات قصيرة جدا .**

والإنتاج فيالموجة أو الثورة الثالثة يختلف عن الإنتاج الذى كان يحدث في الثورات السابقة ،فالثورة الصناعية كانت تنتج سلعا بكميات كبيرة جدا ، أما الثورة الثالثة فإنها تتميز بإنتاج الخدمات ؛ كما أنها تنتج موجات قصيرة متلاحقة متغيرة من السلع أو المنتجات بسرعة شديدة لمواجهة تغير أذواق المستهلكين التى تتغير من فترة إلى فترة بسرعة أكبر كلما مضينا فيالثورة الثالثة . ولكى تستطيع وسائل أو هياكل الإنتاج ملاحقة هذا التغير فى أذواق المستهلكين ، فلابد أن تكون مسلحة بنظام معلوماتى فائق السرعة ، يتعرف أولا بأول على التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين ومتطلباتهم فى كل مكان من العالم ، ويصل مباشرة إلى خطوط الإنتاج لكى يحدث التعديل السريع فى خطوطها لملاحقة هذا التغير ، لإنتاج سلعة جديدة ، أو لإنتاج خامات جديدة . فهو إنتاج مفصل لمجموعة من المستهلكين ، ويقتضى مرونة فائقة من القائمين على الإنتاج وفى خطوط الإنتاج ذاتها ، وهذه المرونة تعتمد أساسا على معلوماتية أو خطوط اتصال مزودة بمعلومات فائقة الدقة إلى خطوط الإنتاج مباشرة ، وتتطلب – أيضا – أن تكون الكوادر القائمة على الإنتاج تتصف بقدرات عالية ، فى استعمال الرياضيات ، والتعامل مع الكمبيوتر ، وقدرة على اتخاذ القرار الحاسم فى خط الإنتاج ، وقدرة فائقة فى الحكم على جودة الإنتاج فى خط الإنتاج ذاته ، دون انتظار لتعليمات أو رقابة لاحقة أو سابقة من المركز الرئيسى . وهذه التغيرات أيضا فى إنتاج الموجة الثالثة تجعل مهنًا وتخصصات كثيرة تندثر ، ومهنًا وتخصصات جديدة تنشأ يوميا نتيجة التغير فى أنماط الاستهلاك ، وفى أذواق المستهلكين ،

وفى خطوط الإنتاج ، وفى نوعية الخدمات ، ولذلك ، فإننا نجد أن السلع التى تشكل ما يسمى **Hard Ware** ينتج بجانبها مئات من الخدمات ، وهى ما تسمى **Soft Ware** التى تخدم هذه الصناعات .

ومن هنا ، يأتى التمييز بين إنتاج الثورة الثالثة والثورة الصناعية التى كانت تتميز بإنتاج الوفرة **Mass Production** وكانت كثيفة العمالة **Labour Intensive** ، ولكن الثورة الجديدة – الثورة الثالثة – الإنتاج فيها متميز بأنه إنتاج السرعة ، وأنه تركيز للمعرفة **Knowledge Intensive** ، **وبعد أن كانت مقومات الاقتصاد فى الثورة الصناعية هى الأرض – العمالة – رأس المال – الآلات أصبحت فى الثورة الثالثة هى الفكر – والعلم – والابتكار .**

إن المتتبع للتطور الذى يحدث فى العالم – يجد أن هناك تسارعا فى الخطى بشكل مطرد ، وتسارعا فى الاختراعات والاكتشافات الجديدة ، وهناك تسارع فى الفترة ما بين الاكتشاف العلمى الجديد وتطبيقه ، وعلى سبيل المثال ، فإن التصوير الفوتوغرافى تم تطبيقه صناعيا بعد اكتشافه علميا بـ ١١٢ عاما ، والتليفون استغرق لإنتاجه ٥٦ عاما أما الراديو فقد استغرق ٣٥ عاما ، والرادار استغرق ١٥ عاما ، والترانزستور استغرق ٥ سنوات ، أما الدوائر المتكاملة **(Integrated Circuits)** فقد استغرقت ٣ سنوات فقط .

إن هذه الظاهرة من السرعة المتزايدة يوما بعد يوم ، يجب أن تلفت نظرنا بشدة ؛ لأنها مسألة توحى – بل توجب – علينا ضرورة الإسراع فى الخطى ، وأن تكون فترة الانتظار قليلة .

وعن الإنتاج فى الثورة الثالثة ، فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع ، وعلى سبيل المثال ، ففى مادة « الثوماتين **Thaumatin** » وهى

موجودة فى فاكهة أحد النباتات الإفريقية التى تعادل حلاوتها حلاوة السكر مائة ألف مرة ، استطاع العلماء – عن طريق تكنولوجيا جديدة هى فصل أو تقطيع الجينات **Gene Splicing Techniques** – أن يفصلوا الجين الخاص بهذه المادة ، وأن ينتجوه معمليا بكميات تجارية فى معامل بكتيرية ، ونستطيع أن نتصور حجم تأثير هذه الزراعة العلمية المعملية على إنتاج قصب السكر والبنجر فى مختلف أنحاء العالم ، وأثر ذلك على العمالة الموجودة حاليا فى المزارع ، وأثر ذلك على الأرض التى كانت تستغل فى هذا الشأن.

أيضا ، فى مادة الفانيليا **Vanilia** التى تبلغ قيمة إنتاجها السنوى عالميا ثلاثة بلايين دولار ، ويزيد إنتاجها كل سنة بنسبة تصل إلى ٣٠٪ ، وتكسب معظم الأغذية الطعم والرائحة ، استطاع العلماء أن يفصلوا الجين الخاص بالفانيليا ، واستطاعوا أن ينتجوه بكميات تجارية ، فى حمامات بكتيرية ، عن طريق جزء من الهندسة الوراثية ، بطريقة فصل الجينات **Gene-Splicing** . وهذا يعنى ، أننا نتجه نحو عالم فيه زراعة بلا زراع وبلا مزارع ، وصناعة تدخل فيها المعرفة والعلوم ، بديلا عن النفط ، والأيدى العاملة ، والأرض ، والمواد الخام .

كل هذا لابد أن نبدأ فيه ، وإلا فإن العالم سيتركنا ويمضى ، فهل يبدأ القرن الحادى والعشرون ونحن مازلنا فى أماكننا ؟ ، بالطبع لا ؛ لأن الوحدات الاقتصادية الموجودة سواء أكانت شركات أم مصانع لن تحدث نموا اقتصاديا بين يوم وليلة .

وفى النهاية ، أقول : إن النمو الاقتصادى أو الإنتاجية على مستوى الوطن هو محصلة إنتاجية الإنسان القادر على البذل والعطاء للوصول إلى هذا المستوى .

والإنتاجية تعنى خبرات وقدرات ، **والتعليم بصفة عامة - والتعليم الجامعى بصفة خاصة - هو المسئول عن ذلك ، ولابد من وجود مفكرين أو علماء على مستوى علمى كبير جدا ، يبحثون هذه المشكلات ويقومون بحلها** . أما كيف يمكن أن يكونوا على المستوى العالمى ؟ فلابد من إدخال العلم الحديث والأفكار العلمية والابتكارات إلى مجال الإنتاج .

٣ - التكتلات والتحالفات الاقتصادية كإحدى سمات الموجة الثالثة :

ونحن نستكشف أبعاد هذا المستقبل نتساءل عن التكتلات ، أو مراكز القوى الجديدة التى تنشأ فى العالم - مجتمع الموجة الثالثة - ، فهناك الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الموجود فى نطاقها مع كندا والمكسيك والدول المجاورة ، ثم أوروبا الموحدة ، ثم اليابان ، هذا العملاق الاقتصادى الذى قاد النمو الاقتصادى فى الثمانينات وأوائل التسعينات ، ثم هناك قوى صاعدة أخرى ، هى الصين ثم الهند ثم أندونيسيا . إن صراع القمة سوف يجرى بين هذه التكتلات ، ولكل من هذه التكتلات أوجه قوة وأوجه ضعف . **ونحن حين نتكلم عن هذه التكتلات أو القوى الصاعدة لا نتكلم عنها كتحليل سياسى ، وإنما نتكلم عنها لما لها من علاقة بالتعليم** ، فنحن سنخرج أشخاصا يتعاملون فى مجتمع دولى ، وهذا المجتمع كسرت فيه حواجز الزمان والمكان ، وأصبح متصلا بشبكة من المعلومات والاتصالات والتجارة الدولية ، يتحرك فيه الفكر بصرف النظر عن حواجز المكان ، **ونحن لابد أن نتعرف على طبيعة هذا المجتمع الذى سنتعامل معه ؛ لأن هذا سيؤثر على نمط التعليم وعلى أهدافه فى بلادنا** .

إن أوروبا الآن وهى حوالى ٣٥٠ مليون نسمة ، سوق كبيرة ، بالإضافة إلى الجانب الشرقى لأوروبا المتمثل فى الاتحاد السوفيتى السابق ، والدول الشرقية بإمكاناتها العلمية ، خصوصا فى العلوم الأساسية والتكنولوجيا المتقدمة فى بعض المجالات ، مثل صناعة الفضاء والطاقة النووية مع إمكانات الصناعة الألمانية الكبيرة ، والقوة الإدارية والمالية فى بريطانيا ، كل هذا يشكل مجتمعا قد يصل إلى ٨٥٠ مليون نسمة ، فيه نسبة كبيرة جدا من المتعلمين ذوى تجارب ناجحة فى قطاعات متعددة ، وتعطيهم بلاد كفرنسا وإيطاليا النكهة الثقافية والفنية التى تعضد هذا التقدم .

وهناك دلائل على أن الولايات المتحدة بمشاكلها قد تعانى قريبا من بعض المتاعب ، فقد كانت - بلا جدال - القوة الأساسية الأولى فى القرن العشرين ، وقد بدأت تنافسها قوى أخرى تمتلك من مقومات التقدم ما قد تفتقده الولايات المتحدة فى بعض الأحيان ، فالصين كقوة صاعدة جديدة بلغ تعدادها ١,٢ مليار نسمة - قد استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا هائلا على امتداد الخمس عشرة سنة الأخيرة بمعدلات تصل إلى١٢٪ سنويا .

ويجمع المفكرون على أن الدخل القومى الإجمالى للصين سيتعدى الدخل القومى للولايات المتحدة فى مدة تتراوح ما بين سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠١٠ ، وعندما أجرى صندوق النقد الدولى تقويما لاقتصاد الصين باستعمال أسلوب جديد اسمه **P.P.P** وهو اختصار كلمات **Purchasing Power Parity** أى القوة الشرائية النسبية ، توصل إلى أن الدخل القومى الإجمالى للصين ١,٧ ترليون دولار ، فى حين كان التقدير السابق هو ٤٠٠ بليون دولار فقط ، وأن الدخل القومى للفرد هو ١٦٠٠ دولار بدلا من ٣٦٠ دولار . هذه القوة

الكبيرة متماسكة اجتماعيا ولديها خبرة تجارية غريزية فى الإنسان الصينى ، وهى تحظى بتماسك وطنى قوى ونسيج اجتماعى متين ، تعضده جاليات صينية موجودة فى مناطق مختلفة من العالم ، انتماؤها وولاؤها الأساسى للصين ، وهذه الجاليات الصينية ثروتها تقدر بـ ٢ - ٣ ترليون دولار ، وتمتلك خبرات إدارية واقتصادية هائلة ، يمكن أن تصب كلها فى شرايين الاقتصاد الصينى فى الصين الكبرى التى تشمل إلى جانب الصين (تايوان - هونج كونج - سنغافورة - ماليزيا - أندونسيا - تايلاند) ، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة كانت تستخدم أكثر من نصف المنضمين للدراسات العليا فى أمريكا من خارج الولايات المتحدة ، والجزء الكبير منهم كان من الصين وكوريا ومناطق الشرق الأقصى . وقد بدأت نسبة الذين لا يعودون إلى الصين تهبط من أكثر من ٥٠٪ فى الثمانينات إلى أقل من٣٠٪ فى التسعينات ، وطبقا لما قرره العلماء الصينيون ، فإن هذا د ليل على أن الصحوة الصينية بدأت ، وأنها ستجذب الطيور المهاجرة مرة أخرى لتبدأ العمل داخل الصين .

انطلاقا من الحاضر والمستقبل - ونحن فى عصر التكتلات - إذا نظرنا إلى واقعنا العربى ، فسنجد لدينا مقومات تكتل عربى ، وسيظل هذا التكتل هو التكتل الطبيعى ، الذى يجب أن نسعى إلى تحقيقه وتدعيمه على خطوات تبدأ بالتنسيق والتكامل والاتفاقات الثنائية وصولا إلى سوق عربية مشتركة وأملا فى وحدة عربية فى يوم من الأيام .

إن العالم وهو يموج بهذه المتغيرات - يحمل للأمة العربية تحديات كثيرة ، لعل من أخطرها قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى التى تفرض على الأمة

العربية أن تسارع بقيام صيغ جديدة من التعاون والتكافل بين دولها والدول الأخرى الصديقة ، خاصة وأن التقدم الاقتصادى يقوم فى حقيقة الأمر على الاستفادة من كل الخبرات والقدرات والإمكانات المتاحة أيا كان مصدرها .

إن دراسة هذه التغيرات والاحتمالات الدولية ليست ترفا فكريا ، ولكنها ضرورة تعليمية فهى تشكل العالم الذى نعد أبناءنا للتعامل معه والعيش فى إطاره ، ولابد أن نسلحهم بالخبرات والمعلومات اللغوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الكيانات والتكتلات التى ستصبح بالنسبة لهم سوقا يتعاملون فى حلبتها ، ومجتمعا يعيشون وسطه ويتنافسون معه .

٤ – المجالات الجديدة الحاكمة للتقدم :

إن التقدم الموجود فى العالم – كما أشرت – ، وهو تقدم اقتصادى فى المقام الأول – أستطيع أن أحدده فى مجالات معينة : المجالات الإلكترونية الدقيقة **Micro Electronics** ، ومجالات التكنولوجيا الحيوية **Bio-Technology**، ومجالات المواد الجديدة **New Materials** ، ومجالات صناعة الفضاء والطيران ، ومجالات الإنسان الآلى ، ومجالات الكمبيوتر والصناعات المرتبطة به ، والوسائط المتعددة ، وصناعة الاتصالات **Telecommunication**، هذه هى المجالات الأساسية التى تحكم التقدم ، والتى تحقق أكبر قيمة مضافة إلى الإنتاج ، والتى سوف تؤثر على الإنتاجية ، سواء فى ذلك إنتاجية الإنسان الفرد أو إنتاجية الدولة ككل . **إننا حينما نخطط لنظامنا التعليمى ، علينا أن نتعامل بمفهوم عالمى ، وليس هناك أصدق من المقولة – التى سبق**

أن أشرت إليها – التى تقول : « إننا يجب أن نفكر عالميا وننفذ محليا » Think globally and act locally ؛ لأنه فى القرن القادم لا يستطيع أحد أن يتقوقع داخل حدوده ، ولا يستطيع أحد أن يفكر فى إطار جغرافى محدود ، هذا الإطار الجغرافى هو ملك فقط للناس الذين يتخيلونه ؛ لأن الحقيقة الواقعة أنه لم تعد هناك حدود . وإذا كنا سنخرج أشخاصا يعملون فى مجتمع عالمى ، فلابد أن نسلحهم بالخبرات والقدرات واللغات العالمية .

ألم يأن الأوان لأن نهتم باللغات الأجنبية أكثر من ذى قبل بجانب لغتنا القومية ؟ ألم يأن الأوان لأن نتوقع – ونحن نقول : إن الصين واليابان قد يصبحان من القوى العظمى الموجودة – أن يكون تعليم اللغة الصينية واليابانية جزءا أساسيا من تعليمنا ؟ **ألم يأن الأوان لأن يكون الكمبيوتر – وهو لغة القرن الحادى والعشرين – مادة أساسية فى مناهجنا التعليمية ؟** ألم يأن الأوان لأن تكون هناك تخصصات بينية تدخل فيها العلوم الموجودة حاليا والتى قسمناها كما سبق وأن أشرت على ما يدعى الاختزال Reductionism ؟ فنحن تصورنا منهجا وقسمناه تقسيما صناعيا ، والحقيقة غير هذا ؛ لأن هناك – اليوم – ارتباطا وثيقا جدا بين الطبيعة والرياضة ، وبين الكيمياء والطبيعة ، وبين الكيمياء والأحياء ، وبين الطب والهندسة ، وبين القانون والتجارة ، هذه هى التخصصات البينية ، والنظام المختزل الذى قسمنا به المواد ضاعت منه هذه التخصصات البينية . ألم يأن الأوان **لأن نهتم أكثر بالرياضيات التى تعد أحد الأسباب الرئيسية للتقدم بالدول المختلفة ؟ ألم يأن الأوان لأن نهتم أكثر بالتربية الدينية السليمة والتربية القومية والتاريخ ؛ لكى نستطيع أن نتغلب كذلك على ظاهرة الـ Technopoly**

أى سيطرة التكنولوجيا على الحضارة والثقافة .

كذلك ، فإنه يجب على أى مجتمع ألا ينغلق على نفسه فى ظل الاتجاه نحو العالمية .

فاليابان – القوة الاقتصادية الصاعدة – لها مميزاتها التى تتمثل فى تماسكها الداخلى ، وفى الجذور الثقافية الموجودة ، وفى الولاء للعمل ، وفى أسلوب الإنتاج الذى يسمى **Kaizen** الذى يعتمد على روح الفريق ، ولليابانيين فلسفة خاصة تقتضى أن يجلس المخطط والمبرمج والمدير والعامل فى فريق عمل واحد ، وشعارهم أنه لا حواجز ولا حدود ولا تسلسل قيادى ، فاستطاعوا أن يقيموا معجزة اقتصادية حقيقية . إن ما يعوق اليابانيين فى المستقبل هو فكرتهم عن التعامل مع الأجانب ، فطبيعة المجتمع اليابانى تجعل هناك صعوبة فى التعامل مع الأجانب . ولما كان شعار العالمية هو لغة القرن الحادى والعشرين ، وأن الخبرات النادرة هى التى ستتحكم فى الإنتاج والاقتصاد والتجارة ، وهذه الخبرات عملة عالمية تنتقل من مكان إلى مكان ، وتحتم على كل أطراف المنافسة العالمية أن يجيدوا التعامل مع أفضل العناصر المتوافرة عالميا ، ويعتقد المفكرون أن هذه نقطة ضعف فى الكيان اليابانى .

إن التحدى الذى نقابله هو تحدى العالمية ، ذلك ؛ لأن القرن الحادى والعشرين ، هو قرن العالمية ، بحيث أصبح هناك ضغط شديد على كل ما هو وطنى ، لدرجة أن هناك الكثير من المفكرين يناقشون فكرة الكيان الوطنى ذاته ، فى ظل القرن الحادى والعشرين . هل يمكن أن يستمر ويصمد الكيان الوطنى نفسه فى مواجهة تكتلات عالمية ، وشركات متعددة الجنسيات ، وحرية تجارة غير مسبوقة ، وتفجر معرفى لا يعرف حدودا

أو مسافات ، حيث اخترق حاجز الزمان والمكان فى نفس الوقت ؟ وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية لصناعة وطنية أو لقيم أو لقرارات وطنية فى مواجهة عالم تسوده فكرة التجارة الحرة ، فى سوق عالمية واحدة وقرية كونية صغيرة ؟

وفى ظل هذه العالمية ، إذا تحدثنا عن مستوى التعليم المطلوب لهذا العالم ، فسنجد أننا كنا نتكلم باستمرار عن التعليم الأساسى ، والتعليم للجميع ، وكنا نتصور أن التعليم الأساسى أو التعليم للجميع يكفى فى مرحلة منه أن نجتاز المرحلة الابتدائية ، ثم توسعنا فيه بضم المرحلة الإعدادية ، **ولكننا اليوم نرى أن هناك إجماعا بين المفكرين على أن نوع التعليم المطلوب للقرن الحادى والعشرين – هو التعليم من المستوى الثالث Tertiary Education أو التعليم الجامعى ، وأن هذا التعليم يمثل مجرد القاعدة الأساسية التى يجب أن يتوفر لها إعداد جيد وتدريب مستمر ، لتأهيل هذه القوى العاملة لأدوار متعاظمة ومتغيرة فى عالم تتسارع فيه التغيرات بشكل غير مسبوق .**

الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

الفصل الخامس

التطوير بين المفاهيم والخيارات

أولا – استراتيجية التطوير

لم يعد هناك شك – كما سبق أن ذكرت – فى أن جوهر الصراع العالمى هو المنافسة فى تطوير التعليم ، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى ، وأنا شخصيا من المؤمنين بأهمية التعليم كضمان لدخول مصر القرن الحادى والعشرين ، واحتلال مكانة تليق باسمها ومكانتها .

وإذا نظرنا إلى العالم اليوم وجدناه يموج بمتغيرات كثيرة ، ويحمل للأمة العربية تحديات كبيرة وخطيرة ، من هذه المتغيرات وتلك التحديات ، قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى وما تفرضه على الأمة العربية من ضرورة أن تسارع بقيام صيغ جديدة من التعاون والتكافل بين دولها والدول الأخرى الصديقة .

إن التقدم الاقتصادى يقوم فى حقيقة الأمر على الاستفادة من خبرات وقدرات بنى البشر ، ومن ثم ، فهو نتاج العملية التعليمية . ومن هذه المتغيرات وتلك التحديات كذلك ، التفجر المعرفى ، وثورة الاتصالات ، والثورة التكنولوجية الثالثة ، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية فى شتى مناحى الحياة ، والاهتمام بالتنمية البشرية فى إطار التنمية الشاملة المتواصلة :

ولعله من المعروف أنه مع الانتقال من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية ، ثم إلى الموجة الثالثة ، حدث اختلاف جذرى فى مفهوم التنمية . ففى حين اتسمت التنمية فى المجتمع الزراعى بالتنمية الأفقية ، وغلبت صور استصلاح الأراضى الجديدة ، والتوسع العمرانى ومفاهيمهما ، على جهود وأشكال التنمية فى هذا الوقت– فإن مفهوم التنمية فى المجتمع الصناعى أخذ أشكال التنمية الرأسية ، وذلك بإدخال القوى المحركة الجديدة ، محل قوة الإنسان والحيوان ، ومضاعفة إنتاج الأرض والإنتاج الصناعى ، بتطوير الأساليب التكنولوجية الجديدة ، والاتجاه إلى التنمية الرأسية التى تضاعف من إنتاجية الوحدة المنتجة ، سواء أكان ذلك فى مجال الصناعة أم الزراعة أم التجارة.

إن الإنسان جزء أساسى فى التنمية ؛ لأنه أداة التنمية وهدفها فى نفس الوقت ، والتنمية لا يمكن أن تقتصر على مجرد التوسع العمرانى أو الزراعى ، كما أنها لا يمكن أن تقتصر على الجانب الاقتصادى ، أو أن تكون تنمية علمية أو تكنولوجية فحسب ، وإنما هى –أيضا –تنمية اجتماعية وثقافية وأخلاقية وقيمية ، وأن تمتد إلى الإنسان ، بتنمية قدراته ، أيا كانت هذه القدرات ؛ لأن الإنسان أعظم وأعز مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وقد وضع فيه قدرات كبيرة ، لم تستغل كما هو منشود منها فى كثير من الأحيان . لذلك ، يجب أن تشمل التنمية البشرية اكتشاف القوى البشرية ورعايتها وتدعيمها وتعظيمها ، وتنمية قدرات الإنسان العقلية والإبداعية إلى أبعد مدى ، وكسر حواجز الزمان والمكان ، لتحقيق ذاته ، فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه ، وتوسيع الخيارات والفرص أمامه ، وتمكينه من الاختيار السليم الذى يحقق رفاهية الإنسان فى إطار جماعة

مترابطة ، وتعزيز قدرته على التغيير ، وتدعيم كل ما يعين الإنسان على الفهم الصحيح ، والاختيار الدقيق ، والاستفادة القصوى من الخيارات المتاحة فى المجتمع ، والتأكيد على دور المجتمع فى الاستفادة من هذه الخيارات ، حيث يستطيع إنسان القرن الحادى والعشرين أن يلعب الدور الحيوى فى عصر المؤسسة الاعتبارية والقرية الكونية .

إن التنمية فى عصر الموجة الثالثة والانتقال من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى تأخذ شكلا غير مسبوق يتمثل فى التنمية الاعتبارية ، حيث تشكل شبكة الاتصالات بأنواعها السمعية والبصرية والمرئية والمجسمة ، بديلا عن الاجتماعات والتجمعات والاتصالات التقليدية ، وحيث تمثل المعرفة والمعلومة ، القيمة المضافة الحقيقية إلى المنتج النهائى ، وحيث تزداد قيمة العلم والتعليم وتتأكد ، كمكوّن أساسى ، يحل محل رأس المال وقوة العمالة التقليدية ، والمواد الخام ، والأرض – فى بعض الأحيان – وغيرها من عناصر الإنتاج التقليدية ، وحيث يلعب الذكاء الصناعى ، والحقيقة الاعتبارية ، والمحاكاة ، دورا جديدا فى رسم السياسات ، وحيث أصبح فى مقدور الحاسبات العظمى ، والإنسان الآلى ، والذكاء الصناعى ، وعلم الفوضى أو التعقيد – دراسة المستقبل ، وتوقع أحداثه ، وتحديد احتمالاته ، **وأصبحت التنمية الحقيقية ، هى تنمية قدرة المعرفة ، وقدرة الابتكار ، وقدرة الاقتحام والاكتشاف ، وأصبحت التنمية الاعتبارية الوريث الشرعى والفعلى للتنمية الأفقية .**

كذلك فإن الحديث عن التنمية ، لايعنى الاقتصار على مؤشر أحادى ، كمتوسط الدخل القومى ، أو الناتج القومى الإجمالى ، وفى تعبير لأحد

ملوك التبت يقول : إننى كنت أقدر تماما معيار (G. N. P) أى الناتج القومى الاجمالى فى التنمية GROSS NATIONAL PRODUCT لكننى أكثر تقديرا لـ GENERAL NATIONAL CONTENT (G. N. C) الذى يقصد به الرضا الاجتماعى العام ، وذلك فى مقابل الناتج القومى الإجمالى .
وبحكم تقاليدنا ، وتراثنا ، وقيمنا ، ومعتقداتنا ، فإن التنمية التى نسعى إلى تحقيقها ، تتمثل فى تنمية متوازنة ، متكاملة ، فى إطار اجتماعى شامل ، لكل مواطن يعيش على أرضنا ، وليس لشريحة بعينها ، وليس - كما أشرت - لجانب واحد أو أكثر من النشاط الإنسانى ، على حساب الجانب الآخر ، فلا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادى ، على أشلاء الأمن الاجتماعى ، أو أن يتحقق تقدم مادى ، على حساب تأخر الإنسانية . إننى أتحدث عن تنمية شاملة متكاملة ، فى إطار نسيج اجتماعى قوى ، يحقق السلام الاجتماعى ، ويحقق فى نفس الوقت الرضا ، والسعادة ، والرخاء ، لكل المواطنين . فنحن مطالبون بتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع ، ومطالبون - أيضا - باقتلاع جذور الإرهاب بعد المواجهة الأمنية الناجحة . وعلى المستوى الإقليمى ، فأمامنا تحديات السلام ، وهى - من وجهة نظرى - أخطر من تحديات الحرب . كما أننا مطالبون بالحفاظ على الريادة الثقافية والحضارية لمصر . وعلى المستوى العالمى فإننا سائرون إلى حلبة السوق العالمية الواحدة التى لا ترحم الضعفاء والجهلاء وغير القادرين ، وتحتاج إلى قدرات تنافسية متميزة ، ثم إننا فى مواجهة ثورة معلوماتية ، وأمامنا ونحن نتجه إلى العالمية - وهى ضرورة تطور - أن نحافظ على كياننا الوطنى وجذورنا ، وتراثنا ، فهى هويتنا ومنبع قيمنا ، ومصدر تماسك نسيجنا الاجتماعى والثقافى .

كل هذه التحديات المحلية والإقليمية والعالمية - التى سبقت الإشارة إليها - تفرض علينا الاهتمام بالتعليم وبجودة التعليم ، وليس أمامنا خيار آخر . إما أن نقبل هذه التحديات ، وإما أن نعيش على الهامش ، وهذا فى تصورى هو مسئولية المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى ، وهو - أيضا - مسئولية المجتمع كله .

هذه المتغيرات وتلك التحديات التى تجرى فى عالم اليوم - تمثل معالم القرن الحادى والعشرين الذى تهل سنواته علينا وتكاد تدق أبوابنا ، ولعل أهم أدواتنا الآن للتعامل مع هذه المتغيرات ولمواجهة تلك التحديات - هو تطوير التعليم ، **وفى هذا الإطار لابد من الاتفاق على معالم سياسة تربوية وتعليمية جديدة ومتطورة ، نضع فى إطارها خطوط استراتيجية التطوير ومساراتها .**

وإذا كان هناك العديد من الجهود التى تبذل فى الوطن العربى لتطويرالتعليم ، وملاحقة المتغيرات العالمية ، وبخاصة فيما يتصل بالتفجر المعرفى وثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية ، **فإن الأمر - رغم هذه الجهود - يتطلب اتفاقا عربيا نحو استراتيجية لتطوير التعليم فى الوطن العربى** . إذ من المعلوم أن الاستراتيجية العربية للتربية التى مازالت قائمة قد وضعت عام ١٩٧٢م ، أى أنه قد مضى على وضعها ما يقرب من ربع قرن ، وهى بمعايير التغير السريع الذى يعيشه عالمنا مساوية لأكثر من قرنين من الزمان فيما سلف من العصور ، وبمعنى آخر ، إن وضع استراتيجية عربية لتطوير التربية صار مطلبا ملحا . ومن اللافت للنظر أنه قد وضعت فى نفس الوقت استراتيجية دولية لتطوير التعليم فى عام ١٩٧٢م ، قامت بها أيضا منظمة اليونسكو ،

ونشرتها فى تقريرها « تعلم لتكون » . ومنذ سنوات مضت ، اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا بضرورة وضع استراتيجية جديدة للتربية تلائم القرن الحادى والعشرين ، وهذا مؤشر واضح الدلالة على الحاجة لاستراتيجية عربية جديدة لتطوير التربية . فإذا ما أضفنا إلى ذلك ، المتغيرات الإقليمية التى تشهدها المنطقة ، والتحديات الجديدة التى تواجه الأمة العربية - لوجدنا أنه من الضرورى وضع استراتيجية جديدة للتربية .

وفى ضوء مفهوم **الاستراتيجية** ، الذى يعنى « **فن وعلم تحديد القوى الأساسية ، القادرة على تحقيق الأهداف الكبرى ، وأساليب تعبئتها وتحريكها لتحقيق هذه الأهداف** » ، أى الانتقال بالنظام التعليمى من وضعه الراهن ، إلى الوضع الذى نأمله ، والذى يحقق الأهداف المرجوة منه ، فإننا نحاول تقديم الخطوط والمسارات المقترحة فى هذا الشأن . **وبداية أود أن أطرح أهم المبادئ والأسس التى تحدد ملامح استراتيجية تطوير التعليم فى مصر .**

١ - التعليم قضية أمن قومى .

لقد ظل التعليم - فى فترات طويلة - يعالج على أنه قضية خدمات ، وإذا أمكن فى مراحل سابقة أن نتعايش مع هذا المفهوم ، فإن الأمر يختلف تماما اليوم ، فالتعليم - اليوم - يشكل أساسا للأمن القومى فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى .

لقد آن الأوان لأن نعالج التعليم على أنه المحور الأساسى لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى الاستقرار الداخلى ، وفى الأمن الخارجى ، وفى التنمية وتحقيق الرخاء . لقد اختلف مفهوم

التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية ، وعظمت أهميته ، فأصبح أداة المنافسة الدولية ، **إذ لم يعد التنافس بين القوى العظمى والكبرى – الآن – صراعا عسكريا ، بقدر ما صار سباقا فى مجال التعليم .**

مفهوم الأمن القومى :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التربوية الجديدة ، هو أن التعليم قضية أمن قومى ، فما حدود مفهوم الأمن القومى وتطوره واستخداماته ؟

لقد ظل الاستخدام السائد لمصطلح « الأمن القومى » فى فترة طويلة من الزمان – يعنى القوة العسكرية ، بصفتها « الدرع » الذى يحمى الدولة من جميع الأخطار التى تهددها . وقد أصاب هذا المصطلح تغيرات كثيرة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وقبل نهاية الحرب الباردة ، حيث أدرك المتخصصون من رجال السياسة وكبار العسكريين ، أن الأمن القومى أوسع من مجرد القوة العسكرية ، خاصة وأن تلك النظرة الضيقة تهبط بالأمن القومى إلى كونه مجرد مشكلة عسكرية ، تتعلق بالمعدات الحربية واستخدامها ، وتحصر نطاقه فى مجرد مو اجهة مشكلات الحرب ، بدلا من مواجهة تحديات السلام ، وتجعله يتعارض مع المبادئ التى تتحكم فى طبيعة العلاقات الدولية .

تعريف الأمن القومى :

هو منظومة القوى والإمكانات والخيارات التى تحمى الوطن من كل الأخطار المنظورة والمحتملة ، والتى يمكن أن تهدد حدود الوطن وقدراته واستقراره ، وحرية إرادته وتقدمه ، وسلامه الاجتماعى ونموه الشامل .

ومن ثم ، فإن من وسائل تحقيق الأمن القومى : القوة العسكرية ، والنظام السياسى المتوازن ، والنظام الاقتصادى العادل ، والعلاقات الاجتماعية القائمة على أسس سليمة . وفى هذا الإطار ، يعتمد الأمن القومى على القدرات السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجيا العسكرية للدولة .

ويؤكد نفس المعنى أحد كبار العسكريين العرب ، حيث يرى أن القدرة العسكرية مرتبطة بالصناعة العسكرية ، والصناعة العسكرية مرتبطة بالتنمية والاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة ، وأنه لا معنى للاستقلال السياسى إذا لم يسانده استقلال اقتصادى يتجاوز طوق التبعية .

ومن قبل ، تناول وزير دفاع أمريكى سابق ، مفهوم الأمن القومى ، على أنه التنمية ، حيث أوضح أنه « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلى ، الأمر الذى لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية » ، والتنمية تعنى التقدم فى المجالات المختلفة : الاقتصادية ، والعلمية ، والسياسية ، والعسكرية ، فكلها يرتبط بعضها بالبعض الآخر ارتباطا مباشرا ، ويتوقف النمو فى إحداها على النمو فى غيرها من المجالات .

وفى ضوء ذلك ، يرى أحد علماء السياسة ، أن الأمن القومى العربى يتضمن ثلاثة متغيرات رئيسية هى :

الأول : الرفاهية الاقتصادية ، وما يرتبط بها من توزيع ، وإشباع للحاجات الأساسية .

الثانى : التوازن ، بما يعنيه من فتح قنوات للمشاركة ، وتحقيق إجماع داخلى ، وسلام إقليمى عالمى .

الثالث : القدرة العسكرية ، سواء تعلقت بالأفراد أم بالمعدات الاستراتيجية،

ويرى أن للأمن القومى مستويات هى : الأمن الفردى ، الذى يهيئ لكل فرد الحق فى الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، وأمن الدولة ، والأمن الإقليمى ، والأمن الجماعى .

وبعد التطورات التى أصابت العالم منذ عام ١٩٨٩م ، حين سقط حائط برلين ، وأصيب حلف وارسو بالشلل ، وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١م إلى (١٥) خمس عشرة جمهورية منفصلة ، والتى أدت جميعها إلى انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة جديدة فى عالم اليوم – حدثت تغيرات فى مفهوم الأمن القومى ، أبرزها خطة « كلينتون/ جور » عن الأمن القومى ، حيث حددت هدف الأمن القومى الجديد المبنى على انتصار الحرية فى الحرب الباردة ، فى « العمل سويا ، من أجل بناء عالم أكثر أمنا ، أكثر رخاء ، أكثر ديمقراطية » . وتحددت استراتيجية الأمن الأمريكى فى إعادة بناء قوة الاقتصاد الأمريكى ، والقدرة على الانتصار فى المنافسة الدولية ، ومواجهة التهديدات الخارجية فى أماكن الصراع الإقليمية ، وتشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة فى إطار قوة القيم الأمريكية ، وتشجيع نشر قيم الديمقراطية .

وكان من أهم التطورات إنشاء مجلس للأمن القومى الاقتصادى ، وأخيرا ، تم تشكيل مجلس إدارة للأمن القومى للتربية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤م ، وأخذ البيت الأبيض يعلن أسماء أعضائه تباعا ، ويحدد مهام هذا المجلس .

ومن الطبيعي أن يشتمل الأمن القومي – في ضوء هذه التطورات – على اكتساب التكنولوجيا والإسهام في تطويرها ، وفي تطوير الصناعات الاستراتيجية المهمة ، وعلى رأسها كما سبق أن أشرت من قبل :

– صناعة الإلكترونيات والاتصالات .

– صناعة البرمجيات وعلوم الحاسب .

– الصناعات الكيماوية والحيوية ، بما فيها صناعة الدواء .

– الصناعات النووية ، بما فيها محطات توليد الطاقة النووية .

– الصناعات الميكانيكية ، بما فيها الأقمار الصناعية والطائرات .

كما يشتمل الأمن القومي على تعزيز الممارسات الديمقراطية ، بما يترتب عليه من تطوير لأداء المؤسسات الديمقراطية ، ووضوح العلاقة والحدود بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، واحترام التعددية .

دور التعليم في الأمن القومي :

في إطار هذا التطور الكبير في مفهوم الأمن القومي ، والذي أصبح يشتمل على التنمية ، وتعزيز الديمقراطية ، ونشر التكنولوجيا ، وتطوير الصناعات ، والاهتمام بمراكز البحث العلمي ، يمكن القول : إن التعليم هو المحور والأساس لأمننا القومي ، بمعناه الشامل ، في الاقتصاد ، وفي السياسة ، وفي دورنا الحضاري الذي بدأناه قبل غيرنا من الأمم ، وعلينا مواصلته ، في استقرارنا الداخلي ، ونمونا ورخائنا . إن التعليم في عصر العلم والمعلوماتية ، اختلف مفهومه ، وارتفعت أهميته ، فلم يعد التنافس بين القوى العظمى – الآن – صراعا حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات

وأسلحة الحرب ، بل أصبح « الحرب بين الكبار منافسة وصراعا حول التعليم » .

إن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة – فإن تقدمها دخل من باب التعليم . **والدول الكبرى التى تتصارع – اليوم – على القمة تطور من نظم تعليمها ، وتحاول أن تدرس النظم الأخرى الموجودة فى البلاد المنافسة ، وعندما يحدث تقدم فى أى دولة ، نجد أن الدول – لكى تحقق مثل هذا النجاح والتفوق – تتجه إلى التعليم الأساسى** ، وعلى سبيل المثال ، فإنه – عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى – اتجهت أمريكا إلى التعليم الأساسى ، وعندما وجدت أن اليابان تقدمت تقدما اقتصاديا هائلا ، اتجهت – أيضا – إلى التعليم الأساسى . وقد لاحظنا أن البرنامج الانتخابى لكلينتون ، كان يعتمد على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم . وكذلك ، إنجلترا وألمانيا وأى دولة متقدمة لا تخرج عن هذا الاهتمام ، فالتعليم هو محور اهتمام كل القوى فى العالم. **وإذا اتفقنا على أن التعليم قضية أمن قومى ، فإننى أتصور أن تكون مقومات الأمن القومى هى : السلام الاجتماعى ، والديمقراطية ، والاقتصاد ، والتنمية ، والدفاع ، وهو ما يمكن تضمينه فى محاور ثلاثة هى :**

(أ) المحور السياسى .

(ب) المحور الاقتصادى .

(جـ) المحور العسكرى .

(أ) المحور السياسى :

بعد أن هبت رياح الديمقراطية ، والحرية ، وحقوق الإنسان – سقط المعسكر الشيوعى ، وسقطت الحواجز والأسوار ، واجتاحت العالم ثورة الاتصالات ، وفرضت ضرورة التوازن بين التأثيرات الخارجية والعالمية ، والاعتبارات الوطنية والقومية ، والمواءمة بين العالمية و الأصالة أو الوطنية .

كما سقط التطبيق الاشتراكى فى كثير من الدول الاشتراكية السابقة ، وتقهقر الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى ، وانفردت أمريكا فى الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة ، معلنة سقوط نظرية توازن القوى ، وضرورة الاعتماد على الذات فى ظل أخطار محيطة من نزعات العدوان والتوسع ، وأخطار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، وأخطار داخلية تتمثل فى زيادة موجات التطرف والإدمان .

ومن ثم ، فإن المحور السياسى يقوم أساسا على الديمقراطية والسلام الاجتماعى اللذين هما نتاج طبيعى لتعليم جيد ، تعليم يضع التربية على نفس القدر من الاهتمام الذى يضعه لاكتساب الطالب كما معينا من الخبرات الأساسية والمعلومات . والطالب الذى شب على إعمال الفهم والتحليل ، وعلى النقاش الحر ، وعلى إبداء الرأى بشجاعة ، وتقبل آراء الآخرين ، يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة ، وهذا الطالب هو المواطن المتحمل للمسئولية ، المشارك لغيره ، المؤمن بعمل الفريق ، القادر على التعايش مع الناس ، وهو الذى يمتلك رؤية اجتماعية ومسئولية اجتماعية ومسئولية سياسية ، ويؤمن بالتعددية السياسية . إن التعليم الجيد هو ذلك التعليم الذى يكسب الإنسان الصغير المهارات والقدرات ، ويساعده على

التفكير والتحليل ، وعلى الاستنباط والربط بين الأشياء ، وعلى الحوار الهادف الذى يقبل الرأى والرأى الآخر ، ويحميه من غسيل المخ ، ويحصنه ضد دعاوى التعصب والتطرف والإرهاب . إن مثل هذا التعليم ، إنما يضع القاعدة الصلبة لديمقراطية حقيقية ، ويعد المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن ، والأساس المتين للسلوك الديمقراطى ، واللبنة القوية لتصحيح ممارسات الديمقراطية فى مجتمع المؤسسات ، والمدرك لحدود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

إن هذه المسئوليات الديمقراطية ، هى من أهم وظائف التعليم . وخاصة التعليم الأساسى الإلزامى ، والتعليم للجميع صغارا وكبارا : والنجاح فى إيمان الطلاب بهذه المسئوليات ، هو سبيل المجتمع لتحقيق السلوك الديمقراطى ، ونشر القيم الديمقراطية وتعزيزها بين الأفراد والجماعات فى أرجاء الوطن ، بما يساهم بإيجابية فى السلام الاجتماعى

(ب) المحور الاقتصادى :

ساد اقتصاد السوق ، وآلياته ، وتراجعت النظريات الاشتراكية ، وازدادت التكتلات الاقتصادية العالمية بما تحمله من قدرة على التميز فى الإنتاج والمنافسة . وتفجرت ثورة العلم والمعلومات ، بحيث أصبح التقدم الذى يحدث حاليا فى العلم والمعلومات – يتعدى قدرة المتخصصين على متابعته فى مجال تخصصاتهم .

إن أمامنا فى مصر تحديات كبرى ، منها التحدى الاقتصادى ؛ لأنه مازالت أمامنا خطوات عظمى فى مسيرة التحول والإصلاح الاقتصادى ، وأن الكثير من أوجه التقدم لابد أن تحدث حتى نرتقى إلى مصاف الدول

المتقدمة ، كما أن معدلات النمو التى نحققها مازالت تحتاج إلى المزيد .

وتعد الإنتاجية المقياس الحقيقى لتقدم الدول وتخلفها ، فالفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدما فى العالم وأكثرها تخلفا ، هو إنتاجية الإنسان الفرد .

وهذه الإنتاجية ، لا تتحدد عشوائيا ، بل هى نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للأطفال ، ثم للشباب ، والتى تصقل قدرات الإنسان وتمده بالمهارات ، وتقدم له عددا معينا من الخبرات والقدرات التى يتحدد بها موقعه من الإنتاج ، وقدرته على المساهمة فيه ، وهذه الرعاية المتكاملة يقع التعليم منها موقع القلب من الجسد .

ومن هنا ، فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته ، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته ، ومقدار ما يتوافر له من الخبرات الأساسية والقدرات . وبهذا ، يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة ، تحدد موقع الدولة على الخريطة العالمية .

إن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فى هذه الدولة ، وفى الوقت الذى نتجه فيه إلى الموجه الثالثة والإنتاج الكثيف المعرفة ، نجد أن قيمة أى منتج اليوم ، تتحدد بقيمة مكون المعرفة فى هذا المنتج . ويمكن هنا إيراد بعض الإحصائيات التى توضح القيمة المضافة إلى بعض السلع ، حيث تعتبر القيمة المضافة هى الجزء المؤثر فى الاقتصاد ، فالقيمة المضافة لمنتجات أبحاث الفضاء ، مثل سفن الفضاء والأقمار الصناعية – تبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين ألف مرة ، والقيمة المضافة إلى الطائرات الحربية تبلغ (٢٥٠٠) ألفين وخمسمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى السوبر كمبيوتر تبلغ (١٧٠٠) ألفا وسبعمائة مرة ، والقيمة المضافة إلى الفيديو كاميرا تبلغ (٢٨٠) مائتين وثمانين مرة ، والقيمة

المضافة إلى التليفزيون تبلغ (١٦) ست عشرة مرة ، فى حين أن القيمة المضافة إلى سيارات الركوب العادية تبلغ (١٠) عشر مرات فقط .

وإذا كانت قيمة المعرفة هى المكون الأساسى ، فإن هذا يعنى أن تصبح قدرة أى دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك هذا المكون الأساسى - معيارا مهما للتقدم والأمن القومى معا.

ولكى نستطيع أن نواجه هذا ، فإنه من المحتم والضرورى ، أن تحدث تحولات جذرية فى التعليم ، طالما أن قيمة أى دولة تتمثل فى المكون المعرفى فيها ، وفى قدرتها على اكتشاف تقنيات جديدة ، وفى قدرتها على اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج تكنولوجيا فائقة . نحن - من أجل هذا - نحتاج إلى نوعية جديدة من المتعلمين ، يتعاملون ويتفاعلون مع الموجة الثالثة ، مع لغة القرن الحادى والعشرين وآلياته.

(جـ) المحور العسكرى :

إن العالم يسير فى اتجاه الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل ؛ لأن المفهوم التقليدى للحروب التى كانت تدور فى ميادين القتال بتنظيم الجيوش ، قد تغير فى ظل ثورة المعلومات ، **وأصبحت حروبا تعتمد على الرياضيات والإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة** . فمن يملك العلم يملك فرض إرادته على الغير دون أن يحرك جنديا ، ودون أن يطلق قذيفة ، فتلك هى طبيعة هذا العصر ، وتلك هى لغة العصر . وعليه ، **فإن التفوق العسكرى هو نتاج تعليمى .**

إن الحرب الحديثة هى حرب علمية ؛ لأننا - الآن - قد بدأنا الدخول فى حرب الموجة الثالثة التى شاهدنا فاصلا منها فى حرب الخليج ، حيث

قامت قوات مسلحة تنتمى إلى الموجة الثالثة ، بإجراء جراحة مخ دقيقة للجيش المقابل ، أوقفت فاعليته ، وشلت حركته ، وحسمت المعركة قبل أن تبدأ ، فقد اشترك الجيش الأمريكى فى حرب الخليج بحوالى٤٥٠ أو٥٠٠ ألف جندى ، كان ٩٦٪ من هذه القوات ، المؤهل الأدنى لأفرادها شهادات جامعية أو شهادات عليا .

ونحن نسمع - الآن - **عن حرب الكواكب وعن الطائرة الشبح ، والمظلة الإلكترونية ، والنمل الجاسوس ، والحائط الخفى . مثل هذه المسائل التى أصبحت حقائق ومسلمات تجرى على أرض الواقع - هى نتاج تعليمى فى ظل الموجة الثالثة .**

وإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك - فإن كل مقومات الأمن القومى تصبح مرهونة بالتعليم ، ويصبح المفهوم الشائع القديم بأن التعليم قضية خدمات - أمرا يجب أن يتغير لتحل محله فى عالم اليوم مقولة : التعليم أمن قومى .

٢ - التعليم استثمار :

إذا ما اتفقنا على أن أول معالم السياسة التعليمية والتربوية الجديدة ، هو أن التعليم أمن قومى ، فلابد أن نتفق على أنه استثمار لأغلى موارد نمتلكها ، فالاستثمار فى التعليم هو استثمار للقوى البشرية التى هى أغلى أنواع الاستثمارات .

والاستثمار فى التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية ، وإنما هو قضية أمة ، لذا ، يجب النظر إليه على أنه استثمار ، وأن الإنسان أصبح رأس المال

الأثمن ، ويجب تنميته تنمية حسنة ، لما لهذا من عوائد مهمة على التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أكده العديد من الدراسات التى أجريت لمعرفة مدى مساهمة التعليم فى التنمية .

ولذلك ، فإنه يجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة ؛ لأنه مهما حسنت النوايا ، ومهما كنا مدركين لأهمية التعليم - ولم يكن لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم - فلن نتمكن من تحقيق ما نتمناه للوطن ، وما نعمل فى سبيله ، خاصة مع الحالة التى كانت قد وصلت إليها شئون التعليم إلا إذا كان لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم .

ومن ثم ، فإن المدارس والمعاهد والكليات ، وجميع مؤسسات التعليم والتدريب - هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية ينبغى أن تكون لها الأولوية فى حساب برامجنا الاستثمارية .

والتمويل له مصدران : أولهما - ما توفره الدولة فى الميزانية العامة ، وثانيهما - الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يؤمنوا بأن الاستثمار فى التعليم هو قضية مصيرية بالنسبة لهم ولأمتهم ، وأن قدرتهم التنافسية فى الأسواق العالمية ستعتمد أساسا على جودة التعليم ، وليس قضية إنسانية أو خيرية .

فإذا استقر فى وجدان المواطنين وفى ضمائرهم ، أن التعليم يشكل مستقبل الوطن ، وأن الاستثمار فى التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعى - فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجدية فى نفقات التعليم ، وذلك من منطلقات عديدة ، منها المنطلق الوطنى ، وهو الشعور

بأن الوطن وإرادته ومستقبله أهداف كبرى تستحق التضحية من أجلها ، ومنها المنطلق الاجتماعى ، وهو الشعور بأنه لاتقدم للمشروعات الاقتصادية ، ولا تنمية لرأس المال إلا فى جو من الاستقرار ، **حيث يسود السلام الاجتماعى ، والتعليم هو أقوى دعامات السلام الاجتماعى الأساسية ، لذلك ، فإنه يجب على كل القوى القادرة فى هذا الوطن أن تساند وتساهم فى قضية الاستثمار فى التعليم** ؛ لأنها ليست مسئولية وزارة التربية والتعليم ، أو وزير التربية والتعليم فحسب ، وإنما هى – فى المقام الأول – مسئولية المصريين كلهم ، هى مسئولية كل وطنى مخلص فى هذا البلد ، هى مسئولية كل القوى المستنيرة والعاقلة ، والتى يجب عليها أن تكتل كل الجهود والإمكانات والاستثمارات لها .

٣ – عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

استقر هذا المبدأ النبيل فى ضمير الشعب ، وأصبح أحد المكاسب التى يحرص عليها شعبنا العظيم ويتمسك به ، ولا يمكن لأحد أن يفرط فيه . وعلى هذا ، **فإنه يجب توفير فرص متكافئة تحقق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع فى الالتحاق والقبول بالمؤسسات التعليمية** ، والمساواة فى المعاملة بين أبناء الشعب جميعا داخل هذه المؤسسات دون تفرقة طبقية أو استثناءات لبعض الأفراد على حساب الآخرين ، ثم المساواة فى توزيع المخرجات النهائيــة للتعليم على المجالات الاجتماعية والاقتصادية التى تتفق والإمكانات الحقيقية لكل خريج .

ويرتبط بهذا المبدأ النبيل أمر آخر فى غاية الأهمية ، ألا وهو مجانية التعليم ، ومع التسليم بما جاء فى روح الدستور وجوهره ، فإن الأمر

يقتضى - لتوفير الاستثمار اللازم لإصلاح التعليم - إعادة توزيع مجالات الإنفاق على التعليم ، وتحديد الأولويات فى الإنفاق وفى الاستثمار .

إن مجانية التعليم هدف أساسى فى حياتنا ؛ لأنها كفيلة بتعليم جميع أبناء المصريين . وإذا كان الأغنياء قادرين على أن يحققوا لأبنائهم تعليما جيدا ومتميزا ، فإنهم لا يستطيعون أن يحققوا لهم مستقبلا آمنا فى ظل مجتمع غير متعلم ، فالفقراء غير المتعلمين يتحولون إلى خطر يهدد أبناء الأغنياء المتعلمين ، ولذلك ، أقول : **إن مجانية التعليم ضمان للأغنياء قبل الفقراء** .

ولعل ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التى تمثل السوق السوداء فى التعليم - التى أشير إليها سلفا - من أخطر ما يهدد السلام الاجتماعى ، وذلك من منظور أن من يتصور أن إمكاناته المادية تسمح له بإعطاء دروس خصوصية لأولاده ليحقق لهم التفوق وليؤمن مستقبلهم ، فإنه فى الحقيقة واهم ، لأن الدروس الخصوصية لا تحقق تفوقا فى الدراسة ، وأقصى ما يمكن أن تحققه ، لايعدو أن يكون مجرد النجاح فى اجتياز امتحان ، دون قدرات أو خبرات حقيقية ، وفى نفس الوقت فإنها تحرم الطلاب الذين لم تتح لهم إمكانات وفرصة هذه الدروس الخصوصية من معلمهم الطبيعى ، وبذلك يتحول هؤلاء الطلاب إلى فئة غير راضية عما انتهى إليه الوضع بالنسبة لها ، وحاقدة على غيرها من الطلاب الذين حققت لهم هذه الدروس الخصوصية اجتياز الامتحان الأمر الذى يهدد السلام الاجتماعى ، ويثير البغضاء بين فئات المجتمع ، ولن يأمن الذين استفادوا من الدروس الخصوصية على مستقبلهم ، لأنهم سيعيشون وسط

أغلبية حرمت من معلمهم الطبيعى ، ومن فرص التعليم الجيد ، ومن ثم من فرص العمل الشريف ، وسيكونون باستمرار مصدر خطر على الذين استأثروا بالتعليم وحدهم ، وهو ما يهدد السلام الاجتماعى فى هـذا البلد . **إن التعـليم الذى يبدأ بجريمة لابد أن ينتهى إلى كارثة .**

٤ - تحديد سياسة التعليم الواعية فى إطار ديمقراطى :

إن السياسة - بحكم تعريفها - تعني فن تحقيق الممكن ، وتقتضى الملاءمة والتغيير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات ، والتحـديث ، كما أن سياسـة التعـليم الواعيـة فضـلا عن ذلك. يمكـن أن توصف بأنها : سياسة متواصلة ومتأنية ومتوائمة وسليمة القصد ، ومتبعة للأسلوب العلمى ، وتتخذ القنوات الشرعية ، وتسلك الأساليب الديمقراطية فى كل مرحلة ، وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر ، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات التى يتعـرض لهـا شعبنا العظيم فى كل حين .

إن أزمة التعليم التي نعايشها ، وثورة المعلومات والتكنولوجيا فى العـالم - تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية لنلحق بركب هـذه الثورة ؛ لأنه - كما سبق القول - فإن من يفقد فى هذا السباق العلمى والتكنولوجى مكانته لن يفقد فحسب صدارته ، وإنما سيفقد قبل ذلك إرادته .

ومن الضرورى ، أن يتم هذا التحرك ، وهذا التغير ، بطريقة ديمقراطية ، وبأسلوب علمى ، بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والأفراد أصحاب

المصلحة فى التغيير والتطوير ، وبما لايهمل نتائج العلوم التربوية والنفسية ، وأهم معطيات العلم والمنهج العلمى .

إن الأسلوب الديمقراطى يفرض علينا ، أن نطرح كل الأفكار أمام أوسع الدوائر انتشارا فى الرأى العام ، كما أن الأسلوب العلمى يفرض علينا ، أن تتاح الفرصة لكل المتخصصين والمفكرين وأصحاب الرأى ، لكى يدلوا بآرائهم فى ملامح التغيير وجوهره ، وأهدافه الكبرى . ومن ثم ، فإنه يجب أن نتيح للرأى العام فرصة كافية ، ليشارك فى المناقشة الضرورية حول ملامح التغيير وأهدافه ، وأن نطرح التغيير على القنوات الشرعية الموجودة التى نص عليها الدستور ، والقوانين المعمول بها ، حتى يكون التغيير نتاج دراسة متأنية ، ويصير بالفعل انعكاسا حقيقيا لرغبات هذا الشعب واحتياجاته الفعلية ومبادئه ، وكل القيم التى آمن بها .

وعلى ذلك ، فإن التغيير لا يصبح مسئولية وزير أو وزارة فحسب ، وإنما يصير عملا قوميا تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية والأفراد ، بما يعكس آمال الرأى العام وطموحاته ورغباته ، مما يضع الأساس الديمقراطى للسياسة التعليمية ، هذا ، بالإضافة إلى الأساس العلمى الذى يتمثل فى اجتهاد المتخصصين والمسئولين .

إن السياسة التعليمية سياسة قومية ، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك فى اتخاذها ، أما من يفرض – بحكم منصبه –رأيا أو قرارا فيمكن أن يستمر لفترة من الوقت ولكنه لن يستمر كل الوقت .

ثانيا – مفاهيم العملية التعليمية وعناصرها

أصبحت مفاهيم التعليم التقليدية غير قادرة على استيعاب المتغيرات الراهنة والمستقبلية ، والتى تفرضها طبيعة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التى تواجه الأمة العربية ، وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين . لذا فقد أصبح من الضرورى تغيير مفاهيمنا للتعليم بما يتواءم مع عصر الموجة الثالثة ، وبما يمكنها من مواكبة متغيرات عالمنا المعاصر ، لتحقيق متطلبات التقدم ، وخدمة طموحات التنمية ومشروعاتها الكبرى ؛ لأننا نحتاج إلى ترسيخ قيم الابتكار والمبادأة ، وتجويد الأداء وإتقانه ، واحترام روح العلم .

١ – المفاهيم الجديدة :

ولعل أهم مفاهيم التعليم التى تحتاج إلى تطوير ، تلك التى تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها ، **فمن الضرورى أن ننتقل من عملية التعليم التى سادت فى الماضى إلى مرحلة التعلم ، وأن ننتقل من عملية الحفظ والتلقين التى كانت سمة المجتمع الزراعى والصناعى – فى بعض الأحيان – إلى الخبرات والقدرات** . يجب أن نتخلى عن أسلوب تعليمى يعتمد على كم معرفى معين ، كنا نستطيع أن نستوعبه فى مرحلة ما ؛ لأن العلم كان حجمه محدودا ، وكان كل ما يستطيعه الإنسان المجتهد والمثقف أن يلم بمعظم أجزائه ، أما اليوم ، فإن هذه المهمة أصبحت مستحيلة ؛ لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا ، فكيف يمكن للإنسان أن يتعامل مع هذا الذى أصبح هدفا مستحيلا وغير واقعى ؟ لقد أصبح البديل الوحيد هو القدرات والخبرات ، **قدرات التعامل مع بنى البشر والموارد والأنظمة والتكنولوجيا والمعلومات** .

لابد من تغيير أهداف التعليم ، من تخريج موظفين وعمال يلتزمون بالقواعد واللوائح الخاصة بالعمل فى الدواوين والمصانع ، وغير مسموح لهم بالخروج عن النص - إلى مبدعين ومبتكرين ، ومقتحمين ، ورافضين للأمر الواقع .

ولابد - أيضا - **من تغيير النظام التعليمي القائم على معلمين ، تعلموا وتخرجوا في ظل نظام تعليمى كان المفترض فيه أن المعلم هو القائد ، والمسيطر ، والملقن ، وحافظ النظام فى الفصل ، وقائد المسيرة التعليمية ، إلى نظـام تعليمى آخـر يسمح بالديمقراطية ، ويشـجع التعـددية والاختلاف ، ويدعـو للحوار** ، ويطلق طاقات المتعلمين من التلاميذ والطلاب ، ويأخذ بأيديهم ، ويضعهم على الطريق ليكتسبوا وليتعلموا وليبحثوا ، وليحصلوا بأنفسهم على مكتسبات العلم الحديث . وهذا يعنى ، أن دور المعلم فى هذا النظام التعليمى - أصبح دورا مختلفا تماما عن ذى قبل ، **حيث أصبح دور المعلم هو دور قائد الأوركسترا الذى ترتكز مهمته الأساسية على إطلاق قدرات الفريق الذى يقوده فى المدرسة أو الجامعة** . ولا يخفى على أحد أن إعداد المعلم لهذا الدور يمثل تحديا خطيرا ، خاصة أن لدينا أكثر من ٨٥٠ ألف معلم تربوا فى ظل هذا النظام التعليمى المطلوب تغييره ، حتى نستطيع مواكبة تطورات العصر .

نحن - أيضا - **فى حاجة إلى تغيير المفهوم التقليدى لدور الطالب فى المدرسة والجامعة** ، من مجرد طالب سلبى يتمركز دوره فى حفظ المناهج المقررة ، إلى طالب إيجابى يناقش ويحاور ، ويعرض أفكاره بجرأة وحرية ، ينتقد أفكارا قائمة ، ويعرض أفكارا بديلة ، طالب قادر على التفاعل

مع تكنولوجيا العصر الجديدة ، قادر على استخدام الكمبيوتر بمهارة فائقة ، يجيد اللغات الأجنبية ، يستطيع اتخاذ قراره ذاتيا ، باختصار ، نحن فى حاجة إلى طالب يجيد لغة التفاعل مع القرن الحادى والعشرين .

وتفرض طبيعة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التى تواجهها الأمة العربية – ضرورة تطوير مناهج التعليم والعملية التعليمية ، بحيث تحقق التوازن بين أهداف التربية الروحية والنفسية والاجتماعية والصحية . ومن المؤكد ، أن تطوير استخدام التكنولوجيا فى مجال التعليم سوف يغير شكل العملية التعليمية ، فاستخدام الحاسبات الإلكترونية ، والإكثار من المعامل العلمية المجهزة بأحدث الإمكانيات ، والتوسع فى استخدام الوسائل المعينة (الإيضاحية) فى التعليم من شرائح مصورة وملونة ورسومات بيانية وأفلام تعليمية ... إلخ – سوف يغير شكل العملية التعليمية إلى شكل أكثر حداثة يتفق وسمات التقدم العصرى فى مجال تكنولوجيا التعليم .

ويستدعى تطوير التعليم أن نعيد النظر فى تقسيم التعليم ، فقد كنا نقول فى يوم من الأيام : إن التعليم الإلزامى هو التعليم الابتدائى ، ثم توسعنا فيه – حاليا – وجعلناه حتى التعليم الإعدادى ، والتساؤل الذى يطرح نفسه اليوم ، هو : هل التعليم الأساسى سيظل فى إطار مرحلة ابتدائية ومرحلة إعدادية ؟ **وهل نستطيع – فى ظل المتغيرات العالمية – أن ندخل فى منافسة عالمية ، سلاحنا الأساسى فيها رجال أو فنيون كل حظهم من التعليم حصولهم على الابتدائية أو الإعدادية وهل تظل ثنائية التعليم الثانوى مقسمه إلى عام وفنى ، قائمة تكرس دونية التعليم الفنى ، وتجعله قدرا محتومًا لا فكاك منه لأصحاب المجاميع المتدنية ، بصرف النظر عن**

الاستعداد والموهبة ، ثم نتوقع من هؤلاء الشباب أن يستطيعوا منافسة القوى العاملة الأخرى فى البلدان المتقدمة التى تبلغ نسبة التعليم العالى فيها ٦٤٪ من الشريحة السنية ؟

إن التعليم الأساسى مسألة نسبية ترتبط بالزمان والمكان وذلك نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتكنولوجيا الحديثة ، والتى جعلت من موضوع التعليم الأساسى مسألة مختلفة عما كنا نسير عليه فى الماضى .

وهذا يجعلنا نتساءل : هل التقسيمات التى تقسم التعليم فى مصر إلى تعليم فنى ، وتعليم قبل الجامعى ، وتعليم جامعى - ستظل فى القرن الحادى والعشرين ، أم أن تغييرا حتميا يجب أن يحدث ، حتى يتواءم تقسيم التعليم مع تطورات القرن القادم ؟

إن التقسيم المسبق الحكمى للتعليم والذى كان يصنف الطلاب إلى موهوبين ومتوسطين ومتعثرين على أن يكون قدرهم أن يُقيّموا باستمرار حسب مصير محتوم ، قُدِّر عليهم ، وأن تُخَطط أساليب التقييم ، والامتحان لترتيبهم حسب هذا الحكم المسبق ، أمر لم يعد ممكنًا أو مقبولا ، فى إطار مجتمع قوة العقل ، والإنتاج الكثيف المعرفة ، وحيث تشكل القدرة على تطبيق أساليب مبتكرة وبمهارة فائقة للتكنولوجيات السائدة الميزة التنافسية لأى دولة فى السوق العالمية . وهذا يقتضى بالضرورة أن تكون الأغلبية المشاركة فى العملية الإنتاجية على مستوى تعليم متميز نوعًا ، ودرجة .

كذلك فإن الفكر التربوى الحديث أصبح يهدف إلى تحقيق التعليم للإتقان Mastery Learning، وأصبح هذا ممكنا الآن فى ظل تعليم جيد يتيح وقتًا

كافيًا ، ليصل بخمسة وتسعين فى المائة من الطلبة إلى مرحلة الإتقان .

لقد أصبح هدف التعليم فى الثورة الثالثة هو التميز والتفوق للجميع Excellency for All ، وهو هدف يتعارض مع الفكر التقليدى الذى رسخ مفهوم التخلف للبعض والتدنى للأغلبية ويحتكر للأقلية التميز والتفوق .

إن التعليم للإتقان والتفوق والتميز للجميع هو الهدف المستقبلى للعملية التعليمية . والذى يجب أن تتضافر كل الجهود المخلصة للوصول إليه ، والاتجاه نحو تحقيقه .

٢ – تطوير المناهج :

إن التقسيم الحكمى أو التنازلى للمعرفة ، إلى علوم منعزلة لم يعد منطقيا فى عصر ثورة المعلومات ، واجتياحها لحدود الزمان والمكان ، ولعله قد آن الآوان أن تزال الأسوار القاطعة بين المعرفة الإنسانية ، فقانون ترابط عناصر الحياة يفرض علاقات وثيقة بين كل مناهج العلوم ، وكما أشرنا من قبل فالتفاعل بين التاريخ والاقتصاد والجغرافيا والفلسفة ، والعلوم السياسية ، وبين الطب والهندسة ، وبين الفيزياء والرياضات والكيمياء ، وبين العلوم الإنسانية والأساسية ، جدير بفتح مجالات هائلة للأفكار الجديدة ، وتوليد طاقات مستحدثة ، واكتشافات مبتكرة ، قادرة على توسيع مدارك الإنسان ، واتساع أفقه ، وهى بالقطع خطوة هامة على طريق تكامل المعرفة .

إن الكم المعرفي الذى يدرس حاليا لأبنائنا يجب أن يعاد النظر فيه . لقد أصبحت الأسرة تشعر بقسوة ووطأة التعليم على أطفالها – لقد آن

الأوان لأن نعيد إلى الطفل العربى البسمة ، وأن نعيد إلى أولادنا وبناتنا طفولتهـــم المفقودة ، فلقد أسهمنا جميعا بشكل أو بآخر فى قتل البسمة على وجوه أطفالنا ، وأشقينا الأسرة المصرية التى راحت تلهث وراء تعليم أولادها ، ودخلت فى مصاعب جمة تسببت – أحيانا كثيرة – فى شقائها .

ولقد آن الآوان أن يدعم الاتجاه القائم الآن لتمكين أبنائنا من استيعاب حقائق الحياة التى نعدهم لمواجهتها ، **وأن يتعرفوا بعمق على البيئة وأهميتها ، الانفجار السكانى ومخاطره ، الصحـة ومتطلباتها ، حقوق الطفل وحقـوق الإنسان ، السياحـة والمرور ، المعلومات القانونية الأساسية ، التطرف والإدمان ، التسامح والسلام ، احترام الآخرين ونبذ الفرقة .**

وآن الأوان لأن يكون التعليم مدعاة للفرح والسعادة والفخر ، للطفل والأسرة على حد سواء .

وآن الأوان لأن يتحول التعليم ، من كم معين من المعلومات نحشـو بها عقول أطفالنا ؛ إلى مفهوم مغاير تماما ، وهو إكساب هؤلاء الأطفال المهارات والقدرات التى تمكنهم من أداء واجبهم نحو وطنهم ، ونحو أسرهم ، ونحو أنفسهم . وأن تتواءم المقررات الدراسية مع المرحلة العمرية للطفل ، بحيث لا تثقل كاهله ، ولا تسرق بسمته بحمل ينوء به ، ويتسبب فى شقاء أسرته .

وآن الأوان لكى نعطى الطفل المصرى حقه فى الاستمتاع بطفولته ، وليس مقبولا ونحن نعلم الطفل أن نكون سببا فى تعاسته ، فهذه مسألة يرفضها العالم أجمع ، وفى سبيل إعطائـه هذا الحق ، يجب ألا نكلفه بواجبات مدرسية فى المواسم والأعياد ونهايات الأسبوع .

وألا تزيد الواجبات المدرسية على ساعة واحدة فى اليوم كحد أقصى ، لتحصيل بعض المواد بقدر بسيط . أما الواجبات التى أرفضها تماما فهى تلك المتعلقة بالحفظ والاعتماد على الذاكرة ، كأن يأمر المعلم طلابه بكتابة كلمة معينة خمسين أو عشرين مرة ، فهذا أسلوب مرفوض ، عفّى عليه الزمن .

وآن الأوان لتوجيه قدر أكبر من اهتمامنا وجهدنا إلى مستوى التعليم ، والتركيز عليه ، بعد أن وجهنا كل اهتمامنا – فى فترات طويلة – إلى التوسع الكمى فى التعليم ، كما يجب التركيز على تنمية قدرة الطالب على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة ، وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية ، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة .

لكل ما سبق ، **أصبح من الحتمى أن يتحول التعليم من مجرد الحفظ والتلقين ، الذى تعايشنا معه طويلا ، ومن التعليم القائم على التلقى السلبى من الأطفال ، إلى نوع جديد تماما ، وهو التعليم الإيجابى الذى يشارك الطفل من خلاله فى عملية التعليم والتعلم ويصبح طرفا أساسيا فيها .**

وفى حقيقة الأمر ، إن طريقة الحفظ والتلقين أدت إلى إخراج عقول منغلقة يسهل برمجتها ، غير قادرة على أن تقبل الرأى والرأى الآخر ، وغير قادرة على التفكير الحر المبدع ، مما ساعد على انتشار ظواهر الإدمان ، والتطرف ، والتعصب ، بل وغير قادرة على خلق فرص عمل لها أو لغيرها ؛ لأنه تمت برمجتها على طريقة نمطية لا تقبل غير الحقيقة المطلقة ، ولا تعرف الرأى الآخر ولا تقبله .

وإذا أمكن تحويل التعليم من مجرد الحفظ والتلقين ، وإعطاء قدر محدد من المعلومات ، استطعنا بالتالى تحقيق نتائج هائلة فى مجالات متعددة .

ويمكن أن تصبح كل مرحلة تعليمية مرحلة منتهية ؛ لأنه بدلا من أن يتم تخريج أطفال من كل مرحلة يحفظون كما معينا من المعلومات ، لا يستطيعون إطلاقا أن يستفيدوا منها فى حياتهم العملية - لابد أن نعمل على تخريج أطفال مسلحين بالخبرات والقدرات اللازمة ، الأمر الذى يمكن كل فرد منهم من أن يذهب مباشرة إلى سوق العمل ، وأن يخلق لنفسه فرصة عمل ، أو يتعايش مع واقع جديد ، وأن يسهم فى زيادة الإنتاج ، وأن يساهم فى نهضة الوطن الصناعية والزراعية والتجارية ، لو فعلنا ذلك ، لاستطعنا أن نكّون جيلا جيدا ذا إنتاجية متميزة.

لابد أن ينجح التعليم فى **ترسيخ وتدعيم الخبرات الأساسية** فى إنسان المستقبل ، **خبرة إتقان القراءة والكتابة** ، إتقان التعبير المبنى على التفكير ، مهارة حسن اختيار اللفظ والعبارة ، القدرة على الشرح ، القدرة على الإيجاز ، القدرة على الاستماع للآخرين ، وتقويم ما يقولون ، والرغبة فى الاستفادة من الرأى الآخر ، **خبرة استعمال الرياضيات** عدا وحسابا وربطا وتحديدا للعلاقة بين الظواهر والأشياء .

ولابد للتعليم من أن يسلح إنسان المستقبل **بالقدرات اللازمة** لعصر جديد ، **القدرة على حسن استخدام الموارد** ، سواء كانت مالا أو أرضا أو وقتا أو مواد أو تكنولوجيا ، واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام دون هدر أو تبذير ، وتحقيق أكبر عائد ممكن من هذه الموارد ، **القدرة على التعامل مع المعلومات** ، كيفية الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة ، كيفية تنظيم هذه المعلومات ثم كيفية توظيفها ، والقدرة على الربط بين المعلومات ، وإدراك العلاقات التبادلية بينها واستنباط معلومات جديدة منها

وتحليل المعلومات ، **القدرة على التعامل مع الأنظمة** سواء كانت مالية أو إدارية أو قانونية أو سياسية ، وسواء كانت محلية أو عالمية ، والقدرة على التعامل الذكى من خلال هذه الأنظمة.

القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فهمها واستخدامها بمهارة والحفاظ عليها وصيانتها ، اكتشافها وتطوير أدائها ، **القدرة على التعامل مع البشر** ، القدرة على العمل فى إطار فريق ، التعاون مع الآخرين ، فن القيادة ، القدرة على اكتشاف المواهب والقدرات لدى الآخرين .

القدرة على تحفيز الآخرين على العمل ، وإثارة الحماس بينهم ، القدرة على التفاوض ، القدرة على التحليل والإقناع والاستعداد للاقتناع ، القدرة والرغبة فى تعليم الآخرين والتعلم منهم .

إن هذه القدرات الأساسية لا غنى عنها لإنسان المستقبل ، ولابد لأى تطوير للتعليم أن يضع فى اعتباره تنمية هذه المهارات والقدرات لدى الجيل الجديد .

إذن ، فنحن أمام تحديات كبيرة ، فكيف يمكن الوصول إلى التوازن بين حق الأطفال فى الاستمتاع بطفولتهم ، وواجبنا فى تعليمهم ؟ وكيف يمكن أن نحقق التوافق بين الخبرات الأساسية ، والكم المعرفى اللازم لبداية حياة الطفل ، والأنشطة التربوية اللازمة لترسيخ هذه المعلومات وتحويلها إلى قدرات مثل قدرات التعامل مع الموارد ، والمعلومات ، والأنظمة ، والتكنولوجيا الحديثة ، والبشر ؟ كيف يمكن أن نجمع بين المهارات الأساسية ، ومتطلبات عصر جديد لا يمكن أن نتخلف فيه عن ثورة العلم والمعلومات ؟

كذلك ، يجب أن تخضع المقررات الدراسية فى جميع المراحل الدراسية ، للمراجعة المستمرة ، لإزالة ما علق بها من حشو ، وحذف كل ما جاء بها من تكرار ، حتى تتم تنقية المناهج من ذلك كله ، وهى عملية مستمرة يقوم بها خبراء متخصصون ، ويتم فيها تلقى آراء الطلاب ، وأولياء الأمور ، والمعلمين .

ولقد تلاحظ لنا ، أن ما يتلقاه الطفل المصرى ، يصل أحيانا إلى ضعف ما يتلقاه الطفل الأمريكى أو الفرنسى أو الإنجليزى أو الطفل فى البلاد المتقدمة بصفة عامة ، ولذلك ، فإن عملية المراجعة هذه تعد ضرورية ؛ لكى نخفف المناهج ونركز على الفهم والتحليل ، وبذلك ، نرفع العبء الكبير الذى كان يجثم على صدور أبنائنا .

وهو الأمر الذى يساهم فى جعل الطفل يمارس هوايات مختلفة ، تصقل شخصيته ، وتحقق توازنه النفسى والعقلى والتربوى فى آن واحد .

إن لكل زمن أفكاره وفلسفته ، ولا يمكن أن نعيش زمنا جديدا بأفكار قديمة ، ولا يمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها هذا المجتمع . وإذا كان الحديث السابق قد أوضح سرعة التغير فى العديد من الأمور ، فإن ثمة العديد من المفاهيم التى يجب أن تتغير ، حتى تواكب هذه التغيرات ، خاصة وأن هذه المفاهيم تحدد لنا عالمنا الذى سنعيش فيه .

وبالنظر إلى أهداف التعليم ، فإننا نجد أنها لم تتغير كثيرا منذ أيام على مبارك ، فهل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى إعداد المواطن الصالح ؟ هل يمكن أن نغير مفهومنا للتعليم على أنه يهدف إلى

تكوين جيل من العلماء والمبدعين ؟ هل يمكن أن نغير من مفهومنا ، أن التعليم يجب أن ينمى القدرة الإنتاجية للشعب المصرى ؟ هل يمكن أن ننكر دور التعليم فى تعميق الولاء والانتماء للوطن ؟ تلك أهداف لايمكن الاختلاف عليها ، أما ما يمكن أن يكون مجالا للبحث فى تغييره ، فهو السياسة التى هى « مجموعة الإجراءات والبرامج المحددة التى يتم اتخاذها فى مرحلة معينة » ، أو التغير فى التكتيك الذى هو « مجموعة الخطوات والإجراءات التى يمكن أن ننفذ بها مراحل الاستراتيجية المختلفة » .

نحن – الآن – فى أمس الحاجة إلى ثورة فى نظامنا التعليمى ، ثورة نستطيع أن نحقق بها ومعها الآمال العريضة التى نرجوها . **لابد من فكر تعليمى مستقبلى ، لا يتطلع إلى حل مشاكل الماضى ، بل إلى تصور المستقبل** . ولكن ما الذى نبتغيه من تعليم المستقبل ؟ ما صورته ؟ وما أشكاله ؟ فيما يلى أحاول أن أطرح بعض تصوراتى فى هذا الشأن .

لابد أن يكون للتعليم بعد زمانى ، وبعد مكانى ، وبعد إنسانى ، وهذا يقتضى أن يتضمن التعليم بعدًا زمنيا وهو البعد المستقبلى ، خاصة وأن مؤسساتنا التعليمية مازالت معنية بالماضى ، أو على أحسن التقديرات بالحاضر القريب ، أما البعد المستقبلى كما بينا من قبل فغائب تماما عن مناهجنا التعليمية ، وفى كل مؤسساتنا التعليمية .

وهذا كله ، رغم أننا نعد فى كل مؤسسة تعليمية التلاميذ الذين سيعيشون ويتعاملون مع الواقع المتغير الذى سيواجهونه بعد (١٥) خمسة عشر أو (٢٠) عشرين عاما ، وإلى وقت قريب لم تكن لدينا قدرة على التحليل العلمى للخيارات المطروحة فى هذا الزمان . نحن نخرج أفرادا للمجتمع بأفكارنا

نحن ، وبعيوننا نحن ، وبتجربتنا نحن ، وبظروفنا المحلية الحاضرة التى لن يعيشوا فيها ولن يقابلوها ، وبالتالى يجب إعدادهم لزمانهم هم ، وليس لزماننا نحن .

أما عن البعد المكانى ، فهو غير موجود - أيضا - فى تعليمنا ، ففى كثير من الأحيان لايزال ارتباط المؤسسة التعليمية بالمجتمع الذى تعيش فيه وتُربِّى له - غير واضح ، فهدف التعلم ليس هو العلم النظرى فقط ، بل هو حل المشاكل الموجودة والمحيطة بالإنسان نفسه .

وفيما يتعلق بالبعد الإنسانى ، فالتلقين والحفظ والتعليم التقليدى لا يؤدى إلا إلى ذاكرة سطحية ، سرعان ما تنزوى وتنحسر مع الزمن ، ويضعف تأثيرها ، أما الذاكرة الديناميكية أو العميقة ، فلا تأتى إلا من التعليم الذى يخاطب حاجات أصيلة وحقيقية فى الإنسان ، هذا التعليم هو الذى يشكل معنى يسعد الإنسان به ، أو يتحمس له ، أو يندهش له ، وهو الذى ينتج ثقافة ديناميكية ، أو ذاكرة مستديمة ، ويولد الخبرة العميقة أو الخبرة الديناميكية التى تعد الدافع الأساسى للاكتشاف والاختراع .

نحن أيضا فى حاجة إلى قيمة هذا البعد الإنسانى ، فنحن حين نتحدث عن مشاكل التعليم ، وأخطار سيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الثقافة والحضارة ، نؤكد أنها ليست أخطارا بسيطة أو محدودة ؛ ولكنها فى الواقع تمثل أخطارا يمكن أن ينتج عنها أضرار فادحة .

نحن فى حاجة إلى أن نعمق فى الإنسان المصرى قيم الولاء والانتماء لقيمه ومعتقداته ، وحضارته وجذوره .

وعلى سبيل القطع ، فنحن فى حاجة ماسة إلى تعميق انتمائنا التاريخى وانتمائنا للقيم والأبعاد الإنسانية فى حياتنا ، وليس من السهل علينا ونحن

نتحدث عن التغيرات التكنولوجية الهائلة — أن نتصور غياب أحاسيس أو تدهور قيم استمتعنا بها ، مثل الإحساس بالجمال ، والإحساس بالحياة ، والإحساس بالسعادة ، والاطمئنان ، والاستقرار النابع من الحياة الأسرية ، والقيم الإنسانية النبيلة ، مثل احترام الآخرين ، والصداقة ، والإخلاص . فليس من السهل — ولو للحظة واحدة — أن نتصور تحول هذه القيم إلى مسميات أخرى ، تفرغها من مضمونها الحقيقى .

إنه فى اليوم الذى تتحول فيه الصداقة إلى مجرد اتصالات ، وتتحول الأسرة إلى ارتباطات خاطفة أو عارضة فى أماكن مختلفة ، ويتحول الإحساس بالجمال إلى المتعة السريعة الزائلة ، أعتقد — فى هذا اليوم — أن سعادة الإنسان على هذا الكوكب ستصبح مهددة تهديدا خطيرا . وهذا وذاك ، ما نأمل أن نتجنبه رغم أننا على يقين بأن القيم الإنسانية والحضارية لشعب مصر العظيم — كفيلة بمواجهة هذه الأخطار ، والتعامل معها فى اتجاه تقدم ننشده ، ونسعى إليه بكل العزم والإصرار .

لابد لنا من إدخال بذور التعليم الفنى منذ البدايات الأولى للتعليم الأساسى ، فالاتجاه الغالب والحديث — الآن — فى التعليم ، هو تحقيق الانسيابية بين كل أنواع التعليم ، وبين التعليم وسوق العمل .

إن الحواجز المصطنعة ، والإجراءات الحاكمة التى تمنع من الانتقال الميسر والتكيف من مرحلة لأخرى ، ومن مرحلة التعليم إلى سوق العمل والعكس — هى حواجز وإجراءات ليست فى صالح هذا الوطن .

إن الانتقال بسهولة ويسر من نوع معين من التعليم إلى نوع آخر — أمر ضرورى ومطلوب ، ويجب ألا يحس الطفل أو الشاب المصرى بأنه

قد نفى إلى نوع معين من التعليم ، وأن هذا هو قدره الذى لايستطيع الفكاك منه ، فهذه نظرة تصيب الإنسان بالإحباط والفشل.

إذن ، فإن من حق كل طفل وشاب مصرى ، أن يمارس بذور التعليم الفنى ، وأن يتجه إلى التعليم الذى يتناسب وإمكاناته ورغبته ، وفى الوقت نفسه ، لانحرم من ذهب إلى التعليم الفنى برغبته واستعداده من مواصلة التعليم ، فليلتحق بالمعاهد العليا والجامعات . كذلك ، من حصل على الثانوية العامة ولم يدخل الجامعة أو المعاهد العليا ، يمكن أن ينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات ، قد تكون أربع أو خمس سنوات ، ثم نوفر له فرصة ثانية ، إما أن يعود إلى التعليم العالى والجامعى ، وإما أن يلتحق بالتعليم المفتوح . **إن كسر هذه القيود ، وتحقيق الانسيابية والمرونة بين أوجه التعليم كافة ، وبين التعليم وسوق العمل - يقضى على الظواهر السلبية التى عانينا منها - كثيرا- فى الماضى .**

فما كان مطلوبا من نظامنا التعليمى فى السابق ، لم يعد كذلك فى الحاضر والمستقبل ، فقد كان نظامنا التعليمى قائما على تخريج متعلمين للعمل كموظفين فى دواوين الحكومة ، أو عمال فى مصانع على آلات معينة ، وفى الحالتين ، كان المطلوب ممن يقومون بهذه الأعمال ، أن يتقيدوا باللوائح والقوانين والاشتراطات والتعليمات المطبقة بالمصلحة الحكومية ، أو على خط إنتاج معين ، أو فى خدمات معينة ، ولم يكن من المسموح لهم الخروج على النص ، كما لم يكن من المرغوب فيه صدور أى مبادرة أو التطوع بإحداث جديد أو تجديد . ولذلك ، عكف نظامنا التعليمى على تخريج مئات الآلاف من هذه النوعية على امتداد السنين .

واليوم فى ظل الإنتاج كثيف المعرفة ، والذى يحتاج إلى نوعية جديدة من الخريجين ، كالمبادر ، والمحترف ، والموهوب ،والمكتشف ، والمخترع ، والعالم ، والمقتحم ، يمكن القول : إن نظام التعليم الحالى شديد البراعة فى قمع أى نوعية من هذه النوعيات فور ظهورها ، حيث نعتبر الطفل الذى تظهر عليه أعراض هذه المواهب أو القدرات ، إنه – فى أحسن الأحوال– خارج على القواعد المتعارف عليها ، ومشاكس ، وكثيرا ما يطرد من الفصل أو يفصل من المدرسة . فى حين أن كل الاكتشافات العلمية العظيمة ، نشأت من أفراد رفضوا الأمر الواقع ،واختلفوا مع ماهو راسخ أو بديهى ، وغنى عن القول أن نظامنا التعليمى يحتاج إلى تغيير جذرى لكى يستطيع أن يجتذب هؤلاء ويعلمهم .

لابد للتعليم أن يخاطب التنوع والتفرد والاختلاف ؛ لأن البشر ليسوا كلهم على مستوى واحد ، فما ينفع هذا لا ينفع ذاك ، ولابد أن نضع فى أذهاننا أن التعليم يجب أن يخاطب العناصر المختلفة لبشر مختلفين ؛ لأن الإنسان كائن حى له صفاته الخاصة التى تختلف من شخص إلى آخر ، كاختلاف بصمة الأصابع ، وبحيث لا يمكن أن تتوافق مكونات وسمات شخصية أى إنسان مع آخر ، فى اهتماماته ، وقدراته ، واحتياجاته ، وطموحاته ، وسلبياته أيضا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف يتسنى فى ظل تعليم نمطى ، الفرد فيه ترس من آلة ، أو جزء من طابور – أن نخاطب الحاجات المختلفة ، والمكونات المتعددة ، والتى يجب أن يراعى فيها عنصر الاختلاف والتفرد بين المتعلمين ؟

لقد كانت البداية المتواضعة للتعامل مع هذا الوضع ، مجرد تقسيم الطلاب إلى طلاب متوسطين ، وذوى ظروف خاصة ، وموهوبين ، وعباقرة . وهـذا هو مجرد بداية للتعامل مع التفرد والاختلاف .

أيضا ، فلاشك فى أن البعد المستقبلى فى التعليم – يتطلب التعامل مع الفروق الإنسانية بين الأفراد ، ويحقق قدرا من المرونة التى تسمح بالاختلاف ، كما يتيح التعلم للمنخرطين فى التعليم على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم ، ويستجيب للرغبات المختلفة ، والمواهب المتعددة ، والمستويات المتفاوتة لفئات المتعلمين .

ولابد أن يخاطب التعليم الفروق الجغرافية ، والبيئية ، والاجتماعية ، الموجودة فى مناطق معينة ؛ لأن هدف التعليم هو حل مشاكل المجتمع ، وهى تختلف من مكان إلى مكان .

وكذلك ، الطرق التقليدية التى كنا نعتمد عليها فى الفصل –ستتغير بعد دخول التكنولوجيا الحديثة ، ووسائل التعليم من بعد ، الأمر الذى ينبغى أن نعد له أنفسنا للاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة فى تعليم أبنائنا ، وخاصة تعليم الكبار ومحوالأمية ، والتعليم المفتوح .

لابد لنا – ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين – أن نطور المدرسة ، ويحضرنى قول أحد الكتاب : لو أحضرنا مجموعة من الجراحين فى القرن التاسع عشر ، وأدخلناهم حجرة عمليات جراحة القلب المفتوح ، لوقفوا مشدوهين ، لايستطيعون تحريك ساكن ؛ لأن الموقف والمناخ والأجهزة والأساليب ، مسألة جديدة تماما عليهم . وعلى الطرف الآخر ، إذا أحضرنا

مجموعة من المعلمين والمدرسين من القرن الماضى ، وأدخلناهم مدرسة فى القرن العشرين ، فلن يكون الموقف بهذه الدهشة ؛ لأن التغير الذى حدث فى مؤسسات التعليم أو فى شكل العملية التعليمية – لم يكن بهذا التطور ، وهذا دليل على أننا فى حاجة إلى التطوير ، تطوير العملية التعليمية .

إذن ، فنحن مطالبون بأن نبنى للوطن مدرسة جديدة للمستقبل ، جديدة فى مبناها ، جديدة فى محتواها ، جديدة فى مناهجها ، جديدة فى أنشطتها ، جديدة فى طرق التدريس بها ، جديدة فى الأساليب التكنولوجية المتاحة لأبنائها .

لابد أن تجد الصحة المدرسية والرعاية الاجتماعية سبيلها لكل مدرسة من مدارسنا ، لكى تكفل لأبنائنا الرعاية الواجبة ، فهى تمثل دور مانع الصدمات الذى يقى أولادنا وأطفالنا من كل المعوقات والنتائج السلبية التى يمكن أن تلحق بنا وبهم ، نتيجة السرعة المتزايدة فى عالم اليوم .

لابد من وجود الإخصائى النفسى والاجتماعى فى المدرسة .

لابد أن ننظر إلى التنمية البشرية من منطلق تكاملى ؛ لأن المنطلق التكاملى هو السبيل الوحيد إلى تنمية كل القدرات الموجودة فى الإنسان ، والمفتاح لتنمية كل هذه القدرات هو التعليم .

٣ – المعلمون :

إن التركيز على أهمية دور المعلم فى إصلاح التعليم ليس مجرد شعار نرفعه ، وإنما هو حقيقة علمية توصل إليها العالم المتقدم فى كل النظم التى سبقتنا فى مجال تقدم التعليم . **فهناك عاملان مرجحان فى تقويم مستوى**

التعليم فى أى بلد وهما : مركز المعلم ومستواه ، وطول العام الدراسى .

ونحن نؤكد أنه لا إصلاح للتعليم بدون المعلم ، وأن المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية ، **وأن كل ما يمكن أن يؤدى إلى تحسين أحوال المعلمين ماديا وأدبيا ومهنيا ، إنما هو خطوة علمية فى سبيل إصلاح التعليم وتطويره** . كما أن دراسة كل الطرق المؤدية إلى الارتفاع بمستوى المعلم ماديا وأدبيا ومهنيا لا يجب أن تكون مجرد استجابة لمطالب المعلمين أو رغبة نقابتهم – وهو أمر مشروع فى حد ذاته – وإنما يجب أن تقرر فى ضوء سياسة قومية لمصلحة عليا .

ولابد من الاعتراف بأن المعـلم قد أهمـل كثيرا ، وتعـايش المجتمع – طويلا – مع الأوضاع السيئة التى يعيش فيها ، وقد تظاهر المجتمع بأنه يوفى المعلمين أجورهم وحقوقهم ، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم ، والتظاهر المتبادل أدى إلى ضعف نتائج العملية التعليمية . وهنا ، يجب التأكيد على أن الحياة الكريمة تمثل عنصر الأمن لدى المعلم ، وينطلق منها إلى الأداء الفعال .

إن طبيعية العطاء عند المعلم المصرى يجب أن يقابلها نظرة وفاء من المجتمع والدولة ، إذ ينبغى أن تكون قناعة المعلم ، وطبيعية العطاء عنده ، دافعا إلى المزيد من العطاء والتقدير من جانب الدولة ، ومن ثم ،فإن النظرة إلى تكريم المعلم ، نابعة من تقدير الدور الذى تقوم به الكثرة الغالبة من المعلمين فى بناء المجتمع ، وتطوير المعرفة ، وإعداد أجيال المستقبل ، وفى الحرص على استمرار القيم الأصيلة بين الأجيال المتلاحقة من أبناء الوطن . ولن يؤثر فى نظرتنا – بحال من الأحوال – وجود قلة قليلة من المعلمين

تنحرف عن أداء الرسالة ، فتغلب مصالحها الشخصية غير المشروعة – من خلال فرض الدروس الخصوصية – على الصالح العام للمجتمع ، وللعملية التعليمية ، ولسمعة الأغلبيـة الساحقة الراشدة من المعلمين الشرفاء .

وكل هذا يؤكد ضرورة تعديل هذا الوضع ، وتحسين أحوال المعلم المادية ؛ لأن من يفتقر إلى المقومات الأساسية فى حياتـه لايستطيع أن يتفرغ لتعليم غيره ، لهذا ، فقد أصبح من الضرورى تحسين أحوال المعلمين ماديا وإعطائهم الحافز الأدبى الذى يعيد نخوتهم ، وشعورهم بأنهم أصحاب أشرف مهنة ، مهنة الرسل والأنبياء ، **فقد تسبب تجاهل تحسين حال المعلم إلى جعل مهنة التعليم مهنة بلا أسوار ، يعمل بها المختصون ، وغير المختصين .**

ومن ثم ، ينبغى الخروج من هذه الأزمة ، والانطلاق نحو تعليم جيد ناتج عن تطوير جميع أجزاء المنظومـة التعليمية ، بالعمل على تحسين مرتبات المعلمين ، والارتفاع بأوضاعهم الوظيفية والمهنية ، وتوحيد مصادر إعدادهم بحيث لايقل عن التعليم العالى ، وإيفادهم فى دورات تدريبية إلى البلاد المتقدمة ، للتدريب فى المجالات المختلفة على الجديد فى التربية والطرق الحديثة فى التعليم ، وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة كأدوات تعليمية ، **وكذا ، الحرص على إشراك المعلمين فى تطوير المناهج ، من منطلق أن المعلم هو أدرى الناس بالمشاكل العملية التى تقابله فى المدرسة وفى الفصل** . ولا يمكن أن نتصور أن عملية التطوير المطلوبة يمكن أن تتم بمعزل عن المعلم الذى هو عصب العملية التعليمية .

وقد يكون اقتراح نظام لترخيص مزاولة مهنة التدريس ، توضع له شروطه ومواصفاته ، والقسم الذى يؤديه المعلم ، والميثاق الأخلاقى الذى

يلتزم به ، ويحاسب فى ضوئه ، ويراعى فيه تحديد المرحلة التعليمية التى يعمل بها المعلم ، والتدقيق فيمن سيتم اختيارهم لمهنة التدريس ،بحيث لاتصبح تلك المهنة لكل من يريد ، ولكنها تكون فقط ممكنة لمن يستطيع – أمرا واجبا ، حيث إن التعليم مهنة مقدسة تحتاج إلى **الإنسان القدوة ذى الأفق الواسع والخلق القويم والنفس السوية** ، وبحيث تتضمن شروط مزاولة المهنة فترة اختبار كافية يتقرر بعدها صلاحية المرشح لمزاولة هذه المهنة النبيلة أم لا .

٤ – استخدام تكنولوجيا التعليم :

إن الأوضاع الحالية لطرائق التدريس المستخدمة حتى وقت قريب – تدل على اهتمامنا – كما سبق وأن أشرنا – بالتركيز على الحفظ والتلقين أكثر من اهتمامنا بالتركيز على الفهم والتحليل ، والنقد ، وحل المشكلات ، وتطبيق المعلومات تطبيقا عمليا ، كما أن الاعتماد على كتاب دراسى واحد ومحدد الحجم ، يحجم العملية التعليمية ، ويحصرها فى هذا الكتاب ، ويحرم الطلاب من الاتصال بمصادر المعرفة المتعددة ، والاستخدام الأمثل لشبكات المعلومات ومصادرها والتى تفتح أمامهم أوسع الفرص للاطلاع على المعلومات بتطوراتها المختلفة ، وبما تحمله من نظريات مختلفة ، ووجهات نظر متعددة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما يعانيه الكثير من المعلمين ، وبخاصة فى البيئات الريفية والنائية ، من عدم القدرة على متابعة الجديد فى طرائق التدريس ، وفى تخصصاتهم ، فإن هذا يؤدى إلى عدم الجودة فى العملية التعليمية .

إنه لكى تتحقق أهداف التنمية ، لابد من إعداد جيل جديد يستطيع أن يتعامل مع لغة العصر ، وبالذات فى مجال ثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات . جيل يستطيع أن يتآلف مع التكنولوجيا ويطوعها .

إن قوة التكنولوجيا فى إدارتها وتوظيفها وليس فى امتلاكها ، ويعنى ذلك ، أن التكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات وإبهار مظهرى . ولكى يتحقق التطوير التكنولوجى ، لابد أن يبدأ ذلك من الصغر وينتشر فى أسلوب التعليم ، ويصبح طابعا مميزا للعملية التعليمية ، بحيث يتحول التعليم إلى تجربة يتعايش معها الطالب ، ويتعلم من خلالها كيف يحل المشكلات من خلال اكتساب خبرات ذاتية ، **ويتعلم آلية البحث عن المعلومات لا حفظها .**

إن انفجار المعرفة ، يجعل العملية التعليمية تتحول من تحصيل كم معرفى ، واختبار الطالب فى مدى استذكاره لهذا الكم المعرفى – إلى قدرة على تحصيل المعرفة بالبحث الذاتى وتوظيف المعلومة فى التطبيق وربطها بالحياة . ويستلزم ذلك إدخال الفكر المعلوماتى الذى يربط بين العلوم وبعضها ، ويربط بين الحقائق فى العلم الواحد والتطبيق كما سلف أن أشرت ، بحيث تتحول العملية التعليمية من تحصيل معلومات صماء إلى فهم وتحليل وربط للمعلومات والاستفادة منها .

من ناحية أخرى ، نجد أن تكنولوجيات التعليم قد تطورت ، وأصبحت قادرة على تقديم برامج للتعليم من بعد ، سواء للطلاب أم للمعلمين ، وأصبحت هذه البرامج قادرة على معاونة المتعلمين من الطلاب أو المعلمين على تعليم أنفسهم بأنفسهم ، من خلال استخدام أوعية متعددة للبرامج تشتمل على المواد المكتوبة ، أو المواد المسموعة ، أو المواد المرئية ، جميعها أو بعضها ، ويتطلب إعداد برامج التعليم من بعد ، توفير المتخصصين القادرين على إعداد هذه البرامج وإخراجها ، باستخدام مختلف الأوعية والوسائط .

وحيث إن التعليم أصبح عملية واجبة الاستمرار مدى الحياة ، فإن عملية تكوين آلية البحث عن المعلومة ، هى من الأمور الأساسية الواجب اكتسابها فى سنوات العمر الأولى . ويستلزم ذلك إعادة توجيه المدرس إلى تكليف الطلاب بإجراء أبحاث أدبية وعلمية من خلال المنهج ، لتشجيع البحث الذاتى عن المعلومة والنقاش الحر ، وتكوين الشخصية المبتكرة المنتجة السوية ، وتكوين طريقة التفكير المنظمة والمنطقية القادرة على حل المشكلات ، وهذه هى الفائدة الحقيقية من التكنولوجيا ، كذلك ، **فإن خطة التنمية تستوجب تشجيع ربط الأداء اليدوى أو العملى بالتحصيل النظرى .**

إن التعليم المعتمد على الأسلوب النظرى ، لا يمكن أن يخلق جيلاً من المبتكرين والمبدعين والمخترعين . لذلك ، فإن من الضرورى أن يلعب المعمل دورا أساسيا فى العملية التعليمية . ويجب أن تلعب الأنشطة الحرة دورا رئيسيا فى تنمية المواهب وصقل القدرات ، من خلال التربية التكنولوجية والتربية الأدبية والفنية . ولابد أن تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا فى توفير مصادر التعلم المتعددة ، بحيث لايكون الكتاب المدرسى هو المصدر الوحيد للتعلم فحسب ، وإنما يشترك معه المعمل ، والوسائط المتعددة التى تعتمد على الكمبيوتر ، وشبكات الاتصال عن بعد ، والإنترنت ؛ حتى يتم توفير بيئة تعليمية متكاملة يستطيع الطالب من خلالها القيام بعملية التعلم الذاتى الإيجابى . هذه هى القاعدة الرئيسية للتنمية البشرية التى تخدم قضية التنمية والتقدم الاقتصادى .

٥ - الأنشطة التربوية :

يعد الطالب أحد المحاور الأساسية فى العملية التعليمية ، وهو الهدف من هذه العملية برمتها ، كما أنه المستهدف الأساسى من عملية تطوير التعليم ؛

لذا ، يعد الاهتمام بتربيته تربية صحيحة استثمارا للمستقبل ، **الأمر الذى يستوجب الاهتمام المتزايد بالأنشطة التربوية باعتبارها الجزء المكمل للتربية المتكاملة .**

إن المرحلة التى نعيشها الآن ، وهى مرحلة الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع الموجة الثالثة بجوانبه وآثاره الإيجابية والسلبية معا ، من تقدم وازدهار للحضارة الإنسانية بكل ما تشتمل عليه وتكرسه ، وآثار سلبية تتمثل فى سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة ، وما يمكن أن ينجم عنها من تفكك أسرى ، وزيادة فى معدلات الجريمة ، والتطرف ، والعنف ، والإرهاب - لا عاصم منها إلا بتشكيل وبناء الشخصية السوية المتوازنة ، والتى تجمع بين الاستفادة من معطيات التقدم والتعامل مع آلياته ، بجانب الحفاظ على القيم الأصيلة والتراث الحضارى العريق ، ومبادئ الخير والحق ، والحضارة الإنسانية المتمثلة فى القيم الدينية السليمة ، والخلق القويم ، والسلوك الرشيد ، وكلها تنصهر فى بوتقة واحدة ؛ فى إطار الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية على وجه الخصوص .

ولا يمكن القيام ببناء الشخصية السوية المتوازنة وتشكيلها إلا بالاهتمام بالطفل منذ البداية ، من مرحلة ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال) ، فلهذه المرحلة خطورتها البالغة فى تكوين شخصية الطفل ، وفى وضع بذور قدراته المستقبلية ، ليس - فحسب - من الناحية التعليمية والتربوية ، ولكن - أيضا - من الناحية الصحية والرياضية والوجدانية وغير ذلك .

إن التربية الثقافية تعتمد فى أحد محاورها الأساسية على المكتبات المدرسية المتميزة الحديثة ، بحيث يمكن تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية ،

وإذا كانت الطرق التقليدية للتعليم التى تركز على الحفظ والتلقين لاتحقق الأهداف المنشودة ، **فإن هذا يفرض علينا الأخذ بالطرق والأساليب التعليمية الحديثة التى تركز على مهارات التعلم الذاتى والتعليم المستمر ، والحصول على المعلومات من مصادر متعددة لأى غرض من الأغراض ، ومن هنا ، تأكدت أهمية المكتبة المدرسية ودورها فى طرق التعليم الحديثة التى تركز على إيجابية المعلم وفعاليته** . والمكتبة المدرسية ليست مجموعة من الكتب المطبوعة وغير المطبوعة ، تم إعدادها للتداول فحسب ، وإنما يتجاوز أثرها إلى توظيف هذه المواد لخدمة المناهج الدراسية ، وإكساب الطلاب مهارة البحث الذاتى . هذا فضلا عن التطوير العلمى التكنولوجى لهذه المكتبات ، بحيث أصبحت تشمل معامل للغات ، وشبكات الاتصال ، والمعامل المتطورة ، والوسائط المتعددة .

ولقد كان للسيدة سوزان مبارك فضل كبير فى التعليم بمشروع سيادتها القراءة للجميع الذى يتعاظم يوما بعد يوم ، ونشر المكتبات فى جميع محافظات مصر .

كذلك ، يجب أن تحظى التربية الاجتماعية باهتمام زائد فى ظل تطوير التعليم ، حيث تستهدف توثيق الصلات بين الطلاب ، وتحقيق التعاون والتكامل بين المواد الدراسية المقررة والأنشطة التى يقوم بها الطلاب ، وتنمية خبرات الطلاب فى مجال التعامل والعلاقات الاجتماعية ، وصقل مواهب الطلاب والترويح عنهم ، وتوسيع مداركهم القومية والاجتماعية ، وتوعيتهم بالقضايا ذات الاهتمام السائد على المستوى القومى ، وتحفيزهم على البحث والاستكشاف ، ويتم ذلك من خلال إعداد المعسكرات الصيفية للمتفوقين

والمعاقين ، وإعداد معسكرات الخدمة العامة ، وإجراء المسابقات الفردية والجماعية ، ورعاية المتفوقين ، والأخذ بأسلوب القوافل الجماعية بهدف توعية الطلاب اجتماعيا وتربويا . **كما يجب أن تحظى التربية الفنية والموسيقية والمسرحية بالاهتمام هى الأخرى ، فى ظل تطوير التعليم شكلا ومضمونا ،** حيث نركز فى هذا الجانب على اكتشاف المواهب وتدعيمها وتنميتها ، والربط بين المقررات الدراسية والنشاط الذى يمارسه الطالب ويؤديه بحرية وإبداع واستمتاع .

كذلك فإن تشجيع أسلوب النقاش والحوار فى كافة مراحل التعليم وتعميم جمعيات المناظرات وتجربة البرلمان الصغير وأسلوب الحلقات النقاشية من شأنه أن يثرى العملية التربوية والتعليمية معا .

إن الاهتمام بالأنشطة يرجع إلى أن المدرسة ليست مكانا للتعليم فحسب ، ولكنها مؤسسة تربوية أيضا ، فلقد تعايشنا طويلا مع فكرة أن المدرسة مسئولة فقط عن تعليم أطفالنا ، وماتت الأنشطة التربوية . ولعله قد آن الأوان لأن نعيد إليها الحياة ، فلابد لكل مدرسة من ملعب يزاول فيه الأبناء الرياضة، ولابد لكل مدرسة من معمل يمارس فيه أبناؤنا التجربة بأيديهم وبأنفسهم . ومن مكتبة نعودهم أن يذهبوا إليها ، وأن يفكروا ، وأن يبحثوا . وأن تكون المدرسة مؤسسة لرعاية مجالات النشاط والهوايات التى تنمى مواهبهم ، وتمكنهم من التفوق والإبداع ، فالأنشطة التربوية جزء أساسى فى تكوين الإنسان . وحينما افتقدنا الأنشطة التربوية ، وحينما تعايشنا مع الحفظ والتلقين ، رضينا بأن نضع بذور الفتنة فى بلدنا ، فالطفل الذى يتلقى المعلومات فقط ، دون أن يناقش أو يحلل أو يحاور ،نكون قد

ساعدنا فى برمجته ، وإعداده لغسيل المخ فى أى مرحلة تالية ، **فالأنشطة التربوية هى الترياق ، وهى المصل المضاد للتطرف والهجرة الزمنية التى نعانى منها الآن .**

٦ – الأنشطة الرياضية :

لابد من الاهتمام بالأنشطة الرياضية ، باعتبارها من أهم المقومات ، وأبرز الركائز فى تدعيم قدرات الإنسان البدنية والنفسية والعقلية وتعظيمها ، وباعتبارها – أيضا – قيمة تربوية كبيرة تنمى قيم المنافسة وقوة الاحتمال والجلد ، والشجاعة والجرأة ، والمبادرة والاقتحام ، والصبر ، والإصرار ، والمثابرة والتعاون والعمل الجماعى ، والانتماء والولاء ، وهذه وتلك قيم تحكم السباق العالمى الذى يتحتم علينا أن نحتل المكانة اللائقة بنا فى إطاره ، وتأهيل شبابنا بمقوماتها وعناصرها المختلفة ، فالصحة البدنية طريق للصحة العقلية والنفسية على حد سواء .

وفى سبيل دعم الرياضة المدرسية ، يجب إحداث أكبر قدر من التنسيق والتعاون والتكامل مع اللجنة الأولمبية واتحادات النقابات الرياضية ، والعمل على وضع خطة وبرنامج لتكامل الأنشطة الرياضية المدرسية بين جميع الجهات المسئولة عن الرياضة فى الوطن . كل هذا سهل وميسور ، إذا اتجهت الجهود مجتمعة إلى ما يلى بصفة خاصة :

أ – مشاركة الأكاديمية الرياضية باللجنة الأولمبية فى تنفيذ برامج تدريبية لمدرسى التربية الرياضية ، للارتفاع بكفاءتهم ، وتحديث معلوماتهم ، والاستعانة بأساتذة وخبراء التربية الرياضية بالجامعات فى وضع برامج تدريبية.

ب – تضمين المناهج الدراسية المعلومات والمفاهيم الخاصة بالرياضة وتاريخ ونشاط الحركة الأوليمبية – لنشر الفكر الرياضى والمفاهيم الرياضية

فى المدارس وفى المناهج الدراسية ، ويأتى ذلك من خلال المراكز البحثية المختصة بتطوير المناهج .

جـ - وضع برامج لاكتشاف المواهب الرياضية بين طلبة المدارس ، ورعايتها وصقلها ، وإعدادها للمنافسة على مستوى الدولة والمستوى العالمى .

د - البدء فى تطوير مناهج جميع كليات التربية الرياضية ، وتعديلها وإثرائها ، لمواكبة المتغيرات الحديثة فى المجالات الرياضية المختلفة .

هـ - دراسة مشروع الأولمبياد القومى ، وتعميم الفصول الرياضية ، ومدارس الموهوبين ودعمها ، والعمل على إنشاء مدرسة للموهوبين بكل محافظة .

و - عدم جواز إلغاء الحصص الرياضية وحصص الأنشطة ، أو تحويلها إلى أى مادة دراسية أخرى وتحت أى مسمى .

ز - تجريم إقامة أى أبنية أو إنشاءات فى فناء أى مدرسة أو ملعبها .

ح - تزويد جميع المدارس بالأدوات والمستلزمات الرياضية التى تحقق نشاطا رياضيا مؤثرا .

ط - **توفير مشروع التغذية المدرسية لطلاب المدارس ودعمه . وأحب - هنا - أن أوضح ما للتغذية المدرسية من أهمية كبرى ، فنحن فى مصر نعانى من سوء التغذية ، خصوصا لدى أطفال المرحلة الابتدائية** ، ولدينا نسبة كبيرة من الأنيميا الناتجة عن سوء التغذية ، ومن نقص البروتين الناتج عن سوء التغذية أيضا . وفى الحقيقة أن الآثار الضارة لسوء التغذية لا تقتصر على قلة الاستيعاب فحسب ، وإنما تهدد أيضا إمكانياتنا المستقبلية ؛ لأن سوء التغذية يحدث تدميرا فى الأجهزة والخلايا الحيوية فى الجسم ، ويظل

مع الطفل مدى الحياة . **إن نقص وسوء التغذية يؤدى إلى استنزاف العقول البشرية ، وهو هدر فادح للإمكانات المستقبلية للوطن** ، ولذلك فنحن نعتبر التغذية المدرسية مسألة حيوية ومهمة . وكيف نتحدث عن صناعة البطل ولدينا هذه النسبة الكبيرة من الأنيميا التى يعانى منها أطفالنا فى المدارس ؟ وأتمنى اليوم الذى تعم فيه مظلة هذه التغذية كل مدارس الوطن ، خصوصا فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية .

ى - الاستعانة بخبراء التربية الرياضية عند تصميم الأبنية المدرسية الجديدة وتنفيذها ، وأخذ رأيهم فى شكل الملاعب والصالات وتجهيزاتها ، والالتزام بكل دقة بالنسبة للإنشاءات والمبانى المدرسية الجديدة ، بوجود ملاعب رياضية وأماكن مناسبة ، لمزاولة الأنشطة الرياضية فى حدود المساحات المتاحة بكل مدرسة .

٧ - محو الأمية :

إن الأمية فى عصرنا هذا ، ليست تحديا يواجه التعليم فحسب ، وإنما هى - أيضا - وصمة عار هائلة ، يجب أن نتخلص منها بأسرع ما يمكن ، **فضلاً عن أنها إهدار هائل لقدرات الدولة وإمكاناتها الحاضرة والمستقبلة ، إن تكلفة محو الأمية مهما زادت فستظل أقل بكثير من خسائر الدولة من جراء الأمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .**

ولعله من الجدير بالملاحظة ، أن نسبة الأميات أعلى من نسبة الأميين ، وهذا يدعونا إلى توجيه عناية خاصة لمحو أمية الإناث ، لما لهن من تأثير كبير على تطور المجتمع وفى تربية النشء .

ولعل أحد العوامل الرئيسية فى تقدم الأمم هو انخفاض نسبة الأمية فى الإناث . فنحن نجد أن نسبة الأمية فى الإناث فى اليابان تصل إلى صفر فى المائة ، والأم اليابانية هى الأساس فى مساندة أطفالها فى التعليم ،وهى السر الحقيقى فى نهضة اليابان التعليمية .

وتعتبر مشكلة الأمية من أصعب المشكلات التى يواجهها مجتمعنا ؛لأنها تمثل عقبة فى سبيل تقدم المجتمع ورخائه ، وفى إجهاض كل عمليات التطوير .

ويظل هناك أمران يجب أخذهما فى الاعتبار عند التصدى لمشكلة محو الأمية :

الأمر الأول :

لابد أن نغلق أبواب التسرب منذ البداية ، من المنبع ؛ لأنه – إلى عهد قريب – كانت لدينا نسبة يقدرها البعض من ٢٠ – ٣٠٪ من أطفال مصر لا يدخلون التعليم ، وطالما أن هذه النسبة موجودة ، فإنه يصبح من العبث كل ما نفعله فى تعليم الكبار ومحو الأمية . ولكى نسد هذه الثغرة ، **لابد من إنشاء المدارس الكافية لاستيعاب الجميع ، وجعل هذه المدارس أماكن محببة للأطفال** ، وليست سجونا ، أو أماكن إيواء ، وعودة الأنشطة التربوية والترويح البرىء لأطفالنا وفى مدارسنا لتحفيز الأسرة على بقاء أطفالها فى التعليم ، مع استمرار الدراسة الجادة والواقعية للأسباب الحقيقية فى إحجام بعض الناس عن إرسال أولادهم أو بناتهم إلى التعليم ، **وعلاج الأسباب الاقتصادية للتسرب** ، وعلاج مشكلة عدم وجود المدرسة القريبة من المنزل .

الأمر الثانى :

إن لدينا قوة ضاربة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، بينهم نسبة بطالة . لذا ، فإنه يجب الاستفادة من هذه القوة الضاربة بالعمل فى محو الأمية ، وفى مدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى تنتصر مصر على أعتى التحديات التى واجهتها فى تصحيح مسارها التعليمى .

نحن نفرق بين نوعين من الأميين ، بين من هم فى سن أقل من(١٤) الرابعة عشرة ، ومن هم فى سن (١٤) الرابعة عشرة فأكثر ، وقد اختار القانون أن نأخذ إلزاما من سن (١٤) الرابعة عشرة حتى سن (٣٥) الخامسة والثلاثين ، وأن نأخذ اختياريا من سنهم فوق الخامسة والثلاثين ؛ لأن الإنسان عندما يكبر تنتهى المشكلة بمرور الزمن .

وكما قلنا ، **فإن أهم مشكلة هى سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل ، ومنع التسرب من التعليم الأساسى سواء تعلق الأمر بالتعليم الابتدائى ، أم حتى – من وجهة نظرى – بالتعليم الإعدادى أيضا ؛ لأن** كل البلاد المتحضرة ، ومنها مصر الآن ، قد مدت فترة الإلزام إلى (٨) ثمانى سنوات . وإنى أعتبر وجود الأمية فى الأولاد الصغار تحت سن الـ (١٤) الرابعة عشرة جريمة فى حق الوطن ، إذ تخلق أطفالا جددا أميين فى المستقبل ، ومسئولية القانون الجديد حماية الأطفال تحت سن (١٤) الرابعة عشرة ، **ويمكن قبول الأطفال فوق سن الإلزام ، بإيجاد فصول خاصة تعمل بمواعيد خاصة ، للأولاد الذين زاد سنهم على ثمانى سنوات إلى سن ١٤ سنة ، حتى لا يكون هؤلاء الأطفال مصدرا جديدا من مصادر الأمية .**

إن محو الأمية الذى نسعى إليه ، ليس مجرد محو الأمية الأبجدية ،ولكنه يستهدف أساسا ما يلى :

– اكتساب الدارسين المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب ، بما يتلاءم مع المستوى الوظيفى الذى يُمكِّن الدارسين من التعامل مع المؤسسات ، والمساهمة فى مجالات التنمية الشاملة .

– اكتساب المهارات والخبرات العملية الملائمة فى المجالات المهنية .

– التزود بالحقائق الأساسية التى تتضمنها مختلف المواد الدراسية بالتعليم الابتدائى .

– تعميق الشعور الدينى ، وتدعيم المفاهيم والسلوكيات السليمة .

– تكوين الاتجاه العلمى ، واكتساب مهارات تطبيقية فى حل مشاكل الحياة العملية .

– إحياء الاتجاهات الاجتماعية الأصيلة فى المجتمع وتأكيدها .

– تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم ، واكتساب مهارات التعلم الذاتى .

– وأخيرا ، الوصول بالدارس إلى مستوى نهاية التعليم الابتدائى كمرحلة إجبارية ، يمكن أن ينطلق منها إلى المراحل التعليمية التالية .

والأمل معقود على أن تنجح الجهود المبذولة الآن ، التقليدية منها وغير التقليدية ، كاستثمار جهود شباب الخريجين غير العاملين بالعمل فى محو الأمية ، ومدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث ، كى نحل مشكلة تعليم الإناث ، وكذلك تعليمهن حرفة يتكسبن منها .

الفصل السادس

رؤيـــة مستقبليـــة

الفصل السادس

رؤية مستقبلية

لا أعتقد أن ثمة خلافا في الرأى حول ارتباط الأداء السياسى والاقتصادى والثقافى والحضارى بشكل عام حاليا ومستقبلا ، على المستوى المحلى والإقليمى والدولى - بأوضاع التعليم ، وما يمكن أن يحدثه من تأثير ، على جميع نواحى الحياة بأبعادها ومجالاتها المتعددة ، وعلى الإنسان نفسه صانع التقدم ومحرك قوى التغيير .

ومن هنا ، تأتى أهمية تجاوب أوضاعنا التعليمية فى مصر والوطن العربى مع النهضة الكبرى التى يمر بها التعليم فى مجال تكنولوجيا الاتصال ، وثورة المعلومات ، أو معطيات الموجة الثالثة التى يمر بها العالم حاليا ، والتى تطرقنا إليها تفصيلا فى الفصول السابقة . وهو الأمر الذى يستلزم تصورا لرؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه التعليم فى الأمة العربية ، حتى نتمكن من التكيف مع متغيرات العصر المستجدة ، والتعامل مع آلياته ، والتفاعل مع معطياته .

إن تقديمنا لرؤية مستقبلية شاملة لتطوير التعليم فى أمتنا العربية - قد يستدعى الحديث عن التعليم قبل الجامعى ، وإلقاء الضوء على التعليم الجامعى من منظور عالمى ، باعتبار أن لكل منهما أهدافه ووسائله التى تتلاءم مع المرحلة العمرية التى تتعامل معها . هذا ، وإن كانت رؤيتنا لمستقبل كل منهما ، لاتختلف كثيرا إلا بما تفرضه اعتبارات المرحلة العمرية التى تتعامل معها كل مرحلة تعليمية .

أولا – الرؤية المستقبليــة للتعليم قبل الجامعى

تنبع رؤيتنا لمستقبل التعليم قبل الجامعى فى أمتنا العربية بشكل أساسى ، **من إيمان عميق بأن تحقيق أهداف التعليم فى هذه المرحلة يعد استثمارا حقيقيا للمستقبل . فبناء المواطن العصرى نفسيا واجتماعيا وصحيا وثقافيا يبدأ من الطفولة ، لما تحدثه مرحلة التنشئة** المبكرة من تأثير كبير فى بناء شخصية الفرد ، وخلق عوامل الإيجابية والمبادرة لديه ، والتى يجب أن تغرس فى وقت مبكر ؛ لأن تأخيرها إلى مرحلة تالية أمر تكتنفه احتمالات الفشل ، حيث يكون الطالب قد وصل إلى مرحلة عمرية ، يصعب معها غرس بعض القيم لديه ، كما أننا نكون قد أهدرنا فترة حساسة للغاية حافلة بإمكانات التعلم والتأثر بالمجتمع ، وتكون عينه قد تفتحت على العديد من المصادر الأخرى التى قد تحدث هى بالتالى تأثيرا كبيرا فيه . كما أننا نحتاج إلى إكساب التلميذ فى هذه المرحلة المهارات والقدرات الأساسية ، والتى – بدونها – لا نستطيع تأهيله لاكتساب مهارات أخرى تترتب عليها فى مرحلة التعليم الجامعى .

إن رؤيتنا لمستقبل التعليم قبل الجامعى ، تعتمد على ما نرغب أن يحققه تلميذ هذه المرحلة من أهداف ، وما يكتسبه من مهارات ، وما يمارسه من أنشطة ، وما نتطلع إليه نحن فى المستقبل .

فنحن نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يكون قادرا على البحث الذاتى عن المعلومات فى الكتب والمكتبات والكمبيوتر ، وأن يصبح طالبا إيجابيا قادرا على الوصول بذاته إلى المعلومة ، ولا نريده تلميذا سلبيا يقتصر دوره على مجرد تلقى المعلومات وحفظها .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يكون قادرا على إجادة اللغة العربية تحدثا وكتابة ، وأن يجيد اللغة الأجنبية - أيضا - فى وقت مبكر ، **وأن يجيد التعامل مع العمليات الحسابية والرياضية ، بشكل يؤدى إلى تطوير إمكاناته العقلية ، نريده تلميذا يجيد مهارات الاتصال الشخصى بالآخرين : المدرس والزملاء فى الفصل وخارجه ، وأعضاء الأسرة ، وأفراد المجتمع .**

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يتعلم - فى وقت مبكر - المبادرة والجرأة فى التعبير عن رأيه بشجاعة وصراحة كاملة ، دون أن يقلل ذلك من احترامه لآراء الآخرين ، وأن يسلك القنوات الشرعية التى يتيحها المجتمع لأبناء الوطن ، وذلك للتعبير عن آرائهم بحرية كاملة ، بعيدا عن العنف والتطرف والتعصب لأحادية التفكير .

نريد لتلميذ هذه المرحلة التى تهب علينا فيها رياح الديمقراطية من كل صوب وحدب ، أن يتعود ديمقراطية الحوار ، واحترام الآراء المعارضة ، والمطالبة بالحق ، والسعى نحوه ، والإصرار عليه ، بعيدا عن الانطواء والعزلة ، ولن يتأتى هذا إلا من خلال تربية نفسية واجتماعية تمارس فيها المدرسة دورا كبيرا ، وتحدث تأثيرها المستهدف . نريده فى هذه المرحلة **أن يكون شديد التلهف على معرفة كل جديد فى مجال التطور التكنولوجى ، سريع الاستجابة للتعامل مع أجهزتها التى تتوافر فى مدرسته** ، أو فى المنزل ، أو فى النادى ، أو فى أماكن أخرى ، نريده يهوى هذه التكنولوجيا ، ويجيد التعامل مع الكمبيوتر ، واستخدامه فى مجال التعليم ، والبحث عن المعلومات ، والتعامل مع العمليات الحسابية والرياضية ، فضلاً عن استخدامه فى المجالات الأخرى .

نريده فى هذه المرحلة ، أن يكون ممارسا للأنشطة بشكل منتظم وثابت ، نريده ممارسا للرياضة ، ذواقا للفن والموسيقى ، هاويا لممارسة الأنشطة الثقافية ، من صحافة مدرسية ، وإذاعة مدرسية ، ومسابقات ، وبحوث ، وكل ما من شأنه أن ينمى موهبته ، ويثرى معارفه ، ويصقل شخصيته .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن ينعم بصحة جيدة ، من خلال توعية غذائية وتربية صحية جيدة ، ومن خلال توفير الوجبات الغذائية السليمة والملائمة لتلاميذ هذه المرحلة ، بما يساعد على التخلص من الأنيميا وأمراض سوء التغذية المنتشرة بين نسبة كبيرة من تلاميذ هذه المرحلة ، ومن خلال توفير الرعاية الصحية المنتظمة والمتميزة والمركزة لتلاميذ هذه المرحلة .

نتطلع فى هذه المرحلة ، إلى أن يتعلم التلاميذ مبادئ الاعتماد على الذات ، والقدرة على اتخاذ القرار ذاتيا دون الرجوع إلى أحد فى المواقف الصعبة التى يواجهها .

كما نتطلع فى هذه المرحلة إلى تلميذ قادر على أن يندمج فى الجماعة ، وأن يدعم فكرة العمل الجماعى ، وأن ينخرط داخل فريق العمل ،وأن يتعود الإنجاز الجماعى للأعمال التى تتطلب ذلك .

كما نريد تلميذا فى هذه المرحلة – أيضا – يتعرف – فى وقت مبكر– علوم المستقبل ، وأن يكون على دراية بها ، شديد التلهف لمعرفة تطوراتها ، وأوضاع بلاده من هذه التطورات .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، **أن يلم بالمفاهيم التى تعكس التحديات المحلية التى تواجهنا ، فنريده ملما بمفاهيم الأمن القومى** ، **والسلام**

الاجتماعى ، وظاهرة الأمية التعليمية والثقافية ، ومشكلة الانفجار السكانى ، ومفاهيم التسامح وعدم التفرقة ، ومبادئ الوعى الصحى ، والنمو الاقتصادى ، ومجالات العمل الوطنى المتعددة وأبعادها ، متحفزا للمشاركة فيها . وذلك فضلا عن إلمامه - أيضا - بالتحديات العالمية والإقليمية ، مثل قضايا البيئة ، وثورة تكنولوجيا المعلومات ، والتنافس والصراع الدولى ، والانفتاح على العالم ، وغير ذلك من القضايا ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مجتمعه ووطنه .

إن تحقيق هذه الأهداف الطموحة ، يتطلب منا أن نعيد النظر فى ثلاثية التعليم التقليدية (المدرس - الطالب - المدرسة) ونحولها إلى عملية تعليمية أكثر حداثة وعصرية ، تشتمل عناصرها على (المدرس العصرى - الطالب الإيجابى - المدرسة العصرية - تكنولوجيا التعليم المتقدمة - المناهج التعليمية المتطورة والتعليم غير المنهجى **(Extracurricular Education)** ، فلكل عنصر من هذه العناصر أهميته الخاصة فى ظل أداء تعليمى نبغى أن يكون متطورا باستمرار ، يستطيع من خلاله التعايش مع متغيرات القرن الحادى والعشرين .

إن تطوير التعليم فى القرن الحادى والعشرين بالشكل الذى نتصوره - يعتمد بشكل أساسى على إعداد المعلم العصرى . فنحن نحتاج إلى المعلم الملم بعلوم المستقبل ، الملم بتحديات الحاضر والمستقبل التى تحتاجها بلادنا ، المطلع على التطورات العلمية الحديثة فى مجال تخصصه .

نحن نحتاج إلى المدرس التربوى ، الذى يحسن التعامل والتصرف مع تلاميذه بطريقة تربوية سليمة ، تقوم على الأسلوب العلمى الصحيح ، لا على الصدفة والأهواء الشخصية . نحتاج إلى المدرس العصرى الذى يستطيع التعامل

بمهارة مع تكنولوجيا العصر ، خاصة تلك المستخدمة فى مجال التعليم ، ليتمكن من تدريب تلاميذه علىاستخدامها فى الأغراض المختلفة .

نحن نحتاج إلى المدرس النشط والإيجابى ، والذى يستطيع أن يشارك باستمرار فى تطوير العملية التعليمية باقتراحاته وملاحظاته العلمية البناءة ، باعتباره أحد المحاور الأساسية المشاركة فى هذه العملية .

كما أن تحقيق الأهداف الطموحة التى نرغبها للعملية التعليمية ، يعتمد على الأبنية التعليمية المعاصرة ، باعتبارها أحد عوامل الجذب للتلاميذ والطلاب ، هذه الأبنية يجب أن تكون متكاملة من حيث توافر المعامل الحديثة ، والأجهزة المتطورة ، والوسائل المساعدة فى العملية التعليمية ، والأماكن والإمكانيات التى تساعد على ممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والموسيقية والترويحية المختلفة .

كما يستلزم تحقيق هذه الأهداف الطموحة ، **أن نمد مدارسنا بالتكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى مجال التعليم فى البلدان المتقدمة** ، من حاسبات آلية ، إلى شبكات الاتصال عن بعد ، وطرق الاتصال بالمدارس ومراكز البحث العلمى ، والشبكة الدولية للاتصال ، والتى تؤدى إلى تحقيق إيجابية الطالب فى العملية التعليمية ، وترفع قيمة البحث الذاتى من جانب الطلاب .

أيضا ، نحن فى حاجة ماسة إلى التخلى عن ظاهرة استاتيكية المناهج التعليمية ، التى ظلت فترة طويلة بعيدة عن التطوير والتغيير ، ويجب أن نحرص على التغيير المستمر فى هذه المناهج بما يتلاءم مع المتغيرات المتسارعة وعلوم المستقبل ، والتطورات التى يشهدها العالم حاليا ومستقبلا . وهذا

التغيير هو الوسيلة الأساسية التى تؤدى إلى تضييق الفجوة بين مضمون المناهج التعليمية ومعطيات التطورات المحلية والعالمية المحيطة بنا .

علينا ، **أن نهتم باكتشاف الموهوبين فى مراحل مبكرة من الدراسة ، والتوسع فى توفير الرعاية الخاصة بهم على مستوى الوطن كله** ، وأن ندرس لهم المناهج التى تلائمهم والطرق التربوية السليمة فى التعامل معهم ، والأنشطة المختلفة التى يجب مزاولتها ، باعتبار أن هؤلاء الموهوبين هم ثروة حقيقية للمستقبل ، يجب أن نرعاها خير رعاية . إن آمالنا وطموحاتنا المستقبلية فى التعليم قبل الجامعى - تعبر عن رؤية تستلهم تطورات العصر الذى نعيشه ، وتقدر حجم التحديات التى نواجهها ، والتى تفرض علينا ضرورة التحرك لمواجهتها ، كما أن تحقيق هذه الآمال والطموحات ، ليس أمرا بعيد المنال ؛ لأننا قد بدأنا مشوار تحقيق هذه الأهداف بالفعل ، وعلينا ، أن نستمر فى تطوير كل عناصر العملية التعليمية فى هذه المرحلة ، بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة بالقدر الذى نتطلع إليه .

ثانيا - التعليم العالى من منظور عالمى

إن الجامعة فى أى مجتمع - هى قاطرة التقدم ، ومنارة التنوير ، والقوة العقلية ، والدعامة الفكرية التى تستشرف المستقبل ، وهى - أيضا - معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم ، وهى - أيضا - الجهة المنوط بها حل مشاكل المجتمع ، من خلال معايشة حقيقية لها ، وتفاعل خلاق معها ، وتفهم موضوعى لأبعادها .

إن هذه المهام ، ليس ثمة خلاف كبير فى الرأى حولها ، ولكن يجب أن نصارح أنفسنا بحقيقة مؤداها : أن أداء هذه المهام وإنجازها يقف

أمامه بعض العقبات ، عقبات بعضها من صنعنا نحن ، وعقبات أخرى فرضت علينا .

ولعل أهم العقبات التى فرضت علينا ، تتمثل – أحيانا – فى قلة الاعتمادات ، أو كثرة الأعداد فى ظروف معينة ، أو ضخامة ما يلقى علينا من تبعات كثيرة ، فى مجالات مختلفة .

وبالنسبة لما نتحمل نحن مسئوليته ، فإننى أستطيع أن أقول : **إن الجامعة ، بوضعها الحالى ، لم تستطع حتى الآن ، أن تؤدى مهمة رئيسية بالغة الأهمية ، هى مهمة خلق التفكير العلمى لدى خريجيها ، وأن تكون مكانا لتدريب الدارسين على حل المشاكل ، وعلى التفكير بأسلوب علمى ، فى مجالات الحياة المتعددة والمختلفة .**

إن هذا يرجع – فى تقديرى – إلى أسباب كثيرة ، وعلى سبيل المثال ، فما يزال اسم الكتاب الجامعى يتردد بيننا ، وكذلك المذكرات الجامعية ، وأن تعليم طلاب الجامعة فى شكل محاضرات ، أو فى صورة يغلب عليها الطابع الإيجابى لدى الأستاذ ، والطابع السلبى لدى الطالب – مازال يترسب فى أعماقنا أيضا .

ما زلنا – أيضا – لا نحسن استغلال الموارد والإمكانات المتاحة لنا ، بما فى ذلك الموارد البشرية ، والمنشآت ، والمعامل . ذلك ، لأننا – فى كثير من الأحيان – نعمل بعض الوقت ، فى حين أن الجامعات العريقة فى العالم كله ، أصبحت جامعات للمحترفين ، تعمل من الصباح الباكر ، وحتى ساعة متأخرة من المساء ، بحيث يتفرغ الأستاذ الجامعى تماما لعمله

فى الجامعة . تلك المسئولية التى لا أستطيع – ولا ينبغى – أن أحملها بكاملها للأستاذ الذى قد يتعين عليه – فى بعض الأحيان – أن يستكمل ما يكفل له حياة كريمة خارج الجامعة ، وقد يتعذر عليه– أيضا – أن يجد الخدمات اللازمة داخل الجامعة ، والتى تمكنه من قضاء يوم كامل فى حرم الجامعة ، إذا ما رغب فى ذلك .

ولكن ، تبقى المشكلة ؛ لأننا نعمل بجزء من طاقتنا البشرية ، بل – فى كثير من الأحيان – لا نستغل هذا الجزء من الطاقة ذاتها بطريقة اقتصادية علمية ، **سواء بتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب إلى أعداد أقل ، أم بتشغيل المدرجات بطريقة اقتصادية ، على امتداد ساعات اليوم الكامل ،** أم بتقسيم المجموعات الكبيرة ، إلى مجموعات أصغر فى ورش العمل ، أو فى البحوث وما إلى ذلك . وأعتقد أن هذه مهام ، تنتظرنا ، ويجب أن نقوم بها ، حتى نستكمل المقومات العلمية التى نحرص عليها ، وعلى الوفاء بها .

كذلك ، لايزال مفهومنا للتعليم مفهوما تقليديا يغلب عليه الواقع الزمنى المعاصر أو الماضى ، وأن البعد المستقبلى لم يزل محدودا للغاية فى مناهجنا الجامعية ، وكذلك فى تفكير الكثير من طلابنا وبعض أعضاء هيئة التدريس ، فنحن نعدهم لأدوار محددة ، لما نتصور أنه مطلوب منهم ، فى الحاضر المعاصر ، بل – أحيانا كثيرة – فى ماض فات زمانه ، ومضى عهده ، خاصة أن ما ندرسه اليوم ، يصبح متقادما بعد سنوات قليلة فقط ، مع سرعة التغيير الهائلة التى يمر بها العالم المعاصر .

أيضا ، عندما نتساءل عن طبيعة المشكلات التى سيواجهها الخريج ، فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، هل هى نفس المشكلات التى نقابلها أو

نعانى منها الآن ؟ إننى أشك فى ذلك ؛ لأن المجتمع الذى نهيئ خريجينا للتعامل معه ، مجتمع سريع التغير بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ، فإذا تحدثنا عن المجتمع ، فنحن ننتقل من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى بكل ما يحمله من تغييرات - سبق الإشارة إليها -مجتمع تتغير فيه الهياكل التى تعارفنا عليها ، واعتدناها ، وألفناها ، كالحكومة والمؤسسات والوزارات والشركات وغيرها من التنظيمات التقليدية ، والتى نعتقد أنها مطروحة بالفعل للتغيير والتكيف .

إن التغيرات القادمة تشمل مسلمات وأوضاعا كانت غير مطروحة للمناقشة فيما مضى ، وعلى سبيل المثال ، فإن الحد الفاصل بين ما هو وطنى ، وما هو عالمى ، أصبح هلاميا ، لايمكن أن نضع رسما أو إطارا محددا له . ففى ظل اتفاقية الجات ، وحرية التجارة تتعاظم شفافية الحواجز والسدود لكل ما هو خير ، ولكل ما هو سيئ فى نفس الوقت ؛ **لأنه إذا كانت الحدود تسمح بانسياب المعلومات ، وحرية انتقال التجارة ، وحرية انتقال الأفراد ، فهى أيضا تسمح بما هو غير ذلك ، من عادات ومسائل لاتقرها طبيعتنا أو تقاليدنا أو عاداتنا .**

إن التحدى الذى نقابله ، هو تحدى العالمية ، ذلك ؛ لأن القرن الحادى والعشرين هو قرن العالمية ، لدرجة أن هناك كثيرا من المفكرين ، يناقشون فكرة الكيان الوطنى ذاته ، هل يمكن أن يستمر الكيان الوطنى نفسه ، فى مواجهة تكتلات عالمية ، وشركات متعددة الجنسيات ، وحرية تجارة غير مسبوقة ، وتفجر معرفى لايعرف حدودا أو مسافات ، وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية لصناعة وطنية أو لقيم أو لقرارات وطنية ، فى مواجهة

عالم تسوده فكرة التجارة الحرة فى سوق عالمية واحدة ، وقرية كونية صغيرة ؟

أيضا ، فنحن نتجه نحو القرن الحادى والعشرين ، قرن التكنولوجيا المتقدمة ، **حيث بدأ العلم وبدأت المعرفة ، تحل محل كل عوامل الإنتاج التقليدية ، بل وتحل - أيضا - محل القوى العاملة** ، لدرجة أنه فى الولايات المتحدة - أكبر دولة متقدمة - تشير بيانات وزارة التعليم فيها إلى أن حوالى ٩٠ مليون مواطن أمريكى مهددون بفقد فرص العمل ، نتيجة دخول التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعة الأمريكية ؛ لأنهم غير مهيئين للتعامل مع هذه التكنولوجيا ، ولأن كل إنسان آلى من الجيل الثالث أو الرابع يدخل الإنتاج - يخرج من الطرف الآخر فى المصنع عددا كبيرا من العمال الذين يفقدون فرص العمل .

لاشك أن دخول هذا التقدم ، يزيح قوى عاملة ، وعلى سبيل المثال ، فإن القوى البشرية العاملة التى تقوم بكل الأعمال التكرارية أصبحت معرضة لفقدان هذه الفرصة ، والفرص الباقية لن تكون إلا فى متناول الذين أتموا تعليما عاليا متميزا ، ثم أخذوا تدريبا مكثفا بعد ذلك .

علينا - أيضا - ونحن ننظر إلى العلم الحديث ، والتقدم الذى حدث ، وتعاظم حرية الفرد غير المسبوقة ، وتوافر التكنولوجيا الآن ، لبعض الأفراد وبعض الجماعات - أن ندرك تماما أن هذا التقدم الرهيب يحمل فى طياته احتمالات إيجابية وسلبية فى المستقبل ، فالإرهاب نفسه لن يكون إرهابا بالمعنى الذى كنا نواجهه من قبل ؛ لأنه قد يتوافر لأفراد وجماعات معينة أسلحة وإمكانات غير مسبوقة .

وفى ضوء هذه المتغيرات والتطورات السريعة ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل شكل الجامعة فى المستقبل سيظل كما هو فى ظل ثورة

التكنولوجيا المتسارعة ، وثورة الاتصالات الفائقة ، والتعليم عن بعد ، وفى ظل المكتبة الإلكترونية ، وفى ظل التكاثر المعرفى غير المسبوق ؟

أعتقد أن هذه الحقائق ، وتلك الأمور ، تفرض علينا أن نفكر فيما هو آت ، وأن يكون المستقبل جزءا أساسيا من تفكيرنا العلمى ، بحيث ينعكس بطريقة علمية على مناهجنا التى ندرسها لأبنائنا الطلاب .

إن إدخال مكون المستقبل فى التعليم أمر يجب أن نسارع إلى التفكير فيه ؛ لأن ما ندرسه اليوم لأبنائنا ، ونتصور أنه يؤهلهم لحياة عملية فى الواقع المعاصر ، قد يكون – أو يصبح – أمرا « باليا » لا يصلح لمجتمع تتعاظم فيه وبه التطورات بصورة غير مسبوقة ، كما تتسارع فيه الأحداث على نحو لم يكن موجودا من قبل ، فى أى مرحلة تاريخية سابقة .

يجب أن نحرص – فى الجامعات – **على أن ندرب شبابنا على التعلم الذاتى ، وعلى البحث عن المعلومة ، وعلى معالجة المشاكل التى تطرأ فى واقع الحياة** ، ولا شك فى أن المكتبة ، والبحوث الميدانية ، والبحوث المشتركة ، والتجارب العملية ، والزيارات الميدانية ، تلعب أدوارا أساسية فى صقل تجربة الشباب ، وتسليحه بالخبرات والقدرات التى تمكنه من التعامل والتفاعل مع واقع الحياة فى المجتمع .

لقد آن الآوان لأن نعيد النظر فى شكل الجامعة ، وطبيعة المقررات التى تدرسها ، وطرق التدريس التى ألفناها ، وطرق البحث العلمى التقليدية ، وغيرها من المسائل التى يجب أن تكون مجالا للبحث الدقيق ، ولا يمكن أن نقف ، لتكون أفعالنا ، لا تعدو أن تكون مجرد ردود أفعال بطيئة لأحداث سريعة .

لقد آن الأوان – أيضا – لأن نغير مفهومنا للتعليم الأساسى ، خاصة وأن هناك إجماعا بين المفكرين على أن نوع التعليم المطلوب للقرن الحادى والعشرين ، هو التعليم من المستوى الثالث **Tertiary Education** أو التعليم الجامعى ، وأن هذا التعليم يمثل مجرد القاعدة الأساسية ، والتى يجب أن يتوفر لها إعداد جيد وتدريب مستمر ، لتأهيل هذه القوى العاملة لأدوار متعاظمة ومتغيرة .

إن علينا – ونحن نواجه التقدم – أن نعرف أن التقدم ليس كله خيرا ، وما علينا إلا أن نجنى ثماره ، ولكنه يحمل إلينا – أيضا – مخاطر ، يجب أن نفكر فيها منذ الآن ونعمل لها ألف حساب .

اليوم – ونحن ننظر إلى هذا الواقع ، ونتطرق إلى دور الجامعة فى الاستعداد للقرن الحادى والعشرين ، وإعداد المواطن الذى يصلح للحياة فى القرن الحادى والعشرين – نجد أن أمامنا مشاكل كبيرة ، وتحديات ضخمة جدا . لذا ، **فقد أصبح من الضرورى أن يدخل البعد المستقبلى فى كل مناهجنا وفى طريقة تفكيرنا ، وفى أساليب تدريسنا** ، فلا يكفى العَالِمُ أن يشخص أوجه النشاط الموجودة فى مجال تخصصه وأن يدرسها ، وأن يحللها ، فيما يتعلق بالماضى وتجاربه ، والحاضر وواقعه ، بل يجب أن يكون البعد المستقبلى جزءا أساسيا من تفكيره ، وأيضا تصور ما يمكن أن يحدث من احتمالات فى المستقبل ؛ لأنه إذا غاب عنا هذا البعد فى أى لحظة ، فمن الممكن أن تتطور الأمور إلى احتمالات خطيرة ، تهدد السلام الاجتماعى وتهدد إحساسنا بالأمان ، ليس على المستوى المحلى فحسب ، وإنما على المستوى العالمى أيضا .

أيضا ، فإن دخول البعد الدولى فى مجالات تفكيرنا ، يجب أن يشمل المجتمع الدولى ككل ، خاصة ونحن جزء من هذا المجتمع الذى يجب أن نفكر بعقله وواقعه ، باختلافاته ومتغيراته ، وبمعنى آخر ، إذا كنا لا نستطيع أن ننعزل عن هذا التيار العالمى - وهذه حقيقة لا شك فيها - فإنه ليس أمامنا إلا أن نكون جزءا منه ، حتى لا نهمش عنه .

إن المناهج التى ندرسها يجب أن تتغير ، فقد كنا نتصور فى وقت من الأوقات أن اللغة الأجنبية تعد ترفا ، وفى فترة ما ألغيناها من مدارسنا ، واليوم أصبحت اللغة الأجنبية ضرورة ، لا يمكن أن نتجنب إتقانها ، فنحن نخاطب عالما سنتفاوض معه ، ونعيش بين جنباته كجزء منه ، ونتفاعل معه ، إيجابا وسلبا ، سنشترى منه ، وسنبيع له ، وهناك علاقات متشابكة فى هذا الإطار العالمى . **كذلك الكمبيوتر ، فلم يعد ترفا أو لعبة نوفرها لأبنائنا كى نباهى بها ، بل أصبح وسيلة تفكير ، ووسيلة حياة ، ووسيلة تعبير ، وجزءا أساسيا من العمل اليومى .**

وبالنسبة لإدارة الأعمال ، فإن هذا التخصص كنا نفكر ونعتقد دائما أنه أحد تخصصات كلية التجارة ، وأن هذه مسألة ينفرد بها أساتذة وطلاب كلية التجارة ، ولكن الواجب اليوم - ونحن متجهون إلى التجارة الحرة ، والاقتصاد الحر - يحتم علينا أن نعد مواطنا فى الأغلب الأعم هو الذى سيتولى إدارة شئونه فى العمل الذى يقوم به . **ومن هنا ، تأتى أهمية إدارة الأعمال كعلم يجب أن نسلح به الفرد الذى نعده ليكون أحد المشاركين والمتعاملين مع الاقتصاد الحر . كذلك الحال ، بالنسبة للتسويق الذى كان أحد التخصصات الدقيقة ، وأصبح - اليوم - أحد المكونات الأساسية**

فى الحياة اليومية للإنسان الذى نعده للقرن القادم .

لقد أصبح التفاوض - اليوم - لغة العصر ، ويوما بعد يوم ، تؤكد الحقيقة العملية ، أن فرض الأمر الواقع ، أصبح اليوم أسلوبا انتهى عهده ، وعفّى عليه الزمن ، وإنك لو استطعت أن تفرض الأمر الواقع ، لمرحلة أو مدة زمنية معينة ، فإنك لن تستطيع أن تفرض هذا الأمر الواقع إلى الأبد . وسيأتى اليوم الذى تدفع فيه ثمن فرضك للأمر الواقع ، لذلك يصبح التفاوض أمرا لامفر منه ، بين كل الذين يعيشون فوق هذا الكوكب ، سواء أكانوا فى دولة واحدة ، أم على مستوى دولى ، فعلى جميع الناس أن يتفاوضوا ، **وينبغى أن يكون التفاوض خبرات وقدرات نعلمها أبناءنا ، حتى يستطيعوا أن يتعايشوا معها وبها .**

والقانون - أيضا - كان من التخصصات الدقيقة للغاية ، وكنا نعده باستمرار من المسائل التى ينفرد بها أساتذة الحقوق ، ولا يستطيع أحد أن يقترب منها ، أما اليوم ، فقد أصبح القانون يدخل فى أدق حياتنا ، وحتى القانون التقليدى ، عليه أن يواجه اليوم مواقف متغيرة ، أو شديدة التعقيد ، خاصة فى ظل العلاقات المتشابكة ، والمراكز القانونية المعقدة ، وعلى سبيل المثال ، فإننا نجد أن إحدى المؤسسات تطرح إنتاجها من بعض المواد الغذائية ، الإنتاج يكون قد تم فى أمريكا ، وأداة التغليف مثلا فى اليابان ، والعمال الذين يعملون فى هذا المنتج من تايوان ، والجهة التى قامت بالتغليف من الصين مثلا ، والمادة الغذائية تم استيرادها من سنغافورة أو ماليزيا ، وانتقلت السلعة بوسائل نقل تحمل علم بيرو ، وتولى عملية تسويقها خبراء من المملكة المتحدة ، وقدم الخبرة القانونية مصرى ؛ وبالتالى لابد من توافر خبرة قانونية

جديدة فى هذه العمليات الإنتاجية المعقدة.

إننا نجد أنفسنا اليوم – وفى ظل التجارة الدولية – محتاجين إلى الخبرة القانونية ، كى نضمن حقوق المصدرين المصريين أو المتعاملين هنا فى السوق المحلية ، مع الأطراف الدولية المختلفة ، و – أيضا – مع المؤسسات متعددة الجنسية . ومع هذا القدر الكبير من التداخل والتشابك ، فنحن فى حاجة إلى خبراء فى القانون الدولى ، والقانون التجارى ، والضرائب ، والجمارك فى ظل هذا القدر الكبير من العلاقات المتشابكة ، معقدة التركيب ، كثيرة التعقيد .

أيضا ، فإن إحساس الفرد أو الجماعة أحيانا ، بأن القانون لا يمكنهم من الحصول على الحق ، أو يساهم بشكل غير مباشر فى ترسيخ الأوضاع الخاطئة أو الفاسدة ، نتيجة استخدام بعض المشتغلين بالقانون الحنكة القانونية فى غير هدفها الأصيل النبيل ، يعد من أخطر الأمور التى تهدد السلام الاجتماعى ، وتنذر بالخطر على المستوى العام – لأنه إذا كان القانون فى النهاية يستهدف تحقيق العدالة والخير والحق ، فإن الأمر قد يستلزم – تحقيقا لنفس الأهداف – إعادة النظر فى العديد من القوانين ، بحيث تصبح أكثر مواءمة للمتغيرات المتسارعة ، والأوضاع المحلية والعالمية الجديدة .

لابد – أيضا – ونحن نتحدث عن التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين ، **أن نركز على ضرورة التحام الجامعة بالمجتمع ، من خلال تقديمها للخدمات الجامعية لأوسع شريحة فى المجتمع ، ومن خلال الأبحاث العلمية التى تستهدف مساعدة مراكز ومواقع الإنتاج فى تطوير الإنتاج وحل مشاكله ، وتقديم خدمات التدريب التى تعد جزءا أساسيا ،**

لتمكيننا من مواكبة التغير الهائل المتوقع حدوثه مع انتقالنا إلى المجتمع ما بعد الصناعي .

اليوم ، ونحن نفكر في المستقبل ، ونأخذ بأساليب التكنولوجيا المختلفة ، وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال ، علينا ، **أن نحرص ونؤكد على الضوابط التي تحمي جذورنا وتقاليدنا ، وقيمنا** ؛ لأن هذا الوطن العظيم يتسم بقيم ، ويتميز بمعتقدات وجذور تمتد إلى أعماق الماضي ، وهوية مميزة ، **ونحن لانستطيع أن نغامر ونجازف ، كما حدث لبعض البلاد أو بعض الشعوب الأخرى بفقدان هويتها ، حين خضعت لسيطرة التكنولوجيا على ثقافتها في بعض الأحيان ، في ظاهرة – سبق الإشارة إليها – يطلق عليها Technopoly ، وكان من نتيجتها الانحلال الخلقي ، والتفكك الأسرى ، والتمرد ، والعنف ، والبطالة ، والجريمة ، والمخدرات .. إلخ . كما كان من نتيجتها في أحيان أخرى ، انتشار نوع من التعصب والتطرف الشديد الذى يتصف بالتفكير أحادى الاتجاه ، الذى لايعبأ بالمتغيرات ، ولا يقيم وزنا للاعتبارات العملية الموجودة في الحياة ، وفي الحقيقة ، أن كلا الأمرين خطير .**

إن علينا – ونحن نأخذ بأسباب التقدم ، والوصول بها إلى غاياتها ومنتهاها – أن نحاول ، بل ونحرص – أيضا – على أن نعمق جذور الانتماء والحضارة ، وتاريخ التراث ، التي نعتز ونفخر بها ، حتى لانكون ضحية للموجة الثالثة ، أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة . فإذا كنا نأخذ بأسباب التكنولوجيا المتقدمة ، فإننا – أيضا – نحتفظ ونتمسك بالجانب المشرق في حياتنا ، المتمثل في قيمنا ، وتقاليدنا ، وأخلاقنا . وهذه – في الحقيقة – معادلة صعبة لا تهم

أشخاصا أو فئات أخرى فى هذا العالم ، ولكنها تهمنا نحن ، كشعب له قيمه الإنسانية الرفيعة ، وله تراثه الحضارى ، **ولا أعتقد أن سطوة التكنولوجيا وسيطرتها تعد ضمانا لرفاهية الإنسان وسعادته ، إذا أغفلنا الجانب الروحى من حياة الإنسان ، وقيمه العليا النبيلة** ؛ لأن هذا يفقد الإنسان مصدرا من مصادر السعادة والرضا ، والذى لا يمكن لأى تكنولوجيا أن تعوضه مهما كانت طبيعة تقدمها .

إن انتقالنا من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى ، وما يفرزه هذا من أدوار جديدة كل الجدة ، ومفاهيم لم تكن مطروحة من قبل ، ولم نكن نتصورها فى أى مرحلة من المراحل - يضع على عاتق الجميع مسئولية إعداد شبابنا لنوعية حياة لم تتبلور حتى الآن ، وعلينا أن نتخيلها ، أو أن نفكر - على الأقل - فى التوقعات المختلفة التى يمكن أن يواجهها هؤلاء الشباب ، عندما يتخرجون ، وينخرطون فى الحياة العملية ويقفون على أرض الواقع .

ولعل من أبرز محاور الرؤية المستقبلية للتعليم العالى من منظور عالمى تتمثل بصفة خاصة فيما يلى :

١ - التوسع فى القبول بالجامعات والمعاهد العليا :

لا شك فى أن التعليم الجامعى والعالى يعد الرصيد الاستراتيجى للدولة ، والذى يتحقق - عن طريقه - الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ، كما **أنه فى نفس الوقت يمثل أملا لكل مواطن . وعليه ، ينبغى التوسع فى هذا الرصيد الاستراتيجى** ، فقد أثبتت الإحصاءات أن معدل البطالة بين خريجى الجامعات والتعليم العالى يقل عنه بين خريجى التعليم الفنى ،

وهو عكس الاعتقاد السائد . ويرجع ذلك إلى قدرة خريجى التعليم الجامعى على إيجاد فرص عمل لهم ، والتواؤم مع متطلبات سوق العمالة ، كما قد يرجع إلى أن التعليم الفنى يعمل على تخريج نوعيات من الخريجين لا حاجة لسوق العمل إليهم ، أو لأن التعليم الفنى ليس بالجودة المناسبة ، أو للأمرين معا ، حيث أظهرت دراسة عن حجم البطالة شملت ٢٢ محافظة ، أن هناك مليونا وأربعمائة ألف يعانون من البطالة منهم ٨٪ فقط من خريجى الجامعات ، و٨٢٪ من خريجى التعليم المتوسط . كذلك ، يجب ألا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هى أمل كل مواطن ، حيث أصبحت شهادة اجتماعية ، يتزوج بها المرء ويحقق بها وضعه الاجتماعى ، كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته ، **لكن لا يجب الربط بين الحصول على الشهادة العلمية – وهو دور التعليم وحق من حقوق المواطن – والحصول على الوظيفة التى هى مسئولية المواطن** ، إذ يجب على كل مواطن أن يبحث عن فرصته فى سوق العمل متسلحا بشهادته ، باحثا عن التفرد والتميز ، قادرا بما اكتسب من قدرات ومهارات ، على أن يخلق فرصة عمل له ، وأن ينتقل بكل سهولة ويسر من عمل إلى آخر .

ومن الواضح أن قيمة العلم والمعرفة التى دخلت فى كل الصناعات وكافة المنتجات ، أصبحت تشكل القيمة المضافة التى سوف تكون العامل المؤثر فى إنتاجية أى شعب ونموه الاقتصادى . وبالتالى ، فإن مقولة : إن التقدم سيكون فى التعليم الأساسى فقط ، وإننا نستطيع أن نستغنى بالعمالة المتوافرة عندنا عن التكنولوجيا المتقدمة – أمر قد

تجاوزه الزمن ولا يمكن تطبيقه حاليا ؛ ولانستطيع أن ندخل السباق العالمى بقيمة تنافسية هابطة ، ولكن باستخدام نفس آليات الإنتاج وأساليبه ولغته فى القرن الحادى والعشرين .

وهذا تحد لابد أن نواجهه ، فلا يكفينا – فحسب – أن ندعم التعليم الأساسى ، وهو ضرورة ، لأنه هو البنية الأساسية التى تبنى عليها أية مجتمعات ، وإنما يجب علينا أيضا – ونحن نبنى هذه البنية الأساسية – أن نزيد فرص التعليم العالى لأبنائنا ؛ لأنه لايمكن أن نسمح أن تكون مصر ضحية للموجة الثالثة نتيجة عدم القدرة على المنافسة فى هذا الاتجاه .

ورغم هذه الأهمية للتوسع فى التعليم العالى ، فإننا حين ننظرإلى موقف مصر فيما يتعلق بنسبة من يلتحقون بالتعليم الجامعى ، مقارنة بدول العالم – نجد أنه دون طموحات مصر ، ودون متطلبات الأمن القومى لها ، فنسبة التعليم العالى لدينا أقل مما يجب –كما سبق التوضيح .

٢ – إنشاء تخصصات وكليات ومعاهد جديدة وتطوير المقررات الدراسية وفقا للاتجاهات الحديثة :

فى ضوء التحديات السابق الإشارة إليها ، فإن على الجامعة أن تعمل على تطوير التخصصات والمقررات وفقا للاتجاهات الحديثة ، **ولعل من أبرزها إدخال اللغة الأجنبية كمقرر إجبارى فى جميع كليات الجامعة ، وكذا مادة الكمبيوتر ، وأيضا مقررات التسويق وإدارة الأعمال والتخصصات الجديدة التى ظهرت ، وبعض مناهج الإنسانيات التى تم إدخالها فى الكليات المختلفة** . وقد يكون من المناسب – أيضا – إدخال دراسة القانون فى مناهج التعليم ؛ لأن كل خريج سواء فى الطب أم الهندسة

أم التجارة -لابد أن يعرف الإطار القانونى الذى يعمل فى ظله ، وواجباته وحقوقه القانونية فى المجال الذى يعمل فيه ، وهذه مسألة لابد أن نراعيها فى المستقبل . ولابد أن نعرف النظم السياسية والاجتماعية والمالية والقانونية العالمية ؛ لأننا متجهون نحو نظام عالمى ، ولابد من أن نعرف قواعد التعامل فيه ، لكى نعمل فى إطاره بذكاء .

كذلك ، كانت أهمية انفتاح الجامعات على التطورات العلمية العالمية التى تجرى فى أنحاء العالم ، والمشاركة فيها بإنشاء مراكز للمستقبليات فى كل جامعة ، تهتم كلها بتعرف كل جديد فى العلوم والتكنولوجيا ، وبخاصة فى العلوم الجديدة كالهندسة الوراثية وعلوم الفضاء ، كما تهتم بدراسة التطورات المستقبلية ، بحيث تقوم الجامعات بدورها فى المشاركة فى النهضة العالمية التى تخطط للمستقبل وتضع له السيناريوهات فى ضوء الدراسات العلمية ، كما تضع له التخيلات العلمية التى يبنى عليها التطورالتكنولوجى ، فتنتقل الجامعات من دور النقل عن الغير إلى دور المشاركة فى صنع المستقبل ، وتصبح رائدة لمجتمعها فى الوعى بمتغيرات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، ووضع الصورة المنشودة لمستقبل أمتنا العريقة .

لذا ، فقد صار من الحتمى تطوير الأداء الجامعى وتقويم هذا الأداء ، ووضع الأسس التى يقوم عليها هذا التطوير ، بحيث لاتخضع لاعتبارات شخصية ، بل تركز مهامها فى دراسة نوعية الخدمات ، والمنشآت الجامعية ، وكيفية استعمالها ورعايتها ، وهل هى مستعملة بالقدر الكافى ؟ وهل هى مستعدة للقرن القادم ؟ وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل ، فمثل هذه

الطاقات لابد من حسن استخدامها ، **وكذلك تركز مهامها فى تقييم نوعية الأستاذ الجامعى ، ومدى إسهامه فى خدمة المجتمع ، ومدى إسهامه فى تطوير الأداء الجامعى وفى الصناعة وفى خدمة البيئة والمجتمع ، وقيمة الأستاذ على المستوى الدولى ، ومدى إسهامه فى المؤتمرات الدولية والعلمية سواء كباحث أم محكم أم عضو ، ومدى الجوائز الدولية الحاصل عليها .**

٣ - تشجيع الأساتذة على التفرغ للدراسات العليا :

فى مرحلة سابقة كان الذى يعمل كالذى لايعمل ، فالجميع يتقاضون مرتباتهم فى النهاية ، والذى يحضر محاضرته هو رجل متطوع يحضر محاضرة ، أو إنسان يتفانى فى عمله ، والذى لا يحضر لايسأله أحد عن عدم حضوره ، وأصبحت الجامعة للهواة ، فى حين أن العالم يتقدم بجامعات للمحترفين ، أستاذ يجلس فى معمله وفى مكتبه وبين كتبه ومراجعه من الثامنة صباحا حتى السادسة أو الثامنة مساء ، له إمكانات وله سكرتارية ومكتبة وجميع الوسائل التى تعينه على البحث والتفرغ لأداء رسالته . ولهذا ، فبدلا من نظام الهواة المتبع حاليا ، يجب أن نستخدم النظام الجديد ، **والذى أراه يقضى بتفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل داخل الجامعة فى التدريس والبحث طوال اليوم** ، والوصول بمرتبات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء هذا النظام إلى ثلاثة أضعاف مرتباتهم الحالية .

٤ - انفتاح الجامعة على المجتمع :

إن لدينا فى الجامعة ثروة بشرية عظيمة ، ولدينا كفاءات علمية نادرة ، ولكن يوجد نوع من الانفصام الكامل بينها وبين وحدات الإنتاج ، فبعض

وحدات الإنتاج والمصانع تستورد خبراء إنتاج من أمريكا وانجلترا ، ومن الممكن أن يكون لدينا خبراء أفضل منهم ، ولكن لايعرفهم أحد. وفى نفس الوقت لدينا فى الجامعة أكاديميون ، لديهم القدرة على تطوير العمل فى المصنع وفى المؤسسة وفى المصلحة الحكومية ، ولو مكّنوا لاستطاعوا أن يبتكروا أو يخترعوا أو يقدموا الحلول ، فعملية التزاوج هذه مهمة ، وهى الفكرة الأساسية وراء إنشاء **مراكز تسويق الخدمات الجامعية ، والتى تتكون أساسا من تخصصات مختلفة ، بحيث تقوم هذه المراكز بعمل تزاوج بين الجامعة والمجتمع ، بين المنتج والمستهلك ، المنتج وهو الجامعة التى تنتج علما وخبرة ، وتصل من خلال فكر الأساتذة فيها إلى حلول علمية ، لمشاكل الإنتاج ، والمستهلك وهم الأفراد والهيئات المحتاجة إلى هذه الخبرة .**

هذه المراكز تستطيع أن تقوم بتسويق ثلاثة أنواع من الخدمات ، الخدمات المباشرة مثل الخدمات القانونية و المحاسبية والطبية والهندسية .. إلخ ، أو خدمات البحث العلمى ، التى تستهدف مراكز ومواقع الإنتاج لتطوير الإنتاج وحل مشاكله ، وخدمات التدريب التى تعد جزءا أساسيا للملاحقة ومواكبة التغير الهائل المتوقع حدوثه .

إن من واجب أساتذة الجامعات أن ينزلوا إلى مواقع الإنتاج ، وليس بعيب أن يتعلم الأستاذ حتى من تلاميذه ، فكم منا فى مراحل مختلفة تعلم من سؤال أو مشكلة أثارها الطلاب . فلابد أن يتصل الأستاذ الجامعى بالمشاكل العملية فى مجال تخصصه حتى يمكن تطوير الإنتاج ، كما سيؤدى ذلك إلى ازدياد الثقة بالجامعة وقدرتها على حل مشاكل الإنتاج والمجتمع ،

فالتباعد الموجود خلق نوعا من عدم الثقة أو عدم الألفة بين مواقع الإنتاج والجامعة .

لقد تطورت نظم الإنتاج تطورا كبيرا ، وهو ما قد يؤدى إلى إلغاء تخصصات قائمة وإنشاء تخصصات أخرى ، **وكل المجتمعات المتقدمة لها نظام قومى لإعادة التدريب ، الأمر الذى يحتم علينا أن نتوقع كل هذه المهام وأن نستعد لها كجامعة ، وأن ننظم دورات تدريبية على نطاق المجتمع كله فى مجالات لم نتعود عليها كثيرا** ، لكنها ستفرض علينا ، ولا يمكن لنا أن نتعامل معها كوسائل طارئة على الحياة اليومية .

٥ - تشجيع الوحدات ذات الطابع الخاص ومراكز الدراسات المستقبلية :

إن الجامعة تدفع المجتمع إلى التقدم ، وأى دولة تقدمت ، كان لجامعاتها الأثر الأكبر فى هذا التقدم . وإن أمامنا تحديات تتعلق بالمنافسة بين الجامعة والزمن الذى نعيش فيه ، ولابد أن نصارح أنفسنا بأن هناك مجالات قد تخلفنا فيها ، وهناك منافسة بين الجامعات المحيطة بنا والجامعة المصرية ، وهذه المنافسة تتعلق بقدرة الجامعة وتحديها للتغيرات التى تحدث فى العالم ومدى تأثيرها على شكل العمل وأسلوبه ، وعلى سير النظام الجامعى فيها . إن هذه التحديات مطروحة أمام الجامعة كمؤسسة تهدف إلى تمكين الشباب من التفكير العلمى وحل المشاكل وإطلاق قدراتهم إلى أقصى درجاتها ، لكى يستطيعوا مواجهة الفرص أو المشاكل التى يتعرضون لها ، فالجامعة مؤسسة تعليم مسئولة عن تنمية المجتمع الذى نعيش فيه .

وعلى هذا ، فإنه من المهم والضرورى ، أن تقوم الجامعات بإحداث تطور كبير فى النواحى العلمية كافة ، خاصة مراكز الأبحاث التى تقدم

خدماتها للمجتمع من خلال حل المشكلات الأساسية التى تعوق زيادة الإنتاج فى القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ، عن طريق إنشاء مراكز تسويق الأبحاث .

أيضا ، فإنه من الواجب الاهتمام بالوحدات ذات الطابع الخاص وتوجيه مسارها ، بما يحقق أهدافها نحو التنمية وخدمة المجتمع ، وبحيث تغطى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية .

ولا شك فى أن فى هذه الوحدات وانفتاح الجامعة على المجتمع ما يقدم إجابة حاسمة عن سؤال هو : كيف يمكن للجامعة فى مصر أن تمول نفسها ذاتيا ، بالاعتماد على نفسها ، وذلك من خلال الربط الحقيقى بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج فى المجالات المختلفة ؟ فهذه المراكز والوحدات يمكن الاعتماد عليها ، خاصة وأن المصروفات الدراسية للطلاب فى الجامعة لا تشكل شيئا بالنسبة لدعم الدولة للجامعات ، وهذا هو أفضل استثمار يضمن أكبر دعم للجامعات ، بالإضافة إلى الفائدة التى تعود على المجتمع ، وفى هذا استفادة متبادلة بين المجتمع والجامعة .

٦ - دعم الأنشطة الطلابية :

تنطلق رسالة الجامعات من أن دورها التربوى الذى يتعلق بصقل شخصية الطالب ، وتزويده بالمهارات والقدرات التى تمكنه من خوض غمار الحياة - **يتطلب إلى جانب الوظيفة التعليمية والبحثية للجامعة ، الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفكرية ، وتنمية القدرات العقلية للشباب** ، لإعداد جيل قادر على حمل المسئولية عن فهم ووعى ، وبإدراك وسعة رؤية لمتطلبات المرحلة القادمة فى حياة مصر .

لذلك ، فإن وضع خطة لتوفير الرعاية المتكاملة لطلاب الجامعات - تهدف إلى الاستفادة من طاقات الطلاب فى مشروعات الخدمة العامة ، وتوفير فرص ممارسة الأنشطة المختلفة داخل الجامعة واللقاءات الفكرية ، بالإضافة إلى أن دعم الجامعات للاتحادات وصناديق التكافل الاجتماعى والمساعدات ، وعودة أسبوع شباب الجامعات إلى الأنشطة الطلابية بعد توقفه ، من الأمور التى يجب الاهتمام بها ، والحرص على الوفاء بها .

كذلك ، يجب فتح مجال العمل الوطنى فى الجامعات ، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب ، للتعبير عن الرأى والرأى الآخر فى جميع مشكلات المجتمع . فمن حق كل طالب ومن واجبه - أيضا - أن يعرف كل شيء يحدث على أرض بلده ، كما أنه يجب ألا تكون هناك حدود على النشاط الطلابى إلا فيما يتعارض مع مصلحة الوطن ، وألا تكون الجامعة مكانا للصراعات الحزبية .

ثالثا - التعليم والسلام

نحن الآن على مشارف قرن جديد للحضارة الإنسانية ، هذا القرن يموج بتحديات كثيرة وجديدة ، تواجه عالمنا المعاصر ، فنحن - بحق - نعيش أكثر الأوقات صعوبة فى الحضارة الإنسانية .

ولأننا نعيش فجر قرن جديد ، وحضارة جديدة ، فإن الخيار المستقبلى يصبح بين أيدى أجيالنا الصاعدة ، ويصبح التحدى الأكبر القادم متمثلا فى تغيير نمط تفكيرنا إلى تفكير يهدف إلى مجتمع يسعى إلى الاستقرار القائم على السلام والعدالة الاجتماعية ، السلام الذى أصبح مطلبا وهدفا يسعى إليه الإنسان أكثر من أى وقت مضى ، من أجل بناء مجتمعات وعالم أفضل فى القرن الحادى والعشرين .

ولعل أفضل التعريفات للسلام الذى يلائم متطلبات هذا العصر ، ما جاء فى تعريف المجتمع الدولى له ، من خلال منظمة الأمم المتحدة ، التى عرفته بأنه لا يتمثل – فحسب – فى غياب الحروب والعنف ، ولكنه يتمثل – أيضا – فى وجود العدالة القائمة على أحقية إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، والحق فى الشعور بتقرير المصير ، وتأسيس نظام عالمى متوازن ، يحفظ الأجيال القادمة من أهوال الحروب .

إن العمل من أجل السلام ، ورسم معالمه ، وتحقيق مبادئه ، والوفاء بمتطلباته ، وجنى ثماره – يفرض علينا ، أنِ نتعرض للقضايا المتصلة بإدراك أن السلام قضية عالمية ، تتجاوز النظرة الإقليمية والمحلية الضيقة ، وأن العمل لتحقيق العدالة داخل المجتمعات وبينها – أحد المحاور الأساسية ، التى لاغنى ولا بديل عنها ، وأن ندرك – أيضا – أن التعليم يعد مطلبا رئيسيا ، وركيزة أساسية لتحقيق السلام .

وبالنسبة للسلام كقضية عالمية ، وباستقراء الواقع الذى نعيشه ، وتحليل النظام السائد فى عالم اليوم ، بثوابته ومتغيراته ، فإننا نجد أن آليات ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أصبحت تؤثر فى مجتمعنا اليوم أكثر من ذى قبل ، بانعكاساتها الاقتصادية والسياسية ، ومردود العلوم الحديثة ، والتطور التكنولوجى السريع ، وثورة الاتصالات الهائلة التى حدت من عزلة المجتمعات بعضها عن بعض . فعالم اليوم ، أصبح – كما يطلق عليه البعض – قرية كونية صغيرة ، هذا فضلا عن أن نمط التجارة العالمى ، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات ، قد اتسع بها ومعها اعتمادنا الاقتصادى عليها ، ووضعتنا فى نفس الوقت – فى تحد كبير معها ، بالإضافة إلى اتسام المشاكل الإنسانية المحلية – أيضا – بالعالمية ، الأمر الذى أوجد ارتباطا وتداخلا بين المستويين

المحلى والدولى ، وبين الأمن القومى والنظام الاقتصادى والسلام الاجتماعى ، **وهذا يتطلب إدراكا أكبر للاهتمامات المشتركة بين جميع الدول وبين الأفراد على المستوى العالمى ، ولابد أن تصل هذه المفاهيم الجديدة إلى المؤسسة التعليمية وأن تنعكس فى مناهج التعليم .**

وإذا كان السلام لا يزال يواجه كثيرا من الصعوبات فى أواخر هذا القرن ، فإن تحدى الوصول إليه ، مازال هدفا عالميا . أيضا ، فإذا كان السلام قد أصبح أكثر تعقيدا فى إطار الحضارة الجديدة ، حضارة الموجة الثالثة ، والتى تواكبها ثورة اجتماعية ضخمة ، تتطلب إعادة بناء الكثير من العناصر الاجتماعية ، ومنها - على سبيل المثال - مستوى الأسرة ، وعالم العمل ، والاقتصاد الجديد ، وعنصر الوقت ، والوسائل الجديدة للإنتاج ، والصراعات السياسية ، وسرعة التغيير وآثارها فى الحياة والمجتمعات - فإن هذه الحضارة الجديدة التى تتطلب السلام ، تقتضى إعادة التفكير فى كثير من المنطلقات والمسلمات السائدة حاليا ، وإحداث التغيير والتطور الاجتماعى الذى يساعد على بناء هذا العالم الجديد .

كذلك ، فإن العدالة تعد ضرورة للسلام . إن السلام المبنى على فرض الأمر الواقع هش بطبيعته ولا يمكن أن يستمر مهما طال عليه الزمن ، إذ أن المغلوبين على أمرهم لابد أن يثوروا يوما من الأيام طلبا للعدالة ودفاعا عن حقوقهم المشروعة ، **كما لا يمكن أن يتوفر السلام الحقيقى فى الشئون الإنسانية ، دون أن تتعامل المجتمعات والأفراد ، بطريقة متكافئة ولائقة مع الآخرين** ، وفى هذا الشأن ، لابد أن نأخذ فى اعتبارنا النقاش الجارى بين الشمال الصناعى والجنوب النامى ، فى ظل التفاوت الاقتصادى الكبير بين دخل الأفراد فى العالم الصناعى والأفراد فى الدول النامية ، والذى يتفاقم

يوما بعد يوم . ولعلنا نلاحظ أن ثلثى شعوب العالم فى الدول النامية ، يعيشون بدخل متدن ، وكثير منهم يصلون إلى حد الجوع . **هذا التفاوت الاقتصادى الكبير بين الشمال والجنوب ، يعد - فى حد ذاته - تهديدا حقيقيا للسلام ، ويصبح السلام معه محفوفا بالمخاطر** . ولعله من العواقب الوخيمة لثورة الاتصالات والتكنولوجيا ، وانفتاح المعلومات ، وتوافر مصادر الطاقة المادية وغير المادية لأفراد وأقليات ، وبقوة وإمكانات غير محدودة ، لم تكن تخطر على بال أحد ، والتى قد تدفع البعض من خلال خبراتهم ومهاراتهم - إذا لم يشعروا بالعدالة والألفة ، أو إذا أحسوا أن هناك فجوة بين وضعهم الحالى وبين ما يجب أن يكونوا عليه - إلى خلق الدمار على المستويين المحلى والدولى على حد سواء ، أو استخدام وسائل العنف لتحقيق أهدافهم فى تقويض السلام فى المجتمعات . **وكذلك الحال بالنسبة لعدم المساواة بين الفرص ومستوى الدخول فى المجتمعات ذاتها** ، ولعل من أخطر آثار التكنولوجيا المتقدمة ما يتصل بفرص العمل ، ووضع البدائل للعمل الإنسانى ، باستخدام تكنولوجيات معقدة مثل السوبر كمبيوتر ، والتكنولوجيا فائقة الدقة المتناهية فى الصغر ، والكيمياء الحسابية وغيرها ، والتى أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لفرص التوظيف العالمية ، وتنبئ باحتمالات خطيرة من البطالة .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، هو : هل يستطيع التعليم أن يقوم بدور فعال فى بناء الحضارة الحديثة ، والنظام العالمى الجديد ؟

ليس أمامنا من سبيل إلا أن يكون السلام مفهوما أساسيا فى مناهج التعليم بدعائمه القانونية القائمة على العدل وركائزه الاجتماعية المتمثلة فى المساواة وبنيته الاقتصادية الأساسية التى تؤدى إلى الرفاهية والحياة

الكريمة لجميع الشعوب والأفراد ، بلا حاجز من خوف أو تعصب ، وبلا حائل من أنانية أو تفرقة وبلا حدود من يأس أو عجز .

والتعليم مدخل لكل هذه المفاهيم وطريق لا بديل غيره لغرسها فى عقول الأجيال القادمة وانعكاسها فى سلوكهم .

كذلك ، فإن السلام العالمى يقتضى إعادة بناء النظام الاجتماعى الحالى بمؤسسات تعليمية متطورة . ففى الوقت الذى كان فيه التعليم قبل الجامعى ذا أهمية للمجتمع ، فإن التعليم العالى قد أصبح ضروريا لمتطلبات هذه المرحلة من الحضارة . وإذا كانت الأدوات البدائية (المعزقة والمجرفة) هى رمز الموجة الأولى (الثورة الزراعية) ، ونظام تجميع الماكينات والعمال هو رمز الموجة الثانية (الثورة الصناعية) ، فإن إنتاج المعرفة والكمبيوتر بكل إمكاناته هو رمز الموجة أو (الثورة الثالثة) ، والإنسان الآلى هو العامل النموذجى له ، وذلك بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المعرفة . واعتماد اقتصاديات الموجة الثالثة على ذلك ، يفرض علينا إعادة النظر فى دور التعليم الجامعى والعالى فى بناء الحضارة الحديثة ، والمشاركة كمبدعين للمعرفة ، كما أن السلام والعدل فى عالمنا المعاصر ، يتطلبان مشاركة رئيسية من التعليم ، والاعتداد بمعطياته ، والمساهمة فى تحقيق التغيير الحادث فى المجتمع .

خاتمـــة

إن التعليم عملية تغيير جذرى لمفاهيم الفرد ، ودائرة معلوماته ، ومرجعية سلوكياته ، وتنمية ودعم لقدراته وإمكاناته وخبراته .

والتعليم - أيضا - تغيير للمجتمع ذاته ، قيمه ، إنتاجيته ، واقعه الحالى والمستقبلى ، ومستوى رفاهيته .

ولا شك فى أن للتغيير مصاعبه ومشاقه ، فضلا عن الأعباء التى تصاحبه ، وتتولد عنه ، فالتغيير يمس العادات المستقرة ، والتقاليد السلبية الراسخة ، والقبول بالأمر الواقع والاستسلام له ، كما أنه قد يقتضى جهدا من بعض من يشملهم التغيير أو نشاطا جديدا يتعارض مع الخمول الذى تعودوا عليه ، وتلك أمور تقلق الكثيرين ويرفضها الكثيرون ، كما يمس مصالح مادية ، تتصل بدخول العلم ونتائجه فى المنافسة والتى قد تهدد المصالح القائمة .

فالتعليم يهدد التطرف والانغلاق وضيق الأفق والانعزالية ، والتغيير بالنسبة للكثيرين يمثل المجهول الذى يحسون تجاهه بتخوف غريزى ، وخشية تلقائية ، لذلك ، فإنه غالبا ما يواجه بالمقاومة المضادة والرفض المطلق ، حتى وقبل التعرف على معالمه وأبعاده .

كذلك ، فإنه من المهم والضرورى أن نضع فى حساباتنا وتقديراتنا ظاهرة المقاومة ، وردود الأفعال المتوقعة ، من أصحاب المصالح المضادة ، الأمر الذى يحتاج من القائمين عليه ، والعاملين من أجله ، إلى الوعى بذلك

كله ، والصبر عليه ، واحتماله .

كذلك ، فإن القائمين على التغيير يحتاجون إلى تأييد قُوى الخير والاستنارة ، لدعم جهودهم ، وتقوية مسيرتهم فى طريقهم الصعب والشاق . ولعلنا نلاحظ على امتداد التاريخ كله ، الثمن الفادح الذى دفعه وتكبده ، من دعا إلى التغيير وعمل له ، وشارك فيه ، لمجرد إعلانهم عن بعض الحقائق العلمية التى تخالف أو تناقض ما كان سائدا أو قائما فى عهودهم ، **ولكننا نقول فى النهاية إن هذا قدر المصلحين ، تجاه أعداء النجاح تارة ، وأصحاب الأفكار المتطرفة ، والمتشككين تارة أخرى ، والخائفين الوجلين بطبيعتهم وتفكيرهم مرات كثيرة .**

نحن على أبواب عهد جديد ، أكاد أرى فيه – وفى وقت قريب – التغيير الكبير فى المنطلقات والمسميات ، التى تعارفنا عليها ، وتعايشنا معها ، وسلمنا بها طويلا ، لقد حان الوقت ، الذى يصبح فيه « التعليم للجميع » وهو المبدأ الذى أجمع العالم عليه يوما فى جومتين – التعليم الجامعى للجميع والذى بدأ اليوم بالفعل تطبيقه ، والعمل من أجله فى كثير من الدول المتقدمة ، ليصبح هو الفكر السائد ، والبديل المطروح .

ومن هذه المسلمات – أيضا – مفهوم « التعليم على مراحل » ، والذى بدأ يتحول الى « التعليم المستمر مدى الحياة ، والتعلم الذاتى » ، والذى بدأت بالفعل إرهاصات تدل عليه ، وتشير إلى قرب وقوعه ، من تحول التعليم من المؤسسة التعليمية إلى التعلم الذاتى فى المؤسسة الاعتبارية ، أو كوخ إلكترونى ، وقد يجىء اليوم الذى يتحول فيه التعليم عن طريق الحواس ، إلى التعلم عن طريق الحقن أو الزرع الكيميائى أو الإلكترونى .

وليس ببعيد – أيضا – أن يتحول التعليم من معاناة ومشقة ، إلى متعة وسعادة ، وهو ما أرنو إليه وأتطلع أن يتحقق فى المستقبل .

ولعل هذا الكتاب – التعليم والمستقبل – الذى نأتى الآن إلى خاتمته – يكون قد ألقى الضوء على قضية التعليم ، بين الحاضر الذى نعيشه ، والمستقبل الذى نستشرف رؤيته ، فى الحقبة القادمة ، مع مستهل القرن الحادى والعشرين ، وبداية الألفية الثالثة .

ولقد حرصت أن تكون هذه الرؤية مستمدة من تحليل الواقع الذى نعيشه فى وطننا العربى بكل ملابساته وظروفه ، دون تهوين من شأنه ، أو تهويل لانعكاساته وأبعاده ، وبعيدا كل البعد عن جنوح فى الخيال ، أو طلب للمستحيل . فمهما كانت المهمة صعبة فى ذهن البعض ، ومعقدة ومتشابكة فى ذهن البعض الآخر ، فإنها فى كل الحالات ، وباتفاق كل الآراء ، مهما تعددت وجهات النظر ، واختلفت الرؤى ، قضية مصيرية للأمة العربية كلها فى ظل متغيرات عالمية متسارعة الخطى ، وتنافس دولى محتدم ، وسباق محموم نحو التقدم ، يأخذ بمعطيات العلم والتكنولوجيا ، ويتعامل بلغة وآليات العصر .

ويقينى الذى لا يتسرب إليه الشك وثقتى التى لاتهتز ، وإيمانى الذى لايتزعزع ، أن أمتنا العربية قادرة على تفهم واستيعاب هذا كله ، لتعود مرة أخرى كما كانت دائما عبر تاريخ مازلنا نذكره ، ونعتز ، ونفخر به ، وأن نعيد صياغة منطلقاتها إلى عالم الغد ، لتتبوأ فيه مكانتها اللائقة بها ، عن جدارة واستحقاق إذا خلصت النوايا ، وحشدت القوى ، وتفجرت ينابيع العطاء والإبداع ، وإذا أجمعنا جميعا على قضية تطرح نفسها علينا أن نكون أو لانكون ، وأثق أننا بإذن الله وتوفيقه سنكون .

دكتور حسين كامل بهاء الدين

نبذة عن المؤلف

- الدكتور حسين كامل بهاء الدين .
- أمين منظمة الشباب المصرية عام ١٩٦٥ .
- أمين المهنيين بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ١٩٦٨ .
- رئيس قسم طب الأطفال ومدير مستشفى الأطفال الجامعى الجديد بالقاهرة ١٩٨٨-١٩٩١ .
- وزير التعليم عام ١٩٩١ .
- حصل على الدكتوراه الفخرية من الجامعات التالية :
  - درجة الدكتوراه الفخرية فى العلوم فى يوليو ١٩٩٧ من جامعة جلاسكو بالمملكة المتحدة .
  - درجة الدكتوراه الفخرية فى الآداب في يوليو ١٩٩٧ من جامعة ايست أنجليا البريطانية .
  - درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة هاشيتبى التركية عام ١٩٩٧ .
  - الأستاذية الفخرية من جامعة طشقند بأزباكستان ١٩٩٢ .
- الزمالة الفخرية للجمعية الملكية للأطباء والجراحين باسكتلندا ١٩٩٣ .
- رئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال ١٩٨٨ حتى الآن .
- رئيس الجمعية الدولية لطب أطفال المناطق الحارة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ .
- رئيس الاتحاد العربى لطب الأطفال ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .
- عضو اللجنة الدولية لصحة المرأة ١٩٩٤ .
- انتخب رئيسا للمؤتمر الدولى الحادى والعشرين لطب الأطفال ١٩٩٥ .
- اختير رئيسا للجنة الخبراء الدولية للتعليم عن بعد للدول التسع الأكثر سكانا فى العام ١٩٩٤ .
- جائزة صحة الطفل العالمية من منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٩ .
- حصل على الميدالية الفخرية لليونسكو ١٩٩٤ .

- حصل على جائزة الاتحاد الدولى لطب الأطفال للذين أسهموا فى تطوير التعليم ١٩٩٥ .
- حصل على درع اليونيسيف بمناسبة اليوبيل الذهبى للمنظمة عام ١٩٩٦ .
- اختير كأحد الشخصيات العامة والعلمية فى عدد كبير من الموسوعات العالمية .

المؤلفات :

- الأسلوب العلمى فى العمل السياسى ١٩٦٨ .
- أساسيات طب الأطفال ١٩٧٥ .
- دليل الوالدين لنمو الطفل وتطوره ١٩٩٠ .
- طفلك . كيف تحميه من الأمراض الشائعة ١٩٩٠ .

تبرع المؤلف الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالعائد من حقوق تأليف هذا الكتاب لمشروعات التعليم ..
كما تبرعت دار المعارف بعائد الكتاب لصالح التعليم ..

رقم الإيداع	١٩٩٧/١١٤٢٦
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-5476-1

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)